

التسمية بين الحكاية والإعراب  
عرضٌ وتحليلٌ

إعداد

د / نجاته عبد المولى أمين

أستاذ اللغويات المساعد بالكلية



## مَقَلَمَةٌ

الحمد لله رب العالمين أحمدُهُ حمدَ الشاكرين ، وأشكرُهُ شكرَ الحامدين على عظامِ نعمه التي لا تعد ، ولا تحصى ، وأصلى وأسلم على خاتم أنبيائه وأفضل خلقه محمد بن عبد الله خير من نطق بالفصحى ، حفظها الله بحفظ كتابه من كيد أعدائه ، وأصلى وأسلم على آل النبي وصحبه الكرام نجوم الهدى ، ومن هنا نحوهم واقتدى بهم إلى أن يبعث الله الورى .

وبعد :

فإن التسمية في كتب النحويين تحتاج إلى اهتمام وزيادة إيضاح وإبراز معالمها حيث وردت متناثرة في كتبهم دون الانضمام إلى باب معين من أبواب النحو ، فمنهم من ذكر منها في باب المثني والجمع ، وفي باب المتنوع من الصرف ، ومنهم من وضع لها عنواناً : التسمية بلفظ كائن ما كان ، ومن هنا كان اختياري لهذا الموضوع بجمع شتات هذه المادة العلمية القيمة في بحث مستقل بعنوان :

### ( التسمية بين الحكاية والإعراب - عرض وتحليل )

وقد جعلته مكوناً من المقدمة ، والتمهيد ، وستة مباحث ، وخاتمة ، وفهرس .

أولاً : المقلمة : تناولت فيها أهمية الموضوع ، وسبب اختياري له .

ثانياً : التمهيد : تناولت فيه تعريفاً بالتسمية في اللغة والاصطلاح وجاءت المباحث

كالآتي .

المبحث الأول : التسمية بالاسم المفرد .

المبحث الثاني : التسمية بالجملة .

المبحث الثالث : التسمية بشبه الجملة .

المبحث الرابع : التسمية بالمركب .

المبحث الخامس : التسمية بالفعل .

المبحث السادس : التسمية بالحرف .

ثم أنهيت البحث بخاتمة تضمنت أهم نقاط البحث ، ويظهرس فيه ثبت المراجع التي استقيت منها المادة العلمية والله أسأل أن ينفع بعلمي هذا ، وأن يجعله مثقالاً للحسنات في يوم البحث بعد الممات .

## التمهيد التسمية

لغة :

مصدر الفعل : سَمِيَ ، وأسميتُ الشئَ جعلتُ له اسماً<sup>(١)</sup> ، والاسم رَسَمٌ ، وَسِمَةٌ توضع على الشئ تُعرف به ...

والاسم : اللفظ الموضوع على الجوهر أو العرض لتفصل به بعضه من بعض ، كقولك مبتدئاً : إسم هذا كذا ، وإن شئت قلت : أَسْمُ هذا كذا ، وكذلك سَمُهُ وَسِمُهُ<sup>(٢)</sup> .

واصطلاحاً : " عبارة عن فعل المسمَّى ، ووضعه الاسم للمسمَّى " ، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلِّي ، ووضعه الحلية على المحلِّي ، فهذه ثلاث حقائق اسمٌ ، ومسمى ، وتسمية ، كحلية ، ومحلِّي ، وتحلية ، وعلامة ، ومعلم ، وتعليم ، فاللفظ المؤلف من الزاي والياء والذال كما في ( زيد ) مثلاً له حقيقة متميزة متحصلة ، فاستحق أن يوضع له لفظ يدل عليه<sup>(٣)</sup> ، وهو العلم ، " فالعلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية ، فيفرق بينه ، وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ، ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة ، لأنه تسمية شئ باسم ليس له في الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه<sup>(٤)</sup> ، فلفظ ( زيد ) عبارة عن الشخص الموجود في الأعيان ، والأذهان وهو المسمى ، واللفظ الدال عليه هو الاسم... فالاسم في أصل الوضع ليس هو المسمى ، ولهذا يقول : سميت هذا الشخص بهذا الاسم كما تقول : حنيت به هذه الحلية ، والحلية

(١) الأفعال لابن القوطية ت ٣٦٧ هـ - تحقيق / على فوده ص ٧٥ الناشر / مكتبة الخانجي - القاهرة ط: الثالثة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

(٢) اللسان لابن منظور مادة ( س - م - و ) ط : دار المعارف .

(٣) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ت ٧٥١ هـ - تحقيق / سيد عمران ، وعامر صلاح / ١ / ٢٤ . ٢٥ بتصرف ط : دار الحديث - القاهرة .

(٤) شرح المفصل لابن يعين ١ / ٢٧ ط : مكتبة المتنبى .

غير المحلى، فكذلك الاسم غير المسمى ... يقولون: هذا الرجل مسمى بزید، ولا يقولون: هذا الرجل اسم زيد، ويقولون: بسم الله، ولا يقولون: بسمي الله، وقال رسول الله ﷺ: «**بِي خَمْسَةَ أَسْمَاءَ**»<sup>(١)</sup> ولا يصح أن يقال: لي خمس مسميات، «**لِي تِسْعَةَ وَتِسْعُونَ اسْمًا**»<sup>(٢)</sup>.

ولا يصح أن يقال: تسعة وتسعون مسمى، ومن هنا ظهر الفرق بين الاسم والمسمى<sup>(٣)</sup>.

---

(١) صحيح البخاري في كتاب المناقب باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ ١٧٢/٢ ط: مكتبة الصفاء،

القاهرة، وتاريخ دمشق لابن عسكركر ١٧/٣ ط: دار الفكر - بيروت.

(٢) صحيح البخاري في كتاب الشروط باب ما يجوز من الاشتراط والتناهي في الإقرار بلفظ (إن له تسعة

وتسعين اسماً)، وصحيح مسلم ٦٨١/٢ كتاب النكر والدعاء والتوبة باب في أسماء الله تعالى

وفضل من أحصاها بلفظ (ولله تسعة وتسعون اسماً) برقم ٢٦٧٧ ط: مكتبة الصفا - القاهرة ط:

الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥م.

(٣) بدائع الفوائد ١/١٤، ٢٥ بتصرف.

## المبحث الأول التسمية بالاسم المفرد

ويشتمل على :

- ١- التسمية بالمتنى .
- ٢- التسمية بالجمع السالم بنوعيه .
- ٣- ما الحق بالمتنى والجمع المذكر .
- ٤- اسم الإشارة .
- ٥- الاسم الموصول .
- ٦- التسمية بـ ( هو ، هي ) من الضمائر .
- ٧- التسمية بـ ( فو ، وفو ) .
- ٨- التسمية بالخروف .

الاسم العلم يكون مفردا ، وهو الأصل نحو : زيد ، عمرو ، والمراد بالإنفراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل إلى العمية وبعده<sup>(١)</sup> .

والتسمية بالمتنى من قبيل المفرد نحو (رجلين) أو (زيدين) ، أو (عمرين) سميت به رجلاً ، ونحو : (ذان ، وتان) مسمى بهما من قبيل الملحق بالمتنى ، والجمع مسمى به من قبيل المفرد نحو: (زيدين، وحمدون، ومسلمون، ومسلمات ، وأنرعات ) مسمى بها رجل ، ونحو: (عليين) الملحق بالجمع مسمى به المفرد.

التسمية بالمتنى : من نحو: هذا زيدان قائماً ، ورأيت زيدين قائماً ، ومررت بزيدين جالسا.

حكمه الإعرابي : يجوز في الاسم وجهان من الإعراب :

الوجه الأول : حكاية حال الاسم في التنثية قبل التسمية به من الرفع بالألف مع

كسر النون ، والنصب والجر بالياء .

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١ .

جاء في المقتضب: " هذا باب تسمية الرجال بالتنبيه والجمع من الأسماء - إذا سميت رجلاً (رجلين) فإن أحسن ذلك أن تحكى حاله (التي) كانت في التنبيه فتقول: هذا رجلان قد جاء ، ورأيت رجلين ، وتقول في هذا البلد : هذا البحران يا فتى، وأتيت البحرين ؛ وإنما اخترت ذلك لأن القصد إنما كان في التنبيه "(١) .  
وجاء في الأصول: " إذا سميت رجلاً ، بسلمان ، وزيدان حكيت التنبيه فقلت : هو زيدان ، ومررت بزئدين ، ورأيت زئدين ، فتحكى التنبيه لفظها ، وإن أردت الواحد"(٢) .

وفي شرح الجمل : " فإن سميت بمتنى جاز فيه وجهان :

أحدهما : أن تحكى التنبيه فتقول : جاءت زيدان ، ورأيت زيدان ، ومررت بزئدين(٣) (٤) .

وتبع ما قبله التصريح جاء فيه : " ويلتحق أيضاً بالمتنى ما سمي به منه كزيدان علماً ، فيرفع بالألف ويجر وينصب بالياء "(٥) .

والوجه الثاني : الإعراب مع المنع من الصرف :

بإقرار الألف في حالة الرفع والنصب والجر ، وجعل الإعراب في النون ، وإعرابه إعراب الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وألزم المتنى الألف دون الياء لخفة الألف ، وزيلاتها في المفردات الممنوعة من الصرف دون الياء ، ويشترط في هذا الوجه ألا تزيد حروف الكلمة المسمى بها عن سبعة أحرف ،

(١) المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضية ٣٦/٤ ط : المجلس الأعلى للشنون الإسلامية .

(٢) الأصول في النحو لابن السراج تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي ١٠٦/٢ ط : مؤسسة الرسالة - بيروت . ط : الثالثة ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .

(٣) علة يقصد : رأيت زئدين ، ومررت بزئدين حتى تحقق حكاية التنبيه في حال النصب والجر .

(٤) شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور الأثيبي ت ٦٦٩ هـ تحقيق د/ صاحب أبو جناح ٤٧٤/٢ بدون طبعة .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٦٨ ط : دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .



لأن الاسم لا يكون أكثر من خمسة أحرف في التجرد ، وسبعة أحرف في الزيادة .  
قال المبرد عن هذا الوجه : وإن شئت قلت في التنثية هذا مسلمان قد جاء ، فنجعه  
بمنزلة زعفران . وإنما جاز ذلك ؛ لأن التنثية قد زالت عنه ، والألف والنون فيه  
زائدتان ، فصار بمنزلة قولك : غضبان ، وعطشان ، وعريان<sup>(١)</sup> .

وقال أبو إسحاق الزجاج : " قولهم : هذا عريان / وإنسان ، ونحو ذلك : ضبعان  
لنكر الضبع ، فهذا مصروف في النكرة ، فإذا سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة  
وصرفته في النكرة مثل : عثمان ، وهو ( فعلان ) من العثم ، وهو الجبر ، وكذلك إن  
سميت رجلاً ( إنسان ) لم تصرفه في المعرفة ، وصرفته في النكرة ... وإنما امتنع  
من الصرف في المعرفة أن آخره يشبه آخر ( سكران ) وأنه معرفة فإذا نكرته  
حطته عن المعرفة درجة فاتصرف في النكرة<sup>(٢)</sup> .

وتبع الرضى المبرد والزجاج في إعراب المثني المسمى به إعراب الممنوع من  
التصرف لضعفية ، وزيادة الألف والنون ، ولكنه شرط عدم زيادة الاسم على سبعة  
أحرف حيث قال : " ويجوز أن تجعل النون في كليهما<sup>(٣)</sup> معتقب الإعراب ، بشرط ألا  
تجاوز حروف الكلمة سبعة ، لأن حروف ( قرعبلانة )<sup>(٤)</sup> .

غاية عدد حروف الكلمة ، فلا تجعل النون في ( مستعبان ) و( مستعبان )  
معتقب الإعراب ، فإذا أعربت النون أزم المثني الألف دون الياء ، لأنها أخف فيها ،

---

(١) المقتضب ٤ / ٣٦ ، وجاء في شرح الجمل لابن عصفور ٧٤ / ٢ : " وتمنعه الصرف للضعفية وزيادة الألف  
والنون " .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج تحقيق د/ هدى محمود قراة ص ٧ : الناشر/ مكتبة  
الخانجي - القاهرة ط: الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م ، والثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

(٣) يقصد به ( كليهما ) المثني وجمع المذكر السالم .

(٤) القرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن ... قال الجوهرى أصل القرعبلانة قرعبل فزيدت فيه ثلاثة  
حروف لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف وتصغيره قرعبلانة ، وقال الأزهرى : لم يأت  
اسم في كلام العرب زائداً على خمسة أحرف إلا بزيادات ليست من أصلها .

ينظر : اللسان مادة ( ق - ر - ع ) بتصرف .

ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان، وقيل الياء فتحة ، قال من الطويل<sup>(١)</sup>.

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِأَيْلَى الْمَلَوَانِ<sup>(٢)</sup>.

ونهج أبو حيان والأشموني نهج الرضي في إعراب المثني المسمى به على الحكاية قبل التسمية إذا جاوز سبعة أحرف فقال أبو حيان : فإن جاوز المثني والمجموع سبعة أحرف ، فلا يجعل المثني كـ ( عمران ) ... بل يحكى فيه الإعراب قبل التسمية<sup>(٣)</sup> وذكر الأشموني " فإن جاوزها كاشهيباين<sup>(٤)</sup> لم يجز إعرابه بالحركات"<sup>(٥)</sup>.

\* التسمية بالجمع السالم : أولاً الجمع المذكور في نحو : جاء زيدون ، وممرت بمسلمين جالساً ، ورأيت حمدون قائماً .

---

(١) البيت لتميم بن أبي مقبل - ورد ذكره في الكتاب لسبويه تحقيق/عبد السلام هارون ٢٥٩/٤ الناشر / مكتبة الختجي - القاهرة ط : الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م ، إصلاح المنطق لابن المكيت شرح تحقيق د/ أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ص ٣٩٤ ط : دار المعارف ط : الرابعة ، الخصاص لابن جنى تحقيق د/ عبد الحميد هندواي ١٥/٢ ط : دار الكتب العلمية - بيروت ط : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م .

اللغة : السبعان : تثنية سَبْع ، وهو موضع في ديار قيس ، والشاهد فيه : قوله : السبعان : أنه أعربه بالحركات وألزمه الألف ، وعامله معاملة المفردات المسمى بها فجره بالكسرة .

والمعنى : أنه يتأسف على ديار قومه بهذا المكان ، ويخبر أن الملويين وهما الليل والنهار أبلباها ودرساها . ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥ / ٥ بتصريف .

(٢) شرح الكافية للرضي قدم له د/ إميل بديع يعقوب ٣٤٥/٣ ط : دار الكتب العلمية ط : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، د/ رمضان عبد التواب م ٨٩٨/٢ الناشر / مكتبة الختجي ط : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .

(٤) كاشهيباين : تثنية إشهبيا ، وهي السنة المجدية التي لا مطر فيها - ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٩/١ ط : دار إحياء الكتب العربية .

(٥) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٧٩ / ١ ط دار إحياء الكتب العربية .

حكمه الإعرابي :

عند التسمية يجوز فيه أربعة أوجه :

الوجه الأول : حكاية حال الجمع قبل التسمية به بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً  
تقول : جاء مسلمون ، ومررت بمسلمين ، ورأيت مسلمين .

والوجه الثاني : الإعراب مع إلزام الياء والـصرف أي : التثوين ، أو المنع  
الـصرف ، وذلك بقلب الواو في حال الرفع ياء ، وقيل عنه : إنه كـفـسـلـين ، أو  
كـقـسـرـين ، ونرجع إلى أقوال النحويين في هذا فقال ابن السراج : وإن سميت بجمع  
على هذا الحد حكيت فقلت : هذا زيدون ورأيت زيدين ومررت بزידين ومنهم من  
يجعله كـقـسـرـين<sup>(١)</sup> فيقول : هذا زيدون ومسلمون<sup>(٢)</sup> (٣) .

وقال ابن عقيل : " والمجموع وموافقه ، كـفـسـلـين — فتلزمهما الياء ويعربان  
على النون منصرفاً نحو : هذا زيدين ، ورأيت زيدناً ومررت بزیدين وكذا عشرون  
ونحوه<sup>(٤)</sup> ، وقلبت الواو ياء ، لأنه لا يوجد مفرد آخره واو زيدت بعدها نون<sup>(٥)</sup> .

وفي التصريح : " ما سمي به من هذا الجمع ... نحو : زيدون مسمى به  
شخص ومما ألحق به كـطـيـون مسمى به أعلى قال الله تعالى ﴿إِنَّ كِتَابَ الْبُرْكَانِ لَفِي

---

(١) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٥ " فأما ما قسرين فمدينة دائرة بالشام ... من قبيل ما سمي  
بجمع كأنهم جعلوا كل جهة قسراً ...

وفيه مذهبان : منهم من يجعل الإعراب في النون ويلزمه الياء فيقول : هذا قسرين . ورأيت قسرين ،  
ومررت بقسرين . "

(٢) أي بجواز الوجهين الحكيمة والإعراب على النون كـقـسـرـين في لزوم الياء في الأحوال الثلاثة جاء في  
المقتضب : ٣٣٢/٣ - وتقول على هذا : قسرون ، ومررت بقسرين ... ومن لم يقل هذا ، وقال :  
قسرين كما ترى ، وجعل الإعراب على النون . "

(٣) الأصول لابن سراج ١٠٦/٢ .

(٤) وهو سائر العقود إلى التسعين ، وأهلون ، وعالمون ، وأولو فهذه كلها تعرب بالحروف ، وليست جمع  
تصحیح — ينظر التصريح ٧٢/١ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات ٣ / ٤٧ .

عَلَيْنِ\* وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيْنَا ﴿١﴾ .

وهو في الأصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه (فعل) من العلو ... ، فيعربان بالحروف إجراء لهما على ما كاتا عليه قبل التسمية بهما ، وإن كان مفردين حينئذ ويجوز في هذا النوع المسمى به أن يجرى في الإعراب (مجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار ( في لزوم الياء في الأحوال الثلاثة والإعراب بالحركات الثلاثة ظاهرة على النون حال كونها ( منونه ) إن لم يكن أعجمياً فتقول : هذا زيدين وعليين ، ورأيت زبيدناً وعلييناً ، ومررت بزبيدين وعليين ، فإن كان أعجمياً امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف ، فتقول : هذه قنسرين ، وسكنت قنسرين ، ومررت بقنسرين (٢) .

فصاحب التصريح وضح جواز الوجهين في إعراب الجمع المسمى به وما ألحق بالجمع ، فيعربان على الحكاية بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً ، أو يعربان بالحركات الظاهرة على النون مع قلب الواو ياء مع الصرف إذا كان الاسم عربياً أو المنع من الصرف إذا كان أعجمياً " وكان الغرض من التمثيل بغسلين لزوم الياء فيه وإفادة المثلية له " (٣) .

والوجه الثالث : يجوز الإعراب وأن لا تقلب الواو ياء ، والإعراب بالحركات الثلاث على النون مع التنوين ، فتقول : هذا زيدون ورأيت زيدوناً ، ومررت بزيدون ، أو الإعراب مع الواو والمنع من الصرف ، فتقول : هذا زيدون ، ورأيت زيدون ومررت بزيدون والمنع للعلمية وشبه العجمي كـ ( هارون ) ولكن حكم على هذا الوجه بالشنوذ ، وأنه ليس في المفرد العربي ما هو كذلك .

جاء في شرح الجمل : " وحكى بعض النحويين أنه يجوز الإعراب ، وأن لا تقلب

(١) سورة المطففين الآية : ١٨ ، ١٩ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٧٥/١ .

(٣) ينظر حاشية يس على التصريح ٧٥/١ ط : دار إحياء الكتب العربية .



جاء في المساعد على تسهيل الفوائد : " ونكر السيرافي<sup>(١)</sup> وجهاً رابعاً قال: إنه صح عن العرب ، وهو نزوم الواو وفتح النون ، لكنه نادر وقد قالوا : هذا ياسمون البر ، ورأيت ياسمون البر ، ومررت بياسمون البر ، بالواو وفتح النون في الأحوال الثلاثة<sup>(٢)</sup> .

وفي التصريح :

" أن تلزمه الواو وفتح النون مطلقاً ذكره السيرافي ، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الألف مطلقاً<sup>(٣)</sup> .

وبعد العرض لهذه الأوجه الجائزة في إعراب الجمع وقبله المثنى المسمى بهما ، وما قيل عن هذه الأوجه : إنها جائزة ، أو شاذة ، أو نادرة ، ويترجح من هذه الأوجه :

الوجه الأول : وهو حكاية حال الاسم قبل التسمية به إذا كان مثنى أو جمعاً ، ففي المثنى يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء ، وفي الجمع يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ، وهذا الوجه هو الأرجح في المثنى والجمع ، وعبر عنه النحويون بلفظ الأجود والأقيس .

والوجه الثاني : وهو الإعراب مع المثنى والجمع عند التسمية بهما مع التزام الألف والإعراب على النون مع المثنى ، والتزام الياء والإعراب على النون مع الجمع ، ونرجع إلى ما قاله الطمء عن هذين الوجهين عند التسمية .

قال سيبويه : " هذا باب تسمية المذكّر بلفظ الاثنين والجميع فإذا سميت رجلاً برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان ورأيت رجلين ، ومررت برجلين ، كما

(١) السيرافي : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان من آثاره ( شرح كتاب سيبويه ، وأخبار

النحويين البصريين . توفي ٣٦٨هـ - ينظر طبقات الزبيدي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم

ص ١١٩ ط : دار المعارف ، إنباه الرواه ٣٤٨/١ .

(٢) المساعد ٤٧/٣ ، ٤٨ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٧٦/١ .

تقول: هذا مسلمون ورأيت مسلمين. ومررت بمسلمين. فهذه الياء والسواو بمنزلة الياء والألف. ومثل ذلك قول العرب: هذه قنَّسرون وهذه فلسطين<sup>(١)</sup>.

وتبعه المبرد في هذا الحكم الإعرابي وهو الحكاية عند التسمية بلفظ المثنى فقال: " إذا سميت رجلاً ( رجلين ) فإن أحسن تلك أن تحكى حاله ( التي ) كانت في التثنية فتقول: هذا رجلان قد جاء، ورأيت رجلين ... وإن شئت قلت في التثنية هذا مسلمان قد جاء، فتجعله بمنزلة زعفران .... وكأن الأول أقيس؛ لأن هذا بنى في الأصل على فعلان، وفعالن ونحو ذلك، وهذا نقل عن التثنية<sup>(٢)</sup> فقد ذكر المبرد الحكم الثاني للمثنى عند التسمية به ، وهو إعرابه مع الالتزام بالألف في حالات الإعراب الثلاث ومنعه من الصرف للطمية وزيادة الألف والنون ولكنه رجح الحكم الأول وقال عنه: " الأول أقيس " <sup>(٣)</sup>.

ونهج أيضاً نهج سيبويه في التسمية بالجمع المذكر السالم بأن الأرجح الإعراب على الحكاية كما هو الحال مع المثنى ويفهم من قوله: " وكذلك إن سميته بقولك مسلمون قلت: هذا مسلمون قد جاء، ومررت بمسلمين. والقول في هذا القول في التثنية<sup>(٤)</sup>.

ورجح الرضى الوجه الأول عند التسمية بلفظ المثنى أو الجمع فقال: " أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية " <sup>(٥)</sup>.

وسوى بين الوجهين الهرمي عند التسمية بالمثنى والجمع فقال: " وإن سميت رجلاً: زيدان أو عمران أعربته ، وجعلت الإعراب في النون ، وجعلته بالألف على كل حال ، وإن شئت أجرته مجرى التثنية في الإعراب، وإن سميته : الزيدنين

(١) الكتاب ٢٣٢/٣ .

(٢) المقتضب ٣٦/٤ .

(٣) المقتضب ٣٦/٤ .

(٤) المقتضب ٣٦/٤ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٣٤٥/٣ .

والعمرين ، من الجمع السالم جاز لك فيه وجهان : إن شئت جعلته بالياء على كل حال ، وأعربت النون ، وإن شئت أجريته مجرى الجمع ، وجعلته في الرفع بالواو ، وفي النصب والخفض بالياء <sup>(١)</sup> .

أما القول بجواز الوجه الثاني عند التسمية بالمتنى أو الجمع السالم فذكره إمام النحويين عن أستاذه الخليل بعد القول عن الوجه الأول ، فقال : " وقال الخليل : من قال هذا قال : مسلمين كما ترى ، جعله بمنزلة قولهم : سنين <sup>(٢)</sup> كما ترى ، وبمنزلة قول بعض العرب : فلسطين وقَسْرين كما ترى . فإن قلت : هل تقول : هذا رجلين ، تدع الياء كما تركتها في مسلمين ؟ فإنة إما منعهم من ذلك أن هذه لا تشبه شيئاً من الأسماء في كلامهم ، ومسلمين مصروف كما كنت صارفاً سنياً <sup>(٣)</sup> وذكر السيرافي اختيار الوجه الثاني مستنداً إلى ما جاء من اللغة بالانظير من كلام العرب فقال : " فإن قال قائل : هل تجيزون في تثنية المتنى أن يجعل الإعراب في النون ويجعل ما قبلها ياء لازمة ، كما أجزتم ذلك في الجمع ؟ قيل له : لا يجوز ذلك ، ولكننا نجعل ما قبل نون التثنية ألفاً لازمة ، لأن له نظيراً في الكلام كقولنا : زعفران ، وعثمان ، وليس في الكلام في آخر الاسم ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة ، فمن أجل ذلك لم يقل : رجلين ومسلمين إذا سمينا بالمتنى ، وأما في الجمع فقد وجد نظيره في الكلام إذا أزمنا الإعراب النون وجعلنا قبلها ياء لازمة ، كقولنا : غسلين ، وهو فعلين <sup>(٤)</sup> .

(١) المحرر في النحو لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرفي ت ٧٠٢هـ تحقيق ودراسة أ.د/ منصور على محمد عبد السمیع م ١٢٦٢/٣ الناشر/ مطبعة دار السلام . القاهرة ط: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م .  
(٢) في التصريح ٧٣/١ " سنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ، ولامها واو أو هاء لقولهم : سنوات وسننات " وفي ص ٧٧ تحدث صاحب التصريح عن سنين بالياء والإعراب على النون فقال : هذه لغة بنى عامر فباتهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لأنها أخف عليهم ، ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ، ولو كان الذاهب موجوداً لكان الإعراب فيه كسائر المفردات ، فكذا يكون ما قام مقامه .

(٣) الكتاب ٢٣٢/٣ .

(٤) حاشية كتاب سيبويه ٢٣٢/٣ ، ٢٣٣ .



وشرط النحويون للإعراب على هذا الوجه ألا يتجاوز المثنى أو الجمع سبعة أحرف ، فإن جاوزها فيعرب المثنى عند التسمية به إعرابه على الحكاية قبل التسمية من الرفع بالألف والنصب والجر بالياء ، ويعرب الجمع كذلك من الرفع بالواو ، والنصب والجر بالياء أي : فيرجح الوجه الأول .

جاء في المساعد : ( ما لم يجاوز سبعة أحرف ) ، ( فيجرى المثنى وموافقه مجرى عمران ) وجرى المجموع وموافقه مجرى غسلين ، أو هارون ، بالشرط المذكور ، وذلك لأنه يصير حينئذ على خلاف قاعدة المفرد ، فمنتهى الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، فلو سميت باشهيبابين أو شهبايين لم يجز فيهما إلا حكاية ما كان للمثنى ، والجمع على حدّه من الإعراب <sup>(١)</sup> .  
ثانياً : جمع المؤنث السالم .

يجوز عند التسمية به ثلاثة أوجه من الإعراب :

الوجه الأول : الحكاية وهو إعرابه قبل التسمية ، الرفع بالضمّة مع التنوين ، والجر بالكسر مع التنوين ، والنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مع التنوين ، وهذا التنوين تنوين مقابلة ففي تسمية رجل بـ (مسلمات) نقول : هذا مسلمات ورأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات .

والوجه الثاني : إعرابه على ما كان عليه قبل التسمية مع ترك التنوين ، وترك التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث ، فيقول : هذا عرفات ، ورأيت عرفات ، ومررت بعرفات بالنظر للجمع .

والوجه الثالث : إعرابه إعراب الممنوع من الصرف من الرفع بالضمّة مع ترك التنوين ، والنصب والجر بالفتحة مع ترك التنوين ، وجره بالفتحة مراعاة للتسمية بأنه صار علماً فيقول : هذا مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف للعلمية ، وزيادة التاء كطلحة وحمزة .

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٨/٣ ، وينظر الارتشاف م ٢/٨٩٨ .

وقال المبرد : " وكذلك كل ما كان جمعاً بالألف والتاء تقول : هذا مسلمات ، ومررت بمسلمات ، لأن الألف والتاء في المؤنث ، بمنزلة الواو والنون في المذكر ... ومن قال : هذا مسلمين كما ترى ، قال في مسلمات إذا سمي به رجلاً : هذا مسلمات فاعلم أجزاها مجرى الواحد ، فلم يصرف ، لأن فيها علامة التأنيث، وتقول : مررت بمسلمات يا فتى ، فلا تتون ، لأنها لا تصرف ولا يجوز فتحها ، لأن الكسرة ها هنا كالياء في مسلمين وعلى هذا ينشدون بيت امرئ القيس :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ ...<sup>(١)</sup>

لأن ( أدرعات ) اسم موضع بعينه، والأجود ما بدأنا به من إثبات التنوين في أدرعات ، ونحوها ؛ لأنها بمنزلة النون في مسلمين إذا قلت : هؤلاء مسلمون، ومررت بمسلمين، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾<sup>(٢)</sup> بالتنوين<sup>(٣)</sup> . واختار ابن السراج الوجه الأول وهو الحكاية عند التسمية بجمع المؤنث السالم وهو بذلك تبع إمام النحاة وأستاذه فقال : " وإن بجمع مؤنث قلت : هذا مسلمات ، ورأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات تحكي "<sup>(٤)</sup>

وذكر الوجه الثاني وهو الإعراب مع المنع من الصرف وهو ترك التنوين ناظر في ذلك إلى حالة الاسم من كونه جمعاً تابعاً للكتاب في ذلك ومستشهداً بما جاء في المقتضب حيث قال : ومن العرب من لا ينون أدرعات ويقول : هذه قريشيات كما

(١) معنى تنووتها : نظرت إلى نارها بقلبي من أدرعات ، بلد من أطراف الشام ، وأهلها بيثرب : مدينة الرسول ﷺ - سميت باسم الذي نزلها من العماليق ، وهو يثرب بن عبيد ، ومن السنة منع إطلاق هذا الاسم عليها ، لأنه من مادة التثريب ، وأما قوله تعالى ﴿ يَا أُمَّلَ تَرْبٍ ﴾ من سورة الأحزاب آية (١٣) ، فحكاية عن قائله من المنافقين ، ومضى البيت : أن امرئ القيس نظر بقلبه تشوقاً إليها ونكر بعد ما بينهما - ينظر التصريح ٨٣/١ ، وحاشية كتاب سيبويه لعبد السلام هارون بتصرف .

(٢) سورة البقرة من الآية : ١٩٨ .

(٣) المقتضب ٣٧/٤ ، ٣٨ .

(٤) الأصول ١٠٦/٢ .

وعن الوجه الأول والثاني : يقول سيبويه : " وقال (١) في رجل اسمه مسلمات أو ضربات: هذا ضربات كما ترى ومسلمات كما ترى. وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت. وذلك أن هذه التاء لما صارت في النصب والجرّ جرّاً أشبهت عندهم الياء التي في مسلمين، والياء التي في رجلين، وصار التنوين بمنزلة النون. ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجلّ وهي معرفة. الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفات مباركا فيها. ويدلك أيضا على معرفتها أنك لا تدخل فيها ألفاً ولاماً، وإنما عرفات بمنزلة آبائين (٢) ، وبمنزلة جمع. ومثل ذلك أذرعاء، سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس (٣):

تنورتها من أذرعاء، وأهلها

بيثرب، أدنى دارها نظر عيال (٤)

ولو كانت عرفات نكرة لكانت إذا عرفات في غير موضع. ومن العرب من لا ينون أذرعاء ويقول: هذه قريشيات كما ترى، شبهوها بهاء التأتيت، لأن الهاء تجى للتأتيت (٥).

(١) عنى بقال أستاذه : الخليل بن أحمد - رحمه الله - .

(٢) أبانان : اسم جبل ، وهما أبان الأبيض ، وأبان الأسود . قال الشاعر مهلهل : توبأبائين جاء يخطبها

.. ينظر الاشتقاق لأبي بكر محمد بن وريد ت ٣٢١هـ - تحقيق عبد السلام محمد هارون ص ٧٧ الناشر

/ مكتبة الخاتجي ط : الثالثة .

(٣) امرؤ القيس : هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث من فحول الشعراء الجاهليين ، ويد من الطبقة

الأولى ، وفي شعره رقة اللفظ وجودة السبك ، ينظر طبقات فحول الشعراء ٥١/١ ، معجم الشعراء

للمرزياتي ص ٩ ط : دار الكتب العلمية - بيروت ، شرح ديوان امرئ القيس ص ٢٧ ط : دار بيروت

للطباعة والنشر .

(٤) البيت من بحر الطويل ورد ذكره في الأصول ١٠٦/٢ سر صناعة الإعراب ٦١/٢ ، شرح الجمل

للزجاجي ٢٣١/٢ ، ٤٧٥ والشاهد فيه قوله : أذرعاء ، حيث جاءت مصروفة مع أنها علم مؤنث

وذلك ، لأن التنوين فيها تنوين مقابلة ورويت بالكسر ، وبالفتح مع ترك التنوين على المنع من

الصرف في الوجهين .

(٥) الكتاب ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ .

وشرط النحويون للإعراب على هذا الوجه ألا يتجاوز المثنى أو الجمع سبعة أحرف ، فإن جاوزها فيعرب المثنى عند التسمية به إعرابه على الحكاية قبل التسمية من الرفع بالألف والنصب والجر بالياء ، ويعرب الجمع كذلك من الرفع بالواو ، والنصب والجر بالياء أي : فيرجح الوجه الأول .

جاء في المساعد : ( ما لم يجاوز سبعة أحرف ) ، ( فيجرب المثنى وموافقه مجرى عمران ) ويجرى المجموع وموافقه مجرى غسلين ، أو هارون ، بالشروط المذكور ، وذلك لأنه يصير حينئذ على خلاف قاعدة المفرد ، فمنتهى الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، فلو سميت باشهيبابين أو شهيبابين لم يجز فيهما إلا حكاية ما كان للمثنى ، والجمع على حدّه من الإعراب <sup>(١)</sup> .

ثانياً : جمع المؤنث السالم :

يجوز عند التسمية به ثلاثة أوجه من الإعراب :

الوجه الأول : الحكاية وهو إعرابه قبل التسمية ، الرفع بالضمّة مع التنوين ، والجر بالكسر مع التنوين ، والنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مع التنوين ، وهذا التنوين تنوين مقابلة ففي تسمية رجل بـ ( مسلمات ) نقول : هذا مسلمات ورأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات .

والوجه الثاني : إعرابه على ما كان عليه قبل التسمية مع ترك التنوين ، وترك التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث ، فيقول : هذا عرفات ، ورأيت عرفات ، ومررت بعرفات بالنظر للجمع .

والوجه الثالث : إعرابه إعراب الممنوع من الصرف من الرفع بالضمّة مع ترك التنوين ، والنصب والجر بالفتحة مع ترك التنوين ، وجره بالفتحة مراعاة للتسمية بأنه صار علماً فيقول : هذا مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف للعلمية ، وزيادة التاء كطلحة وحمزة .

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٨/٣ ، وينظر الارشاف م ٢/ ٨٩٨ .

وعن الوجه الأول والثاني : يقول سيبويه : " وقال (١) في رجل اسمه مسلمات أو ضربات : هذا ضربات كما ترى ومسلمات كما ترى. وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت. وذلك أن هذه التاء لما صارت في النصب والجر جراً أشبهت عندهم الياء التي في مسلمين، والياء التي في رجلين، وصار التنوين بمنزلة النون. ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة. الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفات مباركاً فيها. ويدلك أيضاً على معرفتها أنك لا تدخل فيها ألفاً ولا ماً، وإنما عرفات بمنزلة أبائين (٢) ، وبمنزلة جمع. ومثل ذلك أذرعات، سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس (٣):

تنورتها من أذرعات، وأهلها

بيثرب، أدنى دارها نظر عيال (٤)

ولو كانت عرفات نكرة لكانت إذا عرفات في غير موضع.

ومن العرب من لا ينون أذرعات ويقول: هذه قرشيات كما ترى، شبهوها بهاء التانيث، لأن الهاء تجئ للتانيث (٥) .

(١) عنى بقال أستاذه : الخليل بن أحمد - رحمه الله - .

(٢) أبانان : اسم جبل ، وهما أبان الأبيض ، وأبان الأسود . قال الشاعر مهلهل : ثوبابائين جاء يخطبها .. ينظر الاشتقاق لأبي بكر محمد بن وريد ت ٣٢١ هـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ص ٧٧ الناشر / مكتبة الخاتجي ط : الثالثة .

(٣) امرؤ القيس : هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث من فحول الشعراء الجاهليين ، ويعد من الطبقة الأولى ، وفي شعره رقة للفظ وجودة السبك ، ينظر طبقات فحول الشعراء ٥١/١ ، معجم الشعراء للمرزباني ص ٩ ط : دار الكتب العلمية - بيروت ، شرح ديوان امرئ القيس ص ٢٧ ط : دار بيروت للطباعة والنشر .

(٤) البيت من بحر الطويل ورد نكرة في الأصول ١٠٦/٢ سر صناعة الإعراب ٦١/٢ ، شرح الجمل للزجاجي ٢٣١/٢ ، ٤٧٥ والشاهد فيه قوله : أذرعات ، حيث جاءت مصروفة مع أنها علم مؤنث وذلك ، لأن التنوين فيها تنوين مقابلة ورويت بالكسر ، وبالفتح مع ترك التنوين على المنع من الصرف في الوجهين .

(٥) الكتاب ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ .

وقال المبرد : " وكذلك كل ما كان جمعاً بالألف والتاء تقول : هذا مسلمات ، ومررت بمسلمات ، لأن الألف والتاء في المؤنث ، بمنزلة الواو والنون في المذكر ... ومن قال : هذا مسلمين كما ترى ، قال في مسلمات إذا سمي به رجلاً: هذا مسلمات فاعلم أجزاها مجرى الواحد ، فلم يصرف ، لأن فيها علامة التأنيث، وتقول : مررت بمسلمات يا فتى ، فلا تتون ، لأنها لا تصرف ولا يجوز فتحها ، لأن الكسرة ها هنا كالياء في مسلمين وعلى هذا ينشدون بيت امرئ القيس :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرُعَاتٍ ... (١)

لأن ( أدرعات ) اسم موضع بعينه، والأجود ما بدأنا به من إثبات التنوين في أدرعات ، ونحوها ؛ لأنها بمنزلة النون في مسلمين إذا قلت : هؤلاء مسلمون، ومررت بمسلمين، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ (٢) بالتنوين (٣) . واختار ابن السراج الوجه الأول وهو الحكاية عند التسمية بجمع المؤنث السالم وهو بذلك تبع إمام النحاة وأستاذه فقال : " وإن بجمع مؤنث قلت : هذا مسلمات ، ورأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات تحكي " (٤)

وذكر الوجه الثاني وهو الإعراب مع المنع من الصرف وهو ترك التنوين ناظر في ذلك إلى حالة الاسم من كونه جمعاً تابعاً للكتاب في ذلك ومستشهداً بما جاء في المقتضب حيث قال : ومن العرب من لا ينون أدرعات ويقول : هذه قريشيات كما

(١) معنى تنورتها : نظرت إلى ناراها بقلبي من أدرعات ، بلد من أطراف الشام ، وأهلها بيثرب : مدينة الرسول ﷺ - سميت باسم الذي نزلها من العمايق ، وهو يثرب بن عبيد ، ومن السنة منع إطلاق هذا الاسم عليها ، لأنه من مادة التثريب ، وأما قوله تعالى ﴿يَا أَهْلَ تَيْبٍ﴾ من سورة الأحزاب آية (١٣) ، فحكاية عن قاله من المنافقين ، ومضى البيت : أن امرئ القيس نظر بقلبه تشوقاً إليها وذكر بعد ما بينهما - ينظر التصريح ٨٣/١ ، وحاشية كتاب سيبويه لعبد السلام هارون بتصرف .

(٢) سورة البقرة من الآية : ١٩٨ .

(٣) المقتضب ٣٧/٤ ، ٣٨ .

(٤) الأصول ١٠٦/٢ .

ترى شبهوها بهاء التأنيث في المعرفة ... قال أبو العباس<sup>(١)</sup> أنشدني أبو عثمان<sup>(٢)</sup> للأعشى<sup>(٣)</sup> : تَخَيَّرَهَا أَخْوَعَاتٍ شَهْرًا ...<sup>(٤)</sup> فلم يصرف ذلك<sup>(٥)</sup> .

وذكر الوجه الأول والثالث ابن جنى فقال: والتنوين إنما يثبت في مسلمات اسم رجل معرفة كما تثبت النون في مسلمين اسم رجل ، والتاء والضمة بمنزلة الواو في مسلمون ، كما أن التاء والكسرة بمنزلة الياء في مسلمين ؛ إلا أن التنوين في مسلمات اسم رجل معرفة ليس علامة للصرف بمنزلة تنوين زيد وعمرو ، وبذلك على صحة ذلك أنه قد اجتمع في مسلمات معرفة التأنيث والتعريف ، كما اجتمع في طلحة وحمزة التعريف والتأنيث ... واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلمات معرفة بتاء التأنيث في طلحة وحمزة ، ويشبه الألف التي قبلها بالفتحة التي قبل تاء التأنيث فيمنعها حينئذ من الصرف فيقول هذه مسلمات مقبلة كما تقول هذه سعدة مقبلة وعلى هذا بيت امرئ القيس : تَنْوَرُثَهَا مِنْ أذْرَعَاتٍ وَأَهْلَهَا .... وقد أنشدوه : من أذرعَات<sup>(٦)</sup> .

وجوز ابن عصفور الوجه الأول وهو الحكاية ، والوجه الثالث وهو المنع من

(١) أبو العباس : هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرد المتوفى ٢٨٥هـ من آثاره ( الكمل ، والمقتضب ) ينظر أخبار النحويين البصريين ص ١٠٥ ، طبقات الزبيدي ص ١٠١ .

(٢) أبو عثمان : هو بكر بن محمد الإمام أبو عثمان المازني من مصنفاته النحوية ( علل النحو ، تفسير كتاب سيبويه ) توفي ٢٤٩هـ ينظر أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ص ٨٥ ط : دار الاعتصام ، معجم الأبناء ١٠٧/٧ .

(٣) الأعشى : هو ميمون بن قيس بن جندل ، له ديوان شعر مطبوع - ينظر طبقات الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٤ ، معجم الشعراء للمرزباني ص ١٢ .

(٤) صدر بيت من الوافر ، وعجزه : ودجى خيرها عاماً فعاماً .

والشاهد فيه : حذف التنوين من عاتات وحرها بالكسرة ممنوعة من الصرف ، وعاتات موضع بالجزيرة ينسب إليها الخمرة العانية وفي معجم البلدان ٧٢ / ٤ قرى عاتات بالشام والبيت ورد ذكره - في المقتضب ٣/٣٣٣ ، خزنة الأدب ١/ ٢٧٣ اللسان مادة ( عون ) .

(٥) الأصول ١٠٦/٢ ، ١٠٧ .

(٦) سر صناعة الإعراب ٦٠/٢ ، ٦١ .

الصرف والجر بالفتحة عند التسمية بجمع المؤنث السالم ، وضعف الوجه الثاني وهو الجر بالكسرة مع حذف التنوين ورد بذلك على اختيار المبرد<sup>(١)</sup> فقال وإن جمع السلامة بالألف والتاء ، فيجوز فيه وجهان : الحكاية ، فيقول : جاعنى مسلمات ورأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات ، والثاني : أن تعربه إعراب ما لا ينصرف فتقول : جاعنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات وزعم أبو العباس المبرد أنه يجوز مررت بمسلمات بالكسر من غير تنوين ، وحذف التنوين لأنه في مقابلة نون الجمع ، فإن زال عن الجمعية زالت النون ، فبقى على ما كان عليه ، وهذا الذي قال باطل ، لأن التاء على كل حال تعطى التأنيث مع أنها بمنزلة الياء والسواو في الجمع فيمتنع الاسم الصرف لاجتماع علتين فيه .

فرواية من رواه : تَنَوَّرَتْهَا مِنْ اذْرَعَاتٍ ..... البيت بالكسر من غير تنوين لا يعول عليه لضعفها<sup>(٢)</sup> .

ولكن صاحب التوضيح جوز الأوجه الثلاثة ، وعد ذلك من تداخل اللغتين محتكماً في ذلك بما جاء عن العرب في رواية بيت امرئ القيس فقال : " اختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق ، فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، ولم يحذف التنوين ، لأنه في الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية ، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ، ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث ، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف ، فيترك تنوينه ، ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية ، فالأول راعى الجمعية فقط ، والأخير راعى الاسمية فقط ، والمتوسط بين الأمرين ، راعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين ، فإنه أخذ من

(١) في المقتضب ٣٧/٤ " وتقول : مررت بمسلمات يا فتى فلا تنون ، لأنها لا تصرف ، ولا يجوز فتحها ، لأن الكسرة هاهنا كالياء في مسلمين " ويقصد المبرد بعدم الصرف تنوين المقابلة مراعاة للعلمية والتأنيث.

(٢) شرح الجمل للزجاجي ٧٥/٢ .



الأول النصب بالكسرة ، ومن الأخير حذف التنوين فتحصل في المسألة ثلاثة أوجه ،  
ورواها بالأوجه الثلاثة قوله : تَتَوَوَّنُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ وَأَهْلَهَا .....

الرواية بجر أدرعات بالكسرة مع التنوين ، وتركه ، وبالفتحه بلا تنوين<sup>(١)</sup>

والذي تميل إليه النفس عند التسمية بجمع المؤنث السالم سمي به رجل أو  
امرأة جواز الأوجه الثلاثة ، لأن الاسم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث أى وجود  
علامة جمع المؤنث السالم ( الألف والتاء ) معاً ، وأن وجود التنوين في الوجه الأول  
ليس علامة على الصرف ولكنه تنوين مقابلة وهذا ما ذكره إمام النحويين سيبويه  
ووضحه ابن جنى بقوله : " إن سيبويه إنما أراد بقوله : <sup>(٢)</sup> ( إن عرفات مصروفة )  
أن فيها تنويناً كما أن في رجل ، و فرس تنويناً ألا ترى أن في عرفات من التعريف  
والتأنيث ما يمنع الصرف " <sup>(٣)</sup> .

وأما عن تسمية المرأة بمسلمات فذكره إمام النحاة سيبويه والوجه فيها الحكاية  
فقال : "وقال في رجل اسمه مسلمات أو ضربات : هذا ضربات .. ومسلمات ، وكذلك  
المرأة لو سميتها بهذا انصرفت " <sup>(٤)</sup>

وما يدعم القول بجواز الأوجه الثلاثة ما جاء في حاشية يس : " والحاصل أن  
ما سمي به ممنوع من الصرف مطلقاً لوجود العلتين فيه ، وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه :  
الأول : إعرابه إعراب الجمع مع إثبات تنوينه ، لأنه ليس تنوين الصرف حتى  
يحذف بل تنوين المقابلة .

والثاني : إعرابه إعراب الجمع مع حذف التنوين ، وإن لم يكن تنوين الصرف ،  
لأنه يشبه تنوين الصرف .

(١) التصريح ٨٢/١ ، ٨٣ ، وينظر شرح التسهيل ٤٢/١ .

(٢) الكتاب ٢٣٣/٣ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٦١/٢ .

(٤) الكتاب ٢٣٣/٣ .

والثالث : إعراب ما لا ينصرف مع حذف التنوين <sup>(١)</sup> .  
الراجع من هذه الثلاثة :

أرجح الأوجه الإعرابية عند التسمية بجمع المؤنث السالم هو إعرابه على  
الحكاية قبل التسمية به من الرفع بالضممة مع التنوين والنصب بالكسرة مع التنوين  
والجر بالكسرة مع التنوين وهو الوجه الذي ابتدأ به علماء العربية وقال عنه المبرد:  
" والأجود ما بدأنا به من إثبات التنوين في أذرعنا ونحوها <sup>(٢)</sup> .

\* التسمية بالملحق بالثنى وجمع المذكر :

فالملحق بالثنى إذا سمى به كـ ( اثنتين ، واثنتين ، وثلثين ) و ( كلا وكلتا ) بشرط  
إضافتهما إلى الضمير .

والملحق بالجمع المذكر ( عشرون وبابه ) أي أسماء العقود التي هي العشرون  
والتسعون ، وما بينهما ، ونحو : سنين ، وأرضين ، وعزين ، وأولي ، وعليين ،  
وعالمين ، وأهلين .

إعرابه :

أولاً الملحق بالثنى : يجوز فيه وجهان :

١- الحكاية : أي أعرب بما كان له قبل التسمية بالألف رفعاً ، وبالياء جراً  
ونصباً .

٢- الإعراب مع منع الصرف والإلزام بالألف ، أي منع الصرف للعلمية وزيادة  
الألف والنون كـ ( عمران ) .

ثانياً: الملحق بالجمع يجوز فيه الأوجه الأربعة التي أعرب بها الجمع وهي:

١- إجراؤه على ما كان عليه قبل التسمية وهو أجودها أي الحكاية قال

تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيْنِ \* وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلَيْنِ﴾ <sup>(٣)</sup> .

(١) حاشية يس على التصريح ٨٣/١ بتصرف .

(٢) المقتضب ٣٨ / ٤ .

(٣) سورة المطففين الآية : ١٨ ، ١٩ .

٢- إجراؤه مجرى ( غسليين ) في لزوم الياء ، وإجراء حركات الإعراب على النون منوناً منصرفاً .

٣- إجراؤه مجرى ( عربون ) في إجراء الإعراب على النون ، ولزوم ( الواو ) مع كونه منصرفاً .

٤- إجراؤه مجرى ( هارون ) في لزوم الواو مع المنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ، إذ ليس في المفرد العربي ما هو على هذا الوزن <sup>(١)</sup> .

قال المرادي : " الجارى مجرى المثنى : اثنان ، واثنان ، والجارى مجرى المجموع ( على حده ) عشرون وبأيه ... فيعرب المثنى وما جرى مجراه بعد التسمية بالألف والياء ... أو جعل المثنى وموافقه كعمران " أى يلزم الألف ويعرب إعراب ما لا ينصرف <sup>(٢)</sup> .

وقال عن ( كلا وكتنا ) فإتھما ليس كالمثنى في كل حال بل مع الضمير فقط <sup>(٣)</sup> .  
وقال عن الملحق بالجمع : " والجمع وما جرى مجراه : بالواو والياء كما كان قبل التسمية .. والمجموع وموافقة كغسليين أو هارون ، فإن جعل كغسليين لزمته الياء ، وجعل الإعراب في النون ، وإن جعل كهارون لزمته الواو وجعل الإعراب على النون ، ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة ... ونكر السيرافي رابعاً وهو أن يلزم الواو وتفتح النون دائماً <sup>(٤)</sup> .

وجاء في تمهيد القواعد عن كلا وكتنا : " فإتھما لا يجريان مجرى المثنى في اللغة المشهورة إلا بقيد وهو : الإضافة إلى مضمير ، وإذا كانا لا يجريان مجرى

(١) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الحبيشي ت٧٧٨هـ تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر وزملائه م٨/ ٤٠٩٤ ، ٤٠٩٦ بتصرف ط : دار السلام - القاهرة ط : الأولى ٢٠٠٧م .

(٢) شرح التسهيل للمرادي تحقيق الجزء الرابع منه إعداد د/ عبد الهادي أحمد فراج ص ٢٨٤ - ٢٨٥ رسالة دكتوراه - جامعة الأزهر - لغة عربية ١٩٨٧م ..

(٣) شرح التسهيل للمرادي تحقيق الجزء الرابع منه إعداد د/ عبد الهادي أحمد فراج ص ٢٨٥ .

(٤) المرجع السابق والصفحة .

المتنى مطلقاً فلا يعربان - إذا سمي بهما إعراب المتنى ، بل يعربان إعراب المفرد<sup>(١)</sup> أي بالحركات المقدرة على الألف وهو إعراب الاسم المقصور .  
وفي الفوائد الضيائية : " حال كون ( كلا وكلتا ) مضافاً إلى مضمر ، وإنما قيد بذلك ؛ لأن ( كلا ) باعتبار لفظه ( مفرد ) وباعتبار معناه ( متنى ) فلفظه يقتضى الإعراب بالحركات ، ومعناه يقتضى الإعراب بالحروف ، فروعى فيه كلا الاعتبارين ، فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل ، روعى فيه جانب لفظه الذي هو الأصل ، وأعرب بالحركات التى هى الأصل ، لكن تكون حركاته تقديرية ، لأن آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين نحو : ( جاعنى كلا الرجلين ) و ( رأيت كلا الرجلين ) ، و ( مررت بكلا الرجلين ) وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع ، روعى جانب معناه الذي هو الفرع ، وأعرب بالحروف التى هى الفرع نحو : ( جاعنى كلاهما ) و ( رأيت كليهما ) و ( مررت بكليهما ) فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافاً إلى مضمر ، وأثنان وكذا ( اثنان وثنان ) فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ، ومعناها معنى التثنية فألحقت بها بالألف رفعاً ، والياء المفتوح ما قبلها نصباً وجرأ<sup>(٢)</sup> .

وجاء فيه عن الملحق بالجمع المذكر : " وما ألحق به وهو "ألو" جمع "ذو" لا عن لفظه ، و " عشرون وأخواتها " أى نظائرها السبع وهى " ثلاثون إلى تسعين " ... وأيضاً هذه الألفاظ تدل على معان معينة ، ولا تعين في الجمع فإعرابها بالواو رفعاً والياء نصباً وجرأ ، وإنما جعل إعراب المتنى مع ملحقاته ، والجمع مع ملحقاته بالحروف ، لأنهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب ، وهو علامة التثنية والجمع<sup>(٣)</sup> .

(١) تمهيد القواعد م ٨ / ٤٠٩٥ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب وهو الكتاب المسمى الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي

٨٩٨ هـ تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي ٢٠٢/١ ط : دار الآفاق العربية ط : الأولى ١٤٢٣ هـ -

٢٠٠٣ م .

(٣) المرجع السابق ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

ونخلص مما سبق : أن الملحق بالمتنى أو الجمع المذكر السالم ، أن الأرجح فيهما الحكاية أي : أن يحكى حالهما قبل التسمية ، وبه قال علماء العربية فقد جاء عن الملحق بالجمع في : ما ينصرف : وإذا سميت رجلاً بـ "أولي" من قوله جل وعز : ﴿ نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> قلت : هذا ألون قد جاء ، ورأيت أئين <sup>(٢)</sup> .

• التسمية باسم الإشارة :

ينقسم اسم الإشارة إلى ثلاثة أقسام :

الأول : اسم الإشارة إلى المفرد : ( ذا ) أو ( هذا ) بهاء التنبيه للمفرد المذكر ، و ( ذه ) أو ( هذه ) للمفردة المؤنثة قال الزجاج : فمنها قولك : ( ذا زيد ) : اسم لما أشرت إليه بحضرتك ، وكل ما قلت له ( ذا ) فقد دخله معنى الإشارة ، فلذلك منع الإعراب <sup>(٣)</sup> .

ويقول عن سبب المنع : " زعم سيبويه والخليل <sup>(٤)</sup> أن هذه الأسماء لما كثرت في كلامهم ، وكانت مبهمّة تقع على كل شيء تركوا إعرابها <sup>(٥)</sup> .

ويقول عن اسم الإشارة للمفردة المؤنثة : " والمؤنث تقول فيه : هذه ، والأصل ( ها ذي أمة الله ) ولكن الهاء بدل من الياء وهى مكسورة ، يثبت فيها ( الياء ) فى الوصل فتقول : ( هذ هي أمة الله ) و ( ذهي أمة الله ) فإذا وقفت قلت : ( هذه ) و ( ذه ) بغير ياء <sup>(٦)</sup> .

حكم التسمية بـ ( ذا ) :

الإعراب ؛ لأنه خرج عن الإبهام وصار معرفة فتمكن .

(١) سورة النمل من الآية : ٣٣ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٣ .

(٣) المرجع السابق ص ١٠٥ .

(٤) الكتاب ٢٨٠/٣ ، ٢٨١ .

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٥ .

(٦) المرجع السابق ص ١٠٩ .

يقول الزجاج : " فإذا سميت رجلاً ( ذا ) قلت : قد جاء ذاءً فاعلم تعريبه<sup>(١)</sup> ، لأنه قد خرج عن الإبهام ، وصار كقولك : ( هذا ماء فاعلم )<sup>(٢)</sup> .  
• حكم التسمية بـ ( هذا ) :

الحكاية وهو حاله قبل التسمية ، لأنه تضمن إسناداً ، قال الزجاج عنه : فإذا سميت بـ ( هذا ) حكيتة فقلت : ( جاعني هذا ) و ( رأيت هذا ) و ( مررت بهذا ) وإتما حكيتة ، لأنك ضمنت ( ها ) إلى ( ذا ) فصارا شيئين : إشارة واسماً مبهماً ، فحكيت كما تحكى ما يعمل بعضه في بعض<sup>(٣)</sup> .  
وفي التذييل والتكميل : " وهذا وهؤلاء ، فجميع ذلك يحكى "<sup>(٤)</sup> .

أي " حكيت الحال التي كانت قبل التسمية ، يعني أنه لم يحدث له بجمعه اسماً أمر لم يكن له قبل ، بل هو على الحال التي كان عليها<sup>(٥)</sup> .  
وهذا مذهب الخليل وسيبويه في التسمية باسم الإشارة المفرد ومنه ( هاء ) التنبيه جاء في الكتاب : " وقال : ولو سميت رجلاً : هذا ، أو هؤلاء ، تركته على حاله ، لأنني إذا تركت هاء التنبيه على حالها ، فإنما أريد الحكاية ، فمجرها هاهنا مجراها قبل أن تكون اسماً "<sup>(٦)</sup> .

• حكم التسمية بـ ( ذه ) أو ( ذي ) اسم الإشارة مؤنث :

الإعراب والصرف ؛ لأنه أصبح اسماً متمكناً قد زال عنه الإبهام إذا سمي به

---

(١) قال ابن يعيش ٣ / ١٢٧ : " لو سميت بذاً لقلت : هذا ذاءً ( فتزيد ألفاً أخرى ثم تقلبها همزة لاجتماع الألفين كما تقول : لاء ، إذا سميت بلا " ويقول الرضي في شرح الكافية ٣ / ٧٦ : " وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً ، إذا كان ثابته حرف لين وسمي بها " .

(٢) ما ينصرف ص ١٠٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١١٠ ، وينظر ص ١٦٧ .

(٤) التذييل والتكميل لأبي حيان شرح كتاب التسهيل تحقيق الجزء السادس منه رسالة دكتوراه إعداد عبد

الحميد محمود حسان ٦ / ٤٦٣ ، وينظر الارتشاف ٢ / ٨٩٦ .

(٥) تمهيد القواعد لناظر الحبيشي م ٨ / ص ٤٠٩١ .

(٦) الكتاب ٣ / ٣٣٢ .

رجلاً ، وأما إذا سُمي به امرأة فجاز فيه الوجهان الصرف ، وتركه ، لأنه ثلاثي ساكن الوسط فعد التسمية به ضعف الحرف الثاني منه كما في التسمية بـ ( في ) ، ولا ) وفي ذلك يقول إمام النحويين سيبويه عند حديثه عن ( ذا ) و ( ذي ) مسمى بهما : " فإذا صار اسماً عمل فيه ما عمل بلا ؛ لأنك قد حولته إلى تلك الحال كما حولت لا .

وهذا قول يونس<sup>(١)</sup> والخليل ومن رأينا من العلماء ، إلا أنك لا تجري ( ذا ) اسم مؤنث لأنه مذكر إلا في قول عيسى<sup>(٢)</sup> ، فإنه كان يصرف امرأة سميتها: بعمره .  
وأما ( ذي ) فبمنزلة: " في " <sup>(٣)</sup> ، وقال عن " في " : " وأما في فتقل ياؤها ، لأنها لو نوتت أحذف بها اسماً . وهي كـ ( ياء ) هي وكـ ( واو ) هو ، وليس في الكلام اسم هكذا ، ولم يبلغوا بالأسماء هذه الغاية أن تكون في الوصل لا يبقى منها إلا حرف واحد ، فإذا كانت اسماً لمؤنث لا ينصرف ثقلت أيضاً ؛ لأنه إذا أثر أن يجعلها اسماً فقد لزمها أن تكون نكرة وأن تكون اسماً لمذكر ، فكأنهم كرهوا أن يكون الاسم في التذكير والنكرة على حرف ، كما كرهوا أن يكون كذلك في الوصل . وليس من كلامهم أن يكون في الانصراف والوصل على بناء وفي غير الانصراف والوصل على آخره ، فصار الاسم لغير منصرف يجيء على بنائه إذا كان اسماً لمنصرف ، ومن ثم مدوا ( لا ) و ( في ) في الانصراف وغير الانصراف ، والتأنيث والتذكير <sup>(٤)</sup> .  
وقال أبو إسحاق الزجاج : " وإن سميت رجلاً ( ذه ) قلت : ( هذا ذه فاعلم ) ،

(١) يونس : هو يونس بن حبيب المعروف بالنحوي أخذ عن سيبويه والكسائي والقراء وغيرهم من آثاره : كتاب معاني القرآن الكبير ، اللغات توفي سنة ١٨٢ هـ - ينظر - وفيات الأعيان ٥٥١/٢ ، شذرات الذهب ٣٠١/١ .

(٢) عيسى : هو عيسى بن عمر الثقفي البصري كان له اختيار في القراءة على قياس العربية من آثاره في النحو ( الجامع ، والإكمال أو المكمل ) توفي سنة ١٤٩ هـ - ينظر وفيات الأعيان ٤٩٧/١ ، وإنباه الرواه ٣٧٤/٢ .

(٣) الكتاب ٢٨١/٣ .

(٤) الكتاب ٢٦٣/٣ ، ٢٦٤ .

أعربته وصرفته ، لأنه قد خرج إلى التمكن وزال عن الإبهام .  
وإذا سميت به امرأة لم تصرفها ، وقلت : ( جاعتي ذه يا فتى ) ومن نون (هنداً)  
وصرف ، قال : جاءت ذه يا فتى (١) .

يتضح من خلال ما سبق من التسمية باسم الإشارة المفرد ( ذا أو ذه ) الإعراب والصرف إذا  
سمى به رجلاً ، لأنه أصبح اسماً متمكناً قد زال عنه الإبهام ، ولكن إذا سمي به امرأة  
أعرب ومنع الصرف للعلمية والتأنيث ، وجوز بعض العلماء صرفه على قول عيسى  
بن عمر في جواز صرف الاسم الثلاثي الساكن الوسط مثل : ( عمرو وهند ) سمي  
بهما امرأة .

وأما ( هذا وهذه ) فالحكاية عند التسمية بهما بقياس ( هذه ) على هذا ، لأنه  
من إضافة حرف إلى اسم مبهم .

القسم الثاني : اسم الإشارة إلى المثنى :

فاسم الإشارة إلى المثنى المذكر ( ذان ) في حالة الرفع و ( نين ) في حالة  
النصب والجر .

واسم الإشارة إلى المثنى المؤنث ( تان ) في حالة الرفع و ( تين ) في حالة  
النصب والجر .

حكم التسمية بـ ( ذان وتان )

يجوز فيه وجهان :

الأول : حكاية حال التثنية من الرفع بالألف ، والنصب والجر بالياء : تقول :  
جاء ذان ، وجاءت تان ورأيت نين ، وتين ، ومررت بنين ، وتين .

والثاني : الإعراب والصرف مع إلزامهما الألف تقول جاعني ذان ، ورأيت ذاتاً ،  
ومررت بذان ، وتحدث عن الوجه الأول سيبويه في كتابه فقال : " وسألت الخليل :  
عن نين اسم رجل فقال : هو بمنزلة رجلين ولا أعيرَه لأنه لا يختلُ الاسم لأن يكون

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٠ .



هكذا ذا<sup>(١)</sup> .

وفي تمهيد القواعد جاء جواز الوجهين : " أنك إذا سميت بـ ( نين ) أو بـ ( تين ) اسمي الإشارة جازت فيه حكاية التنثية ، ... ومن لم يحك ألزمهما الألف وصرفهما فقل : جاعني ذان ، ورأيت ذاتاً ، ومررت بذان " لأنه لا يكون في الأسماء المفردة ما آخره ( ياء ) و ( نون ) زائدتان قبلهما حرف مفتوح ، فلا بد من رده إلى مثال الأسماء ، وهو أن نصير ( الياء ) ألفاً حتى يشبه الأسماء المفردة<sup>(٢)</sup> .

القسم الثالث : اسم الإشارة إلى الجمع بنوعية ( هؤلاء ) بهاء التنبيه، و(ألاء) بدونها .

أولاً : التسمية بـ (هؤلاء) :

حكمه الإعرابي : الحكاية ، وهو البناء على الكسر في جميع أحوال الإعراب وهو الحال التي كان عليها قبل التسمية به تقول : جاء هؤلاء ، ورأيت هؤلاء ، ومررت بهؤلاء ، وسبب البناء على الكسر هو التخلص من التقاء الساكنين كما قل الزجاج : " فأما كسرهم ( الهمزة ) في هؤلاء يا هذا ... فإما هو لسكونها وسكون ( الألف )<sup>(٣)</sup> .

ويقول ابن جنى عن حكمه الإعرابي : " فإن سمّيته بهؤلاء فقلت ( في الجر ) : مررت بهؤلاء كانت كسرة الهمزة بعد التسمية به في ( الكسرة قبل ) التسمية به .... وذلك أن ( هؤلاء ) ممّا يجب بناؤه وحكايته بعد التسمية به على ما كان من قبل التسمية ألا ترى أنه اسم ضمّ إليه حرف فأشبهه الجملة<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ٢٨٢/٣ .

(٢) تمهيد القواعد م ٨ / ٤٠٩٧ ، ينتظر الارتشاف م ٢ / ٨٩٨ ، التنزيل ٤٦٩/٦ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٩ .

(٤) الخصائص ٤٦٣/١ وينظر التنزيل والتكميل ٤٦٣ / ٦ .

ثانياً : التسمية بـ ( الأء )

حكمه الإعرابي :

الإعراب والصرف من الرفع بالضمّة مع التنوين والنصب بالفتحة مع التنوين ، والجر بالكسرة مع التنوين قال سيبويه : " وأما آء فتصرفه اسم رجل وترفعه وتجره وتنصبه ... وتصرفه لأنه ليس فيه شيء مما لا ينصرف به " (١) .

وقال ابن جنى عن أولاء بدون هاء التنبيه : " لكنك إن سميتَه بأولاء أعربتَه فقلت : هذا أولاء ورأيت أولاء ومررت بأولاء فكانت الكسرة الآن فيه إعراباً لا غير لأن أولاء اسم مفرد مثاله فَعَال كغراب وعقاب " (٢) .  
بعد العرض للتسمية باسم الإشارة يتبين الإعراب كالاتي :

١- اسم الإشارة المفرد والجمع مع هاء التنبيه الحكاية بعد التسمية كما كان قبل .

٢- اسم الإشارة المفرد والجمع الإعراب والصرف مع المسمى المذكر ، والإعراب وجواز المنع من الصرف مع المسمى المؤنث ، وذكره العلماء مع المفرد خاصة ولم يتعرضوا للجمع .

٣- اسم الإشارة للمثنى المذكر والمؤنث جواز الوجهين : الحكاية بعد التسمية ، وهي حكاية حال المثنى من الرفع بالألف ، والنصب والجر بالياء والإعراب والصرف مع إلزامها الألف في جميع أحوال الإعراب وفي هذا الوجه خالف اسم الإشارة المسمى به ( المثنى المسمى به ) فالمثنى يجوز فيه الإعراب مع المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .  
• التسمية بالاسم الموصول :

الاسم الموصول قبل التسمية به إذا كانت معه صلته نحو : ( الذي قام ) فعذر التسمية له حكم ، وإذا كان مجرداً من صلته فله حكم أيضاً .

(١) الكتاب ٢٨١/٣ ، وقال في ٣٣٣/٣ : " ولو سميت رجلاً أولاء قلت : هذا أولاء " .

(٢) الخصال ٤٦٣/١ .

أولاً : الاسم الموصول ومعه صلته عند التسمية به .

حكمه الإعرابي :

الحكاية فلا يتغير حاله في جميع أحواله الإعرابية : فتقول: جاء الذي رأيت،

ورأيت الذي رأيت ، ومررت بالذي رأيت ، عما كان عليه قبل التسمية به .

جاء في الكتاب : " وإذا سميت رجلاً: الذي رأيت والذي رأيت، لم يتغيره عن

حاله قبل أن يكون اسماً ؛ لأن الذي ليس منتهى الاسم ، وإنما منتهى الاسم الوصل ؛

فهذا لا يتغير عن حاله " (١) .

وفي التذييل : " من هذا الجنس الذي يحكى أن يسمى بالموصول وصلته نحو :

أن يسمى رجلاً : الذي رأيت " فهذا لا تغيره عما كان عليه قبل التسمية فتقول : قام

الذي رأيت ، ورأيت الذي رأيت ، ومررت بالذي رأيت ... ، لأنه لم يتضمن إسناداً

ولا عملاً أعني أن الموصول لم يعمل في صلته ، ولا اتباعاً ، ولا هو من تركيب

حرفين ، ولا من تركيب حرف واسم ، ولا تركيب حرف وفعل " (٢) .

يفهم من النصين السابقين أن الموصول مع صلته بمثابة اسم واحد عند

سيبويه، وعند أبي حيان ، وأن الموصول لم يعمل في صلته ، لأنه لم يتضمن إسناداً

ولا عملاً ، ولا تركيباً ولكن صاحب التمهيد يرى أن صلة الاسم الموصول باتضمامها

إليه تضمنت إسناداً ، لأن كلمة ( رأيت ) اشتملت على مسند ومسند إليه (٣) ولكن هذا

لا يخرجها عن الحكاية عند التسمية به.

ثانياً : الاسم الموصول مجرداً من صلته : نحو : ( الذي ، والتي ، وأولى ،

واللاتي ، واللاتي :

حكمه الإعرابي :

إن الاسم الموصول إذا سمي به دون صلته ، وكان فيه ألف ولام نزعتا منه

(١) الكتاب ٣/٣٣٣ .

(٢) التذييل ٦/٤٦٥ .

(٣) تمهيد القواعد ٨/٤٠٩٢ ، ٤٠٩٣ .

سواء أكان مفرداً نحو ( الذي ، والتي ) أم مثني نحو : اللذين ، واللتين ( أم جمعاً نحو ( الذين للمذكر ، والألى واللاتي ، واللاتي للمؤنث وقيل : إن الألف واللام زائدتان<sup>(١)</sup> فيحذفان عند التسمية بهما ، ودليل زيادتهما قراءة من قرأ (صراط لذين أتعت عليهم)<sup>(٢)</sup> بتخفيف اللام ، وقيل : إن الألف واللام نزعاً عند التسمية لأتهما للتعريف وإلا فلا وجه ناظر الحبشي ، فلا فرق بين الجمع عند التسمية به من نزع الألف واللام فهذه الكلمات عند التسمية بها يجب إعرابها ، لأن المقتضى للبناء ، وهو شبه الحرف في الافتقار إلى الصلة قد زال<sup>(٣)</sup> .  
 أولاً : ( الذي و التي ) بإثبات الياء مشددة قبل التسمية بهما .  
 حكمهما الإعرابي :

جرت حركات الإعراب الثلاث على الياء مشددة مع بقائها أي تظهر عليها الحركات كما تظهر على صبي ، وولي ، فتقول : جاء لذي و لتي ، ورأيت لذيًا ولتيًا ، ومررت بلذي و لتي<sup>(٤)</sup> .

( الذي والتي ) بإثبات الياء مخففة قبل التسمية .  
 حكمهما الإعرابي :

إعرابهما إعراب الاسم المنقوص فتحذف الياء في حالتي الرفع والجر ، وثبتت في حالة النصب ، وهي محل إعراب والتنوين على الذال تنوين عوض فتقول : جاء لذيًا ولتيًا ، ورأيت لذيًا ولتيًا ، ومررت بلذ و لت<sup>(٥)</sup> .  
 ( الذ و اللت ) بحذف الياء منهما قبل التسمية .

(١) ينظر: التنزيل ٤٩٢/٦ وينظر المساعد ٥٦/٣ .

(٢) ينظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالون ص ١٥ : عالم الكتب - بيروت ، والمطبعة الرحمانية ١٩٣٤م .

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٨ / ٤١١١ ، ٤١١٢ .

(٤) ينظر : التنزيل ٤٩٣/٦ .

(٥) ينظر : التنزيل ٤٩٣/٦ .

## حكهما الإعرابي :

إذا سمي بالكلمة بعد الحذف جعل الإعراب على ما قبلها سواء أكان ساكناً أم متحركاً أي على الذال والتاء كما يجري الإعراب على ( يد ، ودم )  
فتقول : قام لذٌ ولتٌ ، ورأيت لذاً ، ولتاً ، ومررت بلذٌ ولتٌ<sup>(١)</sup> .

ونرجع إلى أقوال علماء العربية عن التسمية بالذي والتي قال سيبويه: "وأما الذي فإذا سميت به رجلاً أو بالتي أخرجت الألف واللام لأتكَ تجطه علماً له، ولست تجطه ذلك الشيء بعينه كالحارث، ولو أردت ذلك لأثبت الصلة. وتصرفه وتجريه مجري عم"<sup>(٢)</sup> .

وجاء في المساعد على تسهيل الفوائد: "وتجعل الياء منهن حرف إعراب إن ثبتت قبل التسمية" وإنما أعربت لزوال موجب البناء، وهو شبه الحرف في الافتقار إلى الصلة، ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ما هي فيه بالحركات الظاهرة كولي، وإن كانت مخففة أعرب كالمنقوص، فتقول على الأول: جاعني لذيٌ، ورأيت لذيّاً، ومررت بلذيٌ، وفي الثاني: جاعني لذٌ، ورأيت لذيّاً، ومررت بلذٌ كما يفعل بشج .  
( وإلا فما قبلها ) أي وإن لم تثبت الياء قبل التسمية فحرف الإعراب ما قبلها، سواء كان ساكناً أو مكسوراً، فتقول في لغة من يقول: اللذ أو اللذ: قام لذٌ، ورأيت لذاً، ومررت بلذٌ، كما تفعل بيد"<sup>(٣)</sup> .

ثانياً المثني: ( اللذان ، واللتان ) فيعربان إعراب المثني من الرفع بالألف، والنصب والجر بالياء فإذا سمي بهما نزع الألف واللام وأعربتا على الحكاية قبل التسمية إعراب المثني .

جاء في ما لا ينصرف: "فإن قال قائل: فما بالك أعربت في التثنية فقلت: (جاء

(١) ينظر: تحقيق الجزء الرابع من شرح التسهيل للمراي ص ٩٣، وينظر تمهيد القواعد ٨ / ص ١١٢ بتصرف .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٨١ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٥٦ .

في اللذان قالوا ذلك ) ، و ( رأيت اللذين قالوا ذلك ) ؟ فالجواب في هذا : أن إعراب التثنية ليس بحركة ، وإنما هو كالبنية ، وأن البنية لا تختلف فتكون على ضربين . والواحد يختلف ، فلذلك جازت فيه البنية والإعراب ، والتثنية دليلها دليل إعراب ، فلا يجوز أن يبطل إعرابها فيبطل دليلها <sup>(١)</sup> .

يفهم من نص الزجاج أن الاسم الموصول عند تثنيته يرفع بالالف ، وينصب ويجر بالياء ، وهذه صيغة وضعت هكذا في تثنية الاسم الموصول ، وليست تثنية للمفرد على الحقيقة وهو الأصح عند جمهور البصريين <sup>(٢)</sup> .

وأن التثنية هي سبب الإعراب في الاسم الموصول <sup>(٣)</sup> .

ثالثاً: جمع المنكر ( الذين ) ، وجمع المؤنث ( الألى ، اللاتى ، واللاتى )

أولاً : ( الذين ) عند التسمية به تنزع الألف واللام

فحكاه الإعرابي :

يبنى على الحكاية فيستوي فيه الرفع والنصب والجر مع فتح النون ، فلا يتغير

آخره .

قال الزجاج : فإن جمعت قلت : ( هؤلاء الذين قالوا ذلك ) و ( رأيت الذين قالوا ذلك ) فيستوي في الرفع والنصب والجر ، لأن الجمع يكون على ضروب وهذه الياء عندي والنون التي في ( الذين ) كالياء والنون في ( سنين ) فيبنى آخره على الفتح لالتقاء الساكنين ، ومنعته الإعراب في الجمع ، كما منعت في الواحد ولغة شاذة يقولون : هم الذون قالوا ذلك <sup>(٤)</sup> .

وجاء في أحد شروح التسهيل : " إلا أنه لم يذكر ( الذين مع الكلمات التي

(١) ما لا ينصرف ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٦٧/١ بتصرف .

(٣) حاشية يس على التصريح ٦٧/١ بتصرف .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٣ ، وجاء في حاشية يس على التصريح ٦٧/١ " وإنما لم يعرب الذين ، لأنه لم يأت على سنن الجمع على أن بعضهم أعربه " .

نكرها ولم يتعرض إلى ذكر صيغه المثنى من المذكر والمؤنث ، والظاهر أنه لا فرق بين الجميع بالنسبة إلى نزع الألف واللام منها حال التسمية بها<sup>(١)</sup> .

ويتضح لي أن التسمية بالمثنى من الاسم الموصول تكون هكذا ( جاء لسان ولتان ، ورأيت لذين ولتين ، ومررت بلذين ولتين ) على حكاية الاسم المثنى قبل التسمية ، والتسمية بالجمع تكون هكذا جاء لذين ، ورأيت لذين ومررت بلذين ) لا يتغير آخره بالبناء على الفتح .

فالحكم الإعرابي للمثنى والجمع ( الذين ) : هو ( الحكاية )  
ثانياً : ( الألى ، واللاى واللاتى ) .

الألى : عند التسمية به نزع الألف واللام فيصير اسماً ثلاثياً مقصوراً مثل هدى وتقى مسماً بهما .

حكمه الإعرابي :

الإعراب ويكون منوناً .

وتقدر فيه الحركات الثلاث كهدى إذ لا مانع له من الصرف<sup>(٢)</sup> فتقول: جاء ألى ، ورأيت ألى ، ومررت بألى .

قال سيبويه : " وأما ألا فبمنزلة: هُدى منوناً " <sup>(٣)</sup> .

وقال ابن عقيل : " وأما الألى ، فيصير كهدى ، فيعرب كإعرابه منوناً فتقول: هذا ألى ، ورأيت ألى ، ومررت بألى ، فتقدر فيه الحركات الثلاث ، ولا يترك تنوينه كما فعل بعمرَ علماً ، لأن طريق العلم بما عدل سماع الاسم غير مصروف ، ولا يخفى مما سبق في باب منع الصرف ، حكم ما إذا سمى بشئ من ذلك مؤنث " <sup>(٤)</sup> .

وفي تمهيد القواعد : " وأما ( الألى ) فبعد نزع ( اللام منها تصير كـ ( غلى )

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨م / ٤١١١ ، ٤١١٢ .

(٢) ينظر تحقيق الجزء الرابع من شرح التسهيل للمرادي ص ٣٩٣ .

(٣) الكتاب ٢٨١/٣ .

(٤) (المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٥٧٠٠٥٦) .

فتعرب إعراب المقصور ، بأن تقدر فيها الحركات الثلاثة وتكون منونة ، ولا تمنع الصرف لشبه صيغتها بصيغة (عمر) لأن طريق العلم بعد هذه الصيغة سماع الاسم من العرب غير مصروف ، نعم لو سمي بها مؤنث منعت الصرف للعلمية والتأنيث (١).

• اللاتي واللاتي - مسمى بهما  
حكهما الإعرابي :

قبل نزع الألف واللام ننظر إلى الياء فإن كانت ثابتة قبل التسمية بهما أعربت إعراب الاسم المنقوص من حذف الياء في حالتي الرفع والجر مع التنوين للعوض ، وثبوت الياء في حالة النصب مع التنوين للتمكين ، فتقول في رجل اسمه لاتي ، ولاتي : جاء لاءٍ ولاتٍ ، ومررت بلاءٍ ولاتٍ ، ورأيت لاتياً ولاتياً .

وإن كانت محذوفة قبل التسمية بهما : في رجل اسمه : اللاء ، واللات جرى الإعراب على ما قبل الياء فيرفع بالضممة مع التنوين ، وينصب بالفتحة مع التنوين ، ويجر بالكسرة مع التنوين فتقول : قام لاءٍ ولاتٍ ورأيت لاءٍ ولاتاً ، ومررت بلاءٍ ، ولاتٍ .

قال سيبويه : " وأما اللاتي واللاتي فبمنزلة : شاتي وضاري ، وتخرج منه الألف واللام . ومن حذف الياء رفع وجرٌ ونصب أيضاً ، لأنه بمنزلة الباب . فمن أثبت الياء جعلها بمنزلة قاضي ، وقال فيمن قال : اللاء ولاءٍ ، لأنه يصيرها بمنزلة باب حرف الإعراب العين ، وتخرج الألف واللام هاهنا كما أخرجتهما في الذي " (٢) .

وقال الزجاج : " وإذا سميت رجلاً " اللاتي واللاتي " فهو على وزن (قاضي) و (شاء) تقول : هذا لاءٍ ، ولاتٍ قد جاء وشاء " (٣) .

وفي التسهيل للمراي : " وتقول في اللاتي : جاء لاءٍ ، ورأيت لاتياً ، ومررت بلاءٍ ، كما تعرب غازٍ ، وكذلك اللاتي ، هذا إن ثبتت الياء ساكنة قبل التسمية ، وإن

(١) تمهيد القواعد لناظر الحبيشي م ٨ / ١١٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٨٢ .

(٣) ما ينصرف ص ١١٣ .



حذفت ثم سمي به جعل الإعراب فيما قبل الياء<sup>(١)</sup> .  
التسمية به هو . وهي من ضمائر الغيبة .

وربت التسمية بـ ( هو ، وهي ) من ضمائر الغيبة لأنهما من الضمائر المفردة والمنتهية بحرفي علة ، وهما الواو ، والياء أما باقي الضمائر سواء أكانت ضمائر تكلم أو خطاب أو غيبة فهي من قبيل الأسماء المركبة وهذا ما ذهب إليه علماء العربية فعند التسمية بأى منها فإنه يحكى حاله قبل التسمية به .

قال ابن جنى : " لو سمّيته بأنت لحكىته .. فقلت : رأيت أنت .. فكأنت للفتحة في التاء بعد التسمية به هي التي كانت فيه قبلها"<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو حيان : " أن تسمى رجلاً بـ .. ( أنت ) فإنها مركبة من الضمير مع تاء الخطاب ... ( وكأين ، وهذا ، وهؤلاء ) فجميع ذلك يحكى"<sup>(٣)</sup> .  
حكم هو . وهي من الإعراب :

عند التسمية بهما وجب تضعيف الحرف الثاني منهما سواء جعلته علماً لمذكر أو مؤنث ، وإنما وجب تضعيف الحرف الثاني : لأنك لو أعريته بلا زيادة حرف آخر أسقطت الحرف الثاني من الكلمة للتونين ، فيبقى المعرب على حرف واحد ، وهذا لا يجوز<sup>(٤)</sup>

( فهو وهي ) معرب منصرف مسمى بهما مذكر فنقول : جاء هو وهي " وممنوع من الصرف في ( هو ) إذا سمي به مؤنث ، لأنه ضمير خص به المذكر فهو من باب تسمية المؤنث باسم مذكر ثلاثي ساكن الوسط كـ ( زيد ) عند سببويه ، ويجوز فيه الصرف وعدمه إذا سمي بـ ( هو وهي ) المؤنث ( كما لو سميت امرأة (بهند) هذا عند عيسى بن عمر .

(١) تحقيق الجزء الرابع من شرح التسهيل للمراي ص ٢٩٣ .

(٢) الخصاص ١/٤٦٣ .

(٣) التنزيل ٦/٤٦٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/٣٤٨ بتصرف .

جاء في الفوائد : فإن سميت مؤنثاً باسم مذكر ثلاثي ساكن الأوسط كـ امرأة سميتها بـ ( زيد ، وعَمْرُو ، وبِشْرُ فـ ) عيسى بن عمر ( يقول : هو كـ امرأة سميت بـ ( هند ) فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه .

وكان سيبويه يقول :<sup>(١)</sup> ينبغي أن يكون الاسم وفقاً للمسمى ، فيسمى المذكر باسم مذكر ، ويسمى المؤنث باسم مؤنث ، فلما سموا المؤنث باسم مذكر صاروا كأنهم عدلوا الشيء عما يستحقه إلى ما لا يستحقه . فازداد ثقلاً فلذلك لم يصرفوه<sup>(٢)</sup> .

ونرجع إلى ما قاله إمام العربية في كتابه عن ( هو وهى ) مسمى بهما وإلى ما ذكره من جاء بعده من العلماء .

قال سيبويه : فمما جاء فيه الواو وقبله مضموم : ( هو ) ، فلو سميت به ثقلت ، فقلت : هذا هو وتدع الهاء مضمومة ، لأن أصلها الضم تقول : هما وهم وهن .  
ومما جاء وقبله مكسور : هي ، فإن سميت به رجلاً ثقلت ، كما ثقلت هو . وإن سميت مؤنثاً بهو لم تصرفه لأنه مذكر<sup>(٣)</sup> .

وتأثر ابن السراج بما ذكره سيبويه من التسمية بـ ( هو ) تمنع من الصرف إذا سمى بها المؤنث فقال : " وإن سميت به مؤنثاً لم تصرفه لأنه ضمير مذكر وإنما ثقلت ( هو ) لأنه ليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما ياء أو واو أو ألف<sup>(٤)</sup> .

فالتسمية بـ ( هو ، وهى ) عند العالمين الجليلين من الأسماء المنتهية بحروف العلة فيجب تضعيفها وهو المراد تقولهما بـ ( تثقيلهما ) ويمنع من الصرف

---

(١) قال في الكتاب ٣ / ٢٤٦ " فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد ، لم يجز الصرف هذا قول ابن أبي إسحاق ، وأبى عمرو فيما حدثنا عن يونس ، وهو القياس لأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث ، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسميه المذكر بالمذكر ، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو ، لأنه أخف الأبنية" .

(٢) الفوائد للثماني ص ٦١٦ ، ٦١٧ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٦٢ .

(٤) الأصول ١٠٨ / ٢ .

عند تسمية المؤنث بهما ، و ( هو ) ضمير يخص المنكر و ( هي ) ممنوع من  
الصرف للعلمية والتأنيث .

وتبع الرضى وعيسى بن عمر في القول بجواز الصرف وعدمه عند التسمية  
للمؤنث فهما بمثابة ( زيد ) ، و ( هند ) من الثلاثى السلكن الوسط فقال : " وإن سميت  
مؤنثاً بـ ( هو ) ، كان كما لو سميتها ( يزيد ) .. وإن سميناها بـ ( هي ) ، فهو كما لو  
سميتها بـ ( هند ) ، جاز الصرف وتركه<sup>(١)</sup>

• التسمية بـ ( فو ) و ( نو ) بمعنى صاحب :

قد سبق أن المسمى به إذا كان ثانيه حرف لين وهو على حرفين ضعف ذلك  
اللين كما مر في ( هو ) و ( هي ) إلا ( فو ) و ( نو ) مسمى بهما لا يضعف ثانياً بل  
يرد ( فو ) إلى ( فم ) و ( نو ) إلى ( نو )  
أولاً : التسمية بـ ( فو ) وحكمه الإعرابي :

عند التسمية بـ ( فو ) تحذف الواو وهي عين الكلمة ويعوض عنها الميم ،  
والدليل على ذلك أن العرب حين أفردته عن الإضافة عوضت عن الواو والميم ،  
وقالوا : ( فم ) وعند الإضافة إلى غير ضمير المتكلم تعريه إعراب الأسماء الستة  
بالحروف نيابة عن الحركات ، ولم ترد ما حذف منه ، وهو الهاء بدليل الجمع وهو  
أقواه ، وجعلوا الميم عند التسمية بدلاً من الواو وأجروا حركات الإعراب عليها  
فقالوا : جاء فمٌ ورأيت فماً ، ومررت بفم<sup>(٢)</sup> .

جاء في الكتاب : وسألته عن رجل اسمه : فو ، فقال : العرب قد كفتنا أمر هذا ،  
لما أفردوه قالوا : فمٌ ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، حتى يصير على مثال تكون الأسماء  
عليه<sup>(٣)</sup> .

(١) شرح الكافية ٣/٣٤٩ .

(٢) تمهيد القواعد ٨/١٠٢٢٤ بتصرف .

(٣) جاء في المقتضب ١/٣٦٩ " كما تقول : هذا فو زيد ، ورأيت فو زيد ، فإذا أفردت قلت : هذا فم فاعلم ؛

لأن الاسم قد يكون على حرفين إذا لم يكن أحدهما : حرف لين كما تقدم ، من نحو : زيد ، ودم ، وما

أشبه ذلك .

فهذا البديل بمنزلة تثقيل (لَوْ) ليشبه الأسماء فإذا سميتَه بهذا فشبهه بالأسماء  
كما شبّهت العرب ، ولو لم يكونوا قالوا: فم لقلت : فوه لأته من الهاء ، قالوا : أفواه  
، كما قالوا : سوظ و أسواط<sup>(١)</sup> .

وتبع كثير من النحويين سيبويه عند التسمية بـ ( فو ) أن يجعل ( فمأ ) جاء  
في شرح التسهيل للمرادى : " لأن العرب لما أفردته عن الإضافة قالوا : فم " وجاء  
في المساعد : " ويجعل ( فو ) فمأ ) وذلك لأن العرب حين أفردته قالت كذلك ، ولولا  
هذا لكان يرد إلى أصله ، وهو ( فوه ) لجمعه على ( أفواه )<sup>(٢)</sup> ولكن الزجاج يرى  
عند التسمية بـ ( فو ) ترجعه إلى الأصل ، وترد ما حذف منه إذا سميت به رجلاً ،  
فبعد أن ذكر رأى سيبويه وأستاذه الخليل وقال عنه : " وهذا قول حسن " ذكر " إلا أن  
الوجه عندي إذا سميت رجلاً ( فو ) أن تقول : ( هذا فوه ) ؛ لأن جمعه ( أفواه ) و  
( أفواه ) جمع ( فوه ) مثل : ثوب و ( أثواب )<sup>(٣)</sup> .

وهذا الذي ذكره بعيد عن استعمال العرب ، لأن اللغة وردت بالسمع وبعدم رد ما  
حذف من الكلمة عند قطعها عن الإضافة .

فقالوا : فم ، ولم يقولوا : فوه برجوع المحذوف ليشاكل المفرد الجمع " ولو لم  
تكن العرب قالت ذلك لرددته إلى أصله "<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : التسمية بـ ( ذو ) وحكمه الإعرابي :  
عند التسمية بـ ( ذو ) منهبان :

الأول : لسببويه — رحمه الله — أن أصلها ( ذوى ) على وزن ( فَعَل ) بفتح  
العين كـ ( فتى ) ثم أعلنت الياء بقلبها ألفاً كما أعل ( فتى ) ثم حذف ، فعند التسمية  
به ترده إلى الأصل فتقول : هذا ذوى ، ورأيت ذوى ، ومررت بذوى تعامله معاملة

(١) الكتاب لسببويه ٢٦٤/٣ وينظر : الأصول ١٠٨/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٤٩/٣ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٠/٣ .

(٣) ما ينصرف ص ٩٠ .

(٤) ينظر : التنزيل ٤٧٧/٦ .

الاسم المقصور من الإعراب بحركات مقدرة على آخره<sup>(١)</sup>.

وجاء في الكتاب : " ولو سميت رجلاً نو لقلت: هذا نوأ، لأن أصله فعل. إلا ترى أنك تقول: هاتان ذواتا مال. فهذا دليل على أن نو فعل، كما أن أبوان دليل على أن أبا فعل"<sup>(٢)</sup>.

وحجة سيبويه أن التثنية ترد ما حذف من الاسم كما في ( أبوان ) ، وذواتا عند قطعها عن الإضافة تقول : ذواتان<sup>(٣)</sup>. برد النون ، وتبعه المبرد فقال : ولو سمينا رجلاً : ( نُو ) لقلنا : هذا نوأ قد جاء ، لأنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما : حرف لين لأن التثنية يذهب به فيبقى على حرف فإما رددت ما ذهب وأصله ( فَعَل ) يدلُّك على ذلك : ﴿ ذَوَاتَا أَفْئَانٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، و ﴿ ذَوَاتِي أَكُلْ خَنْطٍ ﴾<sup>(٥)</sup> وإمَّا قلت : هذا نو مال فجئت به على حرفين لأن الإضافة لازمة له وماتعة من التثنية<sup>(٦)</sup>.

والمبرد يؤيد سيبويه بأن ( ذو ) أصلها ( نوا ) بفتح العين بدليل التثنية فمعها يرد إلى الأصل والمذهب الثاني : للخليل بن أحمد - رحمه الله - أن أصل ( نو ) : ( نو ) على وزن ( فَعَل ) بسكون العين ، وعند التسمية به ترده إلى أصله فتقول : قام نو ، ورأيت نوأ ، ومررت بنو<sup>(٧)</sup>

جاء في الكتاب : " وكان الخليل يقول: هذا نو بفتح الذا، لأن أصلها الفتح، تقول: نوأ، وتقول: نوو"<sup>(٨)</sup>.

(١) تمهيد القواعد م ٨ / ٤١٠٢ بتصرف .

(٢) الكتاب ٢٦٢/٣ ، ٢٦٣ .

(٣) ما لا ينصرف ص ٩٣ بتصرف .

(٤) سورة الرحمن الآية : ٤٨ .

(٥) سورة سبأ من الآية : ١٦ .

(٦) المقتضب ٣٦٩/١ .

(٧) ينظر التثنية ٤٧٧/٦ بتصرف .

(٨) الكتاب ٢٦٣/٣ .

وحجة الخليل القياس على ( يد ) عند النسب إليها تحرك العين وأصلها  
السكون، وترد ما حذف منها ، فتقول : ( يدوي ) والأصل ( يدى ) بسكون الدال<sup>(١)</sup>  
وتبعه في هذا الرأي الزجاج<sup>(٢)</sup>.

ولكن رأى الخليل يدفعه ويرده القياس ، لأن اللام ياء في ( ذو ) عنده وكان  
للقياس قلب الواو إلى ياء لا العكس وينبغي أن يقول : ذي بإدغام الواو الياء بعد  
قلبها ياء وعلى كلام القولين الذال مفتوحة<sup>(٣)</sup>.

ف ( نو ) عند التسمية بها معربة بحركات مقدرة عند سيبويه وبحركات ظاهرة  
عند الخليل والله أعلم .

---

(١) ما لا ينصرف للزجاج ص ٩٣ بتصرف .

(٢) جاء في حاشية الكتاب ٢٦٣/٣ عن السرافي " وكان الزجاج يذهب مذهب الخليل ، ومن حجة الخليل أن  
الحركة غير محكومة إلا بثبت ، ولم يقم الدليل على أن العين متحركة ، ونكر من يحتج له أن الاسم  
إذا حذف لامه ثم نثى فرد إليه اللام حركت العين ، وإن كان أصل بينتها السكون ،

كقول الشاعر : يديان بالمعروف عند محرق قد يمنعانك أن تضام وتضهدا .

(٣) التنزيل ٧٧/٦ ؛ بتصرف .

## • التسمية بالظروف :

الظروف بحسب الوضع تنقسم إلى قسمين :

الأول : ما كان على ثلاثة أحرف وهي ( فوق ، وتحت ، ودون ، وعند ، وبعد ،

وقبل ، وكيف ، وأين ) وهذه مذكرات وكذلك سائر الظروف .

والثاني : ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف وهما : ( قدام ، وراء ) وهما مؤنثتان

فالقسم الأول إذا سميت به مذكراً صرف ، وإذا سميت به مؤنثاً فمن النحويين

من منعه من الصرف ، ومنهم من أجازته ، وهو من صرف ( زيد ، وهند ) مسمى

بهما امرأة .

وأما القسم الثاني فيمنع من الصرف عند التسمية به مطلقاً لأنه مؤنث وعلى

أكثر من ثلاثة أحرف .

جاء في الكتاب : " اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها ،

لأنها مذكرات . ألا ترى أنك تقول : تحيت ذلك ، وخليت ذلك ، ودوين ذلك . ولو كن

مؤنثات لدخلت فيهن الهاء ، كما دخلت في قديمة وورينة .

وكذلك قبل وبعد ، تقول : قبيل وبعيد . وكذلك أين وكيف ومتى عندنا ، لأنها

ظروف ، وهي عندنا على التذكير .... وكذلك ثم وهنا ، هما بمنزلة أين ، وكذلك حيث

.... وأما أمام فكل العرب تذكره .... واعلم أن جميع ما ذكرنا لا ينصرف منه شيء

إذا كان اسماً للكلمة ، وينصرف جميع ما ذكرنا في المذكر ، إلا أن وراء وقدام لا

ينصرفان ، لأنهما مؤنثان ، وأما ثم وأين وحيث ونحوهن إذا صيرن اسماً لرجل أو

امرأة أو حرف أو كلمة ، فلا بد لهن من أن يتغيرن عن حالهن ويصرن بمنزلة زيد

وعمر<sup>(١)</sup> .

وجاء في المقتضب : " وتقول إذا نظرت إلى (خلف) مكتوبة ، فأردت الحرف قلت : هذا

خلف فاعلم ؛ لأن خلفاً مذكر وتصغيره خليف . ولو كان مؤنثاً لحقته الهاء .

(١) الكتاب لسبويه ٢٦٧/٣ ، ٢٦٨ .

ألا تراها قد لحقت في الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيث، فقلت في قدام: قدييمة، وفي وراء: وريئة، ... ، كما قال (١) :

قَدِيدِيْمَةٌ التَّجْرِيْبِ وَالْحَالِمِ أَنْزِي

أرى غَمَّ عَمَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

.... فإن أردت بالمكتوبة الكلمة، فجعلت خلفاً اسماً لها لم تصرف إلا في قول من رأى أن يصرف زيدا اسم امرأة. ... فأما (متى) فلا ينصرف اسم كلمة بوجه من الوجوه، وينصرف اسم حرف ؛ لأنه مثل جَمَلٍ وَقَدَمٍ، لا ينصرفان اسمين لامرأتين في قول من الأقاويل البتة.

وحد (متى) وهذه الظروف كلها أن تكون مذكرات ، لأنها أسماء الأمكنة، وأوقات إلا ما دخل عليه منها حرف تأنيث : كالثيلة ، والساعة، والغداة ، والعشية كما قلت لك في قدييمة، وورئة (٢) .

وقال الزجاج : " تقول : هذه بعدُ وعجبتُ من بعدُ يا هذا ، وهذه فوقُ وتحتُ ودونُ ، مذكرات ، وكذلك سائر الظروف نحو : عند ، وأين ، وكيف .... فإذا سميت رجلاً ( قدام ) أو ( وراء ) لم تصرفه ، لأنه مذكر سميته بمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف . فإذا سميت رجلاً بـ ( كيف ) أو ( أين ) صرفته في المعرفة والنكرة وأعربته فقلت : ( هذا كيفٌ قد جاء وهذا أينٌ ) فإذا سميت كلمة بـ ( كيف ) أو ( أين ) فالاختيار أن تقول : هذه كيفٌ وأينُ ( معرب غير منون وإن جعلت ( كيف ) اسماً للحرف قلت : ( هذا كيفٌ ) معرب منون ؛ لأنك سميت مذكراً بمذكر وفيه وجهان آخران .  
أحدهما الحكاية تقول : ( هذه كيفٌ وأينٌ ) تريد : هذه التي تلفظُ بها فيقال فيها :

(١) البيت من بحر الطويل للقمامي ، والمعنى : أن الإنسان يستلذ بالعيش أيام الغفلة وأيام الشباب ، والتجارب إنما هي في الكبر ، وهو وقت الزهد في اللذات والشاهد فيه : قدييمة تصغير ( قدام ) وهو ظرف مكان كأم والبيت ورد نكرة في مالا ينصرف ص ٩٤ ، شرح المفصل لابن يعين ١٢٨/٥ وشرح جمل الزجاجي ٣٧٩/٢ .

(٢) المقتضب ٤١/٤ ، ٤٢ ، وينظر الأصول ١٠٨ ، ١٠٩ .



( كيف زيد ، وأين زيد ) هذه التي تلفظ بها فتقول : ( أين زيد ) .

والوجه الآخر أن تقول : ( هذه كيف يا فتى ) أى : هذه علامة هذا اللفظ ثم تحذف علامة وتقيم ( كيف ) مقامها <sup>(١)</sup> .

حكمها الإعرابي :

الإعراب مع التنوين والصراف إذا سمي بها المنكر إلا وراء وقدام فيمنعان من الصراف لأنهما مؤنثان ، وعلى أكثر من ثلاثة أحرف ، والإعراب مع المنع من الصراف إذا سمي بها المؤنث ومن النحويين من جوز الصراف لأن أوسطها ساكن مثل زيد وهند وعمرو .

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٤ ، ٩٥ .

## المبحث الثاني التسمية بالجملة

تنقسم الجملة إلى قسمين :

١- الجملة الفعلية : وهي نوعان :

الأولى : أن تتضمن إسناداً نحو : برق نحره ، وشاب قرناها فظاهر الأولى أنه فعل وفاعل .

والثانية كذلك ونحو : ( تأبط شراً ) و ، ( نرئى حباً ) فظاهرهما أنه فعل وفاعل ومفعول فهذا كله لا يتأثر للعامل إذا سمي به

فتقول : قام برق نحره ، ورأيت برق نحره ، ومررت ببرق نحره ، وقام تأبط شراً ، ورأيت تأبط شراً ومررت بتأبط شراً .

وإما لم يتأثر للعوامل ما تضمن إسناداً ، لأن الجملة قد عمل بعضها في بعض ولو أعملنا نحو ( قام ، ورأيت ، ومررت ) في الجملة لأدى إلى إعمال عاملين في معمول واحد ، وذلك لا يجوز وهما العامل الذي قبل الفعل وهو ( قام ) وغيره والفعل الذي الجملة<sup>(١)</sup> .

حكما الإعرابي :

فهذه وما أشبهها إذا سميت حكيتها على ما نقلته عنه ولا غيرها العوامل أي : الحكاية لما كانت عليه قبل التسمية .

جاء في المحرر : " ولو سميت رجلاً : قام زيد أو يقوم زيد فقلت : رأيت قام زيد ، ومررت بقام زيد ، فلا تغيره عن لفظه بل تجعته على صورة الفعل والفاعل ... وكذلك ( تأبط شراً ) تقول : رأيت تأبط شراً ، ومررت بتأبط شراً وهذا تأبط شراً تتركه على حاله ... لأنه حكاية وقولك : ( تأبط ) فعل وفاعل و ( شراً ) مفعول ... فنتركه على حاله في الرفع والنصب والجر ، وتقول في النداء : يا تأبط شراً بالنصب ،

(١) ينظر التنزيل ٦ / ٦٠ ؛ بتصرف .

ويا برق نحره مرفوع ... ولا يغيره النداء كما لا يغيره سائر العوامل<sup>(١)</sup> .

وأجاز بعض النحويين الإعراب في الجملة المتضمنة الإسناد إلى ضمير الرفع

المتصل .

جاء في التذييل : " وقد أعرب بعضهم ما اتصل به ضمير الفاعل نحو ( قمتُ )

فيقول : هذا قمتُ ، ورأيتُ قمتاً ، وأجاز رد حركة الفاء فيقول : هذا قمتُ وبعثُ

وبعثُ ، ويؤيد هذا نسبتهم إلى<sup>(٢)</sup> كنت<sup>(٣)</sup> .

وفي الهمع : " قيل : ويعرب نحو ( قمتُ ) أيضاً مما اتصل به ضمير الفاعل

فيقال هذا قمتُ ورأيتُ قمتاً ومررتُ بقمت<sup>(٤)</sup> .

ولكن الفاعل المضمر في نحو : قام ، وضرب أي : إذا سمي بالجملة من الفعل

وفاعله المستتر فحكما الحكاية كالفاعل الظاهر ، وذلك لأنلا يجتمع على الفاعل

عاملين وهما الفعل الذي استتر فيه الفاعل ، والفعل الذي قبل فعله بعد التسمية

بالجملة ، وبه قال ابن عصفور في شرح الجمل : " فإن سميت بما هو في تقدير

الجملة ، وهو الفعل إذا كان فيه ضمير فتحكيه على لفظه أبداً ، فنقول : جاعنى

ضرب ، ورأيتُ ضرب ، ومررتُ بضرب<sup>(٥)</sup> .

وقال أبو حيان في الارتشاف : " وقام ناوياً فيه الضمير<sup>(٦)</sup> .

(١) المحرر في النحو للهري ١٢٥٩/٣ ، ١٢٦٠ ، وينظر المساعد ٤٥/٣ ، ٤٦ وتمهيد القواعد ٤٠٨٩/٨ .

(٢) وهو ( كان ) استندتها إلى تاء الفاعل فعند النسب يقال : كوني بحذف التاء ، وشذ النسب إلى كنت على

كنتى والكنتى: الشيخ الذي يقول : كنت في شبابي كذا وكذا، وربما قالوا كنتى بنون الوقاية قال :

(من الطويل) : فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجنا \* وشر خصال المرء كنت وعاجن

ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ٧٧/٢ ط : دار الكتب العلمية -

بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

(٣) ٤٦٠ / ٦ .

(٤) الهمع ٢٣٢/٣ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان م ٢ / ٨٩٣ .

والثانية : أن تتضمن عملاً :

وهو أن يكون العمل رفعاً أو نصباً فالأول يتأثر بالعوامل ويبقى معموله على حاله فمثال ما تضمن رفعاً نحو : قائم أبوه ، وما تضمن نصباً نحو : ضاربٌ زيداً حكمها الإعرابي :

الأول من الجملة يتأثر بالعمل فيعرب بحسب موقعه من الجملة في الإعراب ويبقى معموله على حاله من الحكاية قبل التسمية فمثل : ( قائم أبوه ) مسمى به تقول : هذا قائم أبوه ورأيت قائماً أبوه ، ومررت بقائم أبوه ، فيتغير ( قائم ) بحسب العوامل ، ويبقى ( أبوه ) على حاله من الرفع وكذلك ( ضاربٌ زيداً ) مسمى به .  
جاء في التذييل : " إن سمي بـ ( قائم أبوه ) ، أو إن سمي بقولك : ضاربٌ زيداً فإن مثل هذا يتأثر للعوامل ، وما بعده على حالة واحدة تقول : قام قائم أبوه ، ورأيت قائماً أبوه ، ومررت بقائم أبوه ، وكذلك أيضاً تقول قام ضاربٌ زيداً ، ورأيت ضارباً زيداً ، ومررت بضارب زيداً " (١) .

أما إذا كان الناصب حرفاً فالحكاية في الجملة كلها ولا تتأثر بالعوامل نحو : ( إن زيداً ) مسمى بها .

جاء في المقتضب : " فإن سميت إن زيداً فالحكاية ، لأن إن بمنزلة الأفعال ، فالقول فيها كالقول في تأبط شراً " (٢) .

وجاء في التذييل : وإن كان الناصب حرفاً نحو : إن زيداً فإنك تحكيه تقول : قام إن زيداً ، ورأيت إن زيداً ، ومررت بأن زيداً " (٣) .  
٢- الجملة الاسمية :

وهي المكونة من المبتدأ والخبر مثل : زيدٌ أخوك ، ومحمدٌ قائم ، وعمروٌ منطلق ، فهذا ، وما أشبه إذا سميت به لا تغيره العوامل ، لأن الجملة تضمنت إسناداً

(١) التذييل ٦/٤٦٠ ، ٤٦٤ .

(٢) المقتضب ٤/٣٢ .

(٣) التذييل ٦/٤٦١ وينظر ارتشاف الضرب م ٢ / ٨٩٣ .

وقد عمل بعضها في بعض .

حكما الإعرابي :

الحكاية عند التسمية بها ، والجملة الاسمية لم تسم بها العرب<sup>(١)</sup> ، وعلى افتراض التسمية تقول : هذا زيد قائم ، ورأيتُ زيدَ قائم ، ومررت بزيدَ قائم ، فلا يتأثر اللفظ بالعوامل<sup>(٢)</sup> أى المبتدأ والخبر يبقى على حاله بعد التسمية كما كان قبل قال ابن السراج بعد حديثه عن التسمية بالجملة الفعلية : " فجميع هذه الجمل التي قد عمل بعضها في بعض وتمت كلاماً لا يجوز إلا حكايتها وكذلك كل ما أشبه ما ذكرت من مبتدأ وخبره .... فجميعه يحكى بلفظه قبل التسمية "<sup>(٣)</sup> .

وقال الهرمي : " والجملة الاسمية هي المبتدأ والخبر مثل : زيد أخوك ، وعمرو منطلق .... وبيانها أنها كل جملة عمل بعضها في بعض ، فهي تحكى على لفظها ، فتقول من ذلك : قرأت الحمد لله رب العالمين برفع الحمد ، وإن كان مفعولاً لقرأت ، إلا أنك حكيتَه على لفظه ، لأنه مبتدأ و ( الله ) الخبر ، فلما كانت جملة عمل بعضها في بعض ، لم يعمل فيها قرأت وكذلك ما أشبهه من المبتدأ أو الخبر ... ولو سميت رجلاً ... محمد قائم ... فلا تغيره عن لفظه ... تقول : جاءني محمد قائم ، ومررت بمحمد قائم ، ورأيت محمد قائم فتركه مرفوعاً على الابتداء والخبر وإن كان مفعولاً برأيت ، لأنه سمي به وهو مرفوع فيبقى على رفعه "<sup>(٤)</sup> .

وقال أبو حيان : " ولو سميت : زيد قائم حكيت ، ولم توجد التسمية بمثل هذا في كلامهم ، وإنما جوزوا التسمية بالجملة الاسمية بالقياس على الجملة الفعلية "<sup>(٥)</sup> . وبعد التسمية بالجملة الفعلية ، والجملة الاسمية يتعلق بهما أحكام أخرى وهي

(١) ينظر تمهيد القواعد م ٨ / ٤٠٨٩ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦/٣ .

(٣) الأصول ١٠٤/٢ .

(٤) المحرر في النحو م ٣ / ١٢٥٨ ، ١٢٢٩ بتصرف .

(٥) الارتشاف م ٢ / ٨٩٣ وينظر التذييل ٤٦٠ / ٦ .

لا يجوز تثنيتهما ولا جمعهما ، ولا تصغيرهما ولا إضافتهما ، لأنهما تزول معانيهما باختلاف ألفاظهما .

قال سيبويه : " واعلم أن الاسم إذا كان محكياً لم يثن ولم يجمع ، إلا أن تقول : كلهم تأبط شراً ، وكلاهما نرئى حباً ، لم تغيّره عن حاله قبل أن يكون اسماً .... ولا تضيفه إلى شيء إلا أن تقول : هذا تأبط شراً صاحبك أو مملوكك . ولا تحقره كما لا تحقره قبل أن يكون علماً . ولو سميت رجلاً زيد أخوك لم تحقره" (١) .

وقال الهرمي : " الجمل المسمى بها لا يجوز أن تثنيها ، ولا تجمعها ، لا يجوز أن تقول في رجل اسمه ( زيد قائم ) : هذا زيدان قائمان ، ولا : هؤلاء زيدون قائمون ، بل تقول : هذان نوا زيد قائم ، وهؤلاء ذوا زيد قائم ، وكذلك في المؤنث تقول : هاتان نوا دام العز للمثنى وللجمع هؤلاء ذوات دام العز ، ولا يجوز تثنية دام العز ، وما أشبهها ولا جمعها إلا بذو ، وذوا ، وذووا ، لأن قولك : دام العز فعل وفاعل ، والفعل والفاعل إذا سمى بهما شيء لا يثنى ذلك الشيء ولا يجمع ، ولكن يقال فيه : نوا في التثنية ، وذوات في الجمع" (٢) .

(١) الكتاب ٣/٣٢٧ ، وينظر المقتضب ٤/١١ ، الأصول ٢/١٠٤ .

(٢) المحرر في النحو ٣ / ١٢٦١ ، وينظر المساعد ٣/٤٦ .



## المبحث الثالث

### التسمية بما يشبه الجملة

وهي خمسة أنواع:

النوع الأول: التسمية بحرف العطف والمعطوف في نحو: وزيدٌ

حكاه الإعرابي:

الحكاية على حسب الوضع الذي نقلت منه فإن نقلته عن مرفوع كان في جميع الأحوال الإعرابية مرفوعاً فتقول في التسمية من نحو: (جاء خالدٌ وزيدٌ): جاءني زيدٌ، ورأيتُ زيدٌ ومررتُ بوزيدٌ، وكذلك إن نقلته من منصوب أو مجرور أبقيته على ما كان عليه قبل التسمية، وذلك؛ لأن حرف العطف ينوب مناب الفعل، فكأنك سميت بالجملة الفطية المكونة من العامل والمعمول<sup>(١)</sup>.

جاء في الأصول: "وإن سميت رجلاً بوزيد أو وزيداً أو زيدٌ<sup>(٢)</sup> حكيت لأن الواو عاملة تقوم مقام ما عطف عليه"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عقيل: "والمعطوف بحرف دون متبوع كالجمله) فيحكي كما تحكي، فلو سميت بنحو: زيد، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً حكيت فقلت: قام زيدٌ، ورأيتُ زيدٌ، ومررتُ بوزيدٌ"<sup>(٤)</sup>.

وقال ناظر الحبشي: " (وزيد) من قولك: جاء عمروٌ وزيدٌ مثلاً فيقال: جاء زيدٌ ورأيتُ زيدٌ، ومررتُ بوزيدٌ فيحكي على حسب الوضع الذي نقل منه، وكذا الحكم في ما لو سمي بمعطوفٍ منصوبٍ أو مجرورٍ"<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي ٤٧٢/٢ بتصرف.

(٢) في الكتاب ٣٣٣/٣: "ولو سميت رجلاً بوزيد، أو وزيداً، أو زيد، فلا بد لك من أن تجعله نصباً أو رفعاً أو جرّاً تقول: مررتُ بوزيداً، ورأيتُ وزيداً وهذا زيداً. كذلك الرفع والجر، لأن هذا لا يكون إلا تابعا" وينظر المقتضب ١٤/٤، ١٥.

(٣) الأصول لابن السراج ١٠٤/٢.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦/٣.

(٥) تمهيد القواعد ٨ / ٤٠٩١، وينظر التذييل ٤٦٧/٦.



والنوع الثاني: التسمية بالمعطوف والمعطوف عليه مثل (زيد وعمرو) مسمى بهما رجل .

حكمه الإعرابي :

حكاية حال الاسم قبل التسمية به من أوجه الإعراب أى أن تقدمه رافع رفع، وإن تقدمه ناصب نصب وكذا الجر .

جاء في الكتاب : " ولو سمّيته طلحةً وزيداً، أو عبدَ الله زيداً، وناديت نصبت ونونت الآخر ونصبتَه، لأنّ الأول في موضع نصب وتنوين " (١) .  
واعلم أنّك لا تتّني هذه الأسماء، ولا تحقرها، ولا ترخمها، ولا تضيفها ولا تجمعها. والإضافة إليها كالإضافة إلى تأبّط شراً؛ لأنّها حكايات (٢) .

ونقل عن السيرافي في حاشية الكتاب : " لم تصرف طلحةً وصرفت زيداً ، لأنّك حكيت في التسمية اللفظ الذي كان يجرى عليه هذان الاسمان إذا عطفت أحدهما على الآخر بالواو فقلت : رأيت طلحةً وزيداً ، وجاءني طلحةً وزيداً ، ومررت بطلحةً وزيداً وإن ناديت قلت : يا طلحةً وزيداً ، فتنصب على أصل النداء ولم تبنيه على الضم لأن طلحة وحده ليس باسم واحد فتضمه ولو سميت بطلحةً وزيد وأنت تريد طلحةً من الطلح لحكيتَه في التسمية فقلت : رأيت طلحةً وزيداً ، ومررت بطلحةً وزيد ... إلى أن قال : واعلم أن كل حرفين ، أو اسم وحرف ، أو فعل وحرف ضم أحدهما إلى الآخر فسميت به حكيت لفظه قبل التسمية ولم تغيره، لأنّه يشبه الجمل (٣) .  
وقال أبو حيان : " وإن تضمن اتباعاً كأن تسمى بمعطوف ومعطوف عليه ...

(١) قال ابن السراج في باب ما يحكى من الكلم إذا سمي به : " وإن سميت (زيد وعمرو) رجلاً قلت في النداء : يا زيداً وعمراً فنصبت ونونت لطول الاسم " ينظر الأصول ١٠٥/٢ ، وينظر ما لا ينصرف ص ١٦٣ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/٣٣١ .

(٣) شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣/٣٣١ .

فله الإعراب الذي له قبل التسمية<sup>(١)</sup> تقول: «قام زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا، ومررت بزيد وعمرو»<sup>(٢)</sup>.

فيتين مما سبق أن التسمية بحرف العطف والمعطوف تختلف عن التسمية بالمعطوف والمعطوف عليه، فالأولى تحكى على حسب الوضع الذي نقلت منه، لأن حرف العطف ينوب مناب العامل وكأنك سميت بعامل ومعمول أى كالتسمية بـ(تأبط شراً)

أما الثانية: فتحكى فيها ما كان يجوز في حال الإعراب، فإن تقدم الاسم (المعطوف والمعطوف عليه) رافع رفع، وإن تقدمه ناصب ناصب وإن تقدمه جار خفض.

والنوع الثالث: التسمية بالصفة والموصوف في نحو: زيد العاقل ورجل عاقل، وعاقله لبيبة (مسمى به) حكمه الإعرابي:

حكاية الإعراب الذي له قبل التسمية كالتسمية بالمعطوف والمعطوف عليه<sup>(٣)</sup>. قال سيبويه: " وإن سميت رجلاً بعاقله لبيبة أو عاقل لبيب، صرفته وأجريتَه مجراه قبل أن يكون اسماً. وذلك قولك: رأيت عاقله لبيبة يا هذا، ورأيت عاقلاً لبيباً يا هذا. وكذلك في الجرّ والرفع منون؛ لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينون، وينون لأنك نونته نكرة، وإنما حكيت.

فإن قلت: ما بالي إن سميته بعاقله لم أنون؟ فإنك إن أردت حكاية النكرة جاز، ولكن الوجه ترك الصرف<sup>(٤)</sup>. والوجه في ذلك الأول الحكاية وهو القياس، لأنهما

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢/٢.

(٢) ارتشاف الضرب م ٢ / ٨٩٤، وينظر الهمع ٢٣٢/٣.

(٣) ينظر شرح الجمل ٤٧٢/٢، الارتشاف م ٢ / ٨٩٤.

(٤) قال الزجاج في ما لا ينصرف ص ١٦٢ " وإنما نونت في الأول لأنك حكيت النكرة وطال الاسم، ومنعت التثوين إذا سميته بـ (عاقله) وحدها، لأن الاسم قصر، وصار معرفة ".

شيفان، ولأنهما ليس واحدٌ منهما الاسم دون صاحبه، فإنما هي الحكاية<sup>(١)</sup>.

وقال ابن السراج : " الذي يشبه الجملة : الموصوف : إن سميت رجلاً : زيدُ

العاقلُ قلت : هذا زيدُ العاقلُ ورأيتُ زيداً العاقلَ وكذلك لو سميت امرأةً لكان على هذا

اللفظ<sup>(٢)</sup> وإن سميت رجلاً ( بعاقلةً لبيبةً ) قلت : هذا عاقلةً لبيبةً ورأيتُ عاقلةً لبيبةً

فصرفته لأنك تحكيه ولو كان الاسم عاقلةً وحدها لم تصرف فحكاية الشيء أن تدعه

على حكمه ما لم يكن معه عاقل فإن كان معه عاقلُ أعملت العامل ونقلته بحاله<sup>(٣)</sup> .

وجاء في تمهيد القواعد : و تقول : قام زيد الخياط ، ورأيتُ زيداً الخياط ..

وحاصل الأمر : أنه قد تقدم المتبوع والتابع رافع رفعاً ، أو ناصب نصباً ... وقد

أشار المصنف ... إلى الإعراب ... بقوله ( ما كان له قبل التسمية ) فإنه يريد بذلك

أن اللفظ ... بعاقل بعد التسمية به بما كان له قبلها من ... إعراب ، وجعل ابن

عصفور الإعراب في ما ذكر حكاية أيضاً فإنه قال<sup>(٤)</sup> : حكيت الحال التي كانت قبل

التسمية ، يعنى أنه لم يحدث له بجعله اسماً أمر لم يكن له قبل ، بل هو على الحال

التي كان عليها<sup>(٥)</sup> .

فالتسمية بالصفة والموصوف إذا كانت علماً لرجل أو امرأة تعامل بما كان لها

من إعراب قبل التسمية من رفع أو نصب أو خفض على حسب العامل المتقدم على

الاسم والله أعلم .

(١) الكتاب ٣/ ٣٢٩ .

(٢) جاء في الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج للدكتور / محمد محمد سعيد ص ١٢٧ " فإن سميت

امرأة : زيدُ العاقلُ قلت : هذا زيدُ العاقلُ ورأيتُ زيداً العاقلَ ومررتُ بزيد العاقل تحكيه كما كان قبل أن  
يسمى به المؤنث " ط : مطبعة الأمانة - القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

(٣) الأصول لابن السراج ٢/ ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) في شرح الجمل ٢/ ٤٧٢ " فبأنك تحكى فيه ما كان يجوز فيه في حال الإعراب " .

(٥) تمهيد القواعد لناظر الحبيشي م ٨ / ٤٠٩٠ ، ٤٠٩١ .

النوع الرابع: التسمية بالمضاف والمضاف إليه : في نحو : غلام زيد .  
حكمه الإعرابي :

إعراب المضاف على حسب العوامل التي تسبقه ويلزم المضاف إليه الجر على الإضافة ، فتقول في ( غلام زيد ) مسمى به : جاءني غلامٌ زيد ، ورأيتُ غلامَ زيد ، ومررت بغلام زيد .

قال سيبويه : " ولو سمّيته قط لقلت زيد لقلت : هذا قط زيد ، ومررت بقط زيد ، حتى تكون بمنزلة حسبك ، لأنك قد حولته وغيرته ، وإنما عمله فيما بعده كعمل الغلام إذا قلت : هذا غلام زيد " (١)

وقال ابن عصفور : " فإن سميت بمضاف ومضاف إليه أو مطول فإتك تحكى فيه ما كان يجوز فيه في حال الإعراب ، وهو أن يتغير الأول للعامل وما بعده على حال واحدة " (٢) .

وقال أبو حيان : " فإن تضمن عملاً جراً بإضافة تآثر الأول للعوامل ، والثاني مخفوض ، فتقول : في التسمية بغلام زيد : جاء غلامٌ زيد ، ورأيتُ غلامَ زيد ، ومررتُ بغلام زيد " (٣) .

والنوع الخامس: التسمية بالجار والمجرور وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول: التسمية بحرف جر ( على حرف واحد ) ومجرور : نحو : يزيد مسمى به .  
حكمه الإعرابي :

الحكاية في جميع أحواله الإعرابية .

جاء في الكتاب : " وأما كزيد وبزيد فحكايات ، لأنك لو أفردت الباء والكاف غيرتها ولم تثبت كما ثبتت من " (٤) .

(١) الكتاب ٣/٣٣٠ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٤٧٢ .

(٣) ينظر الارتشاف م ٢ / ٨٩٣ ، والتنزيل ٦/٤٦١ ، مع الهوامع ٢/٢٣٢ .

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/٢٢٤ .

وجاء في شرح الجمل : " فإن سميت بحرف جر ومجرور ، فلا يخلو أن يكون حرف الجر على حرف واحد أو على حرفين أو على أزيد من حرفين فإن كان على حرف واحد ، فإنك تحكى لفظه فتقول : جاءني بزيد ، ورأيتُ بزيد ، وسبب أن حكى لفظ هذا أنه لا يمكن جعله مضافاً ومضافاً إليه إذ لا يكون اسم معرب على حرف واحد" (١) .

وفي الارتشاف : " في التسمية ... بحرف جر ، وهو على حرف واحد حكيتُه فتقول في المسمى بزيد جاء بزيد ، ورأيتُ بزيد ، وأجاز المبرد والزجاج فيه الإعراب بزيادة حرف عليه من جنس حركته ، ثم يزداد عليه حرف آخر يماثله، ويدعم الأول في الثاني ، ويعرب ، فتقول : جاء بي زيد ، ورأيتُ بي زيد ، ومررتُ بي زيد" (٢) . وبالرجوع إلى المقتضب نجد كلام المبرد صريح في القول بالحكاية عند التسمية بالجار والمجرور فقال : " فإذا سميت رجلاً وزيد وأنت تريد القسم قلت: رأيتُ وزيد؛ وجاءني وزيد؛ لأن الواو عاملة في زيد فإتما هي بمنزلة الباء. ألا ترى أنك لو سميتَه بزيد لقلت: جاءني بزيد" (٣) .

وفي ما لا ينصرف : " والأقيس إذا لم يحك : ( بي زيد وفي الكاف: ) ( كاء زيد ) على كل حال في ( كزيد ) إذا لم يحك فإذا حكيت ، فالوجه الحكاية فيما كان على حرف" (٤) .

ونلاحظ من كلام المبرد والزجاج الحكاية في المسمى بالجار والمجرور وهذا واضح وصريح من نصيهما وقد ذكر الزجاج قيل نصه السابق على افتراض سؤال وجواب قال فيهما : " فإن قال : ( فهل تجيز في ( بزيد ) و ( لزيد ) ألا تحكيه ؟ قيل

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٢/٢ .

(٢) الارتشاف م ٢ / ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، وينظر التذييل ٦١/٦ ؛ وينظر الهمع ٣ / ٢٣٤ .

(٣) المقتضب ١٤/٤ .

(٤) ما لا ينصرف للزجاج ص ١٦٥ .

له : لا يجوز ذلك ، و ( الباء ) على لفظها <sup>(١)</sup>.

والإعراب الذي ذكره أبو حيان عن الزجاج ، هو القول على جعل الباء اسماً وتعرب مضافاً والمجرور بعدها مضافاً إليه لا على التسمية بالجار والمجرور ويفهم ذلك من قوله : " ويلزم سيبويه والخليل أن يجيزا ألا يحكيا ، وأن يجعلا (الباء) اسماً على حياله ، ويضيفوا فيقولوا : ( بَاءُ زَيْدٍ ) ، و ( لَاءُ زَيْدٍ ) في لزيد وذلك ، لأنها زعما أنهما إذا سميا رجلاً ( في زيد ) قالاً : ( هذا في زيد قد جاء ) لأن الاسم لا يكون على حرفين الثاني حرف لين ، فزادوا عليه حتى بلغ ثلاثة أحرف ، فكذلك لا يجوز أن يكون اسم على حرف واحد ، فيلزم أن يقولوا إما : ( هذا بيُّ زيد ) في ( بزيدي ) <sup>(٢)</sup> .

والقسم الثاني: التسمية بحرف جر (على حرفين) ومجروره نحو: (من زيد)، و (في زيد) مسمى بهما .

وقد فصل علماء العربية في هذا القسم من التسمية بين التسمية بحرف الجر الصحيح الآخر نحو (من) والمعتل الآخر نحو: (في) من حيث حكمه الإعرابي إلى الآتي :

أولاً : التسمية بحرف الجر وثانيه حرف علة مع مجروره :

حكمه الإعرابي :

الحكاية فلا يتغير حالة بعد التسمية .

جاء في شرح الجمل لابن عصفور: " فإن كان حرف علة فإنك تحكى اللفظ الذي سمعته فتقول : جاءني في زيد ، ورأيت في زيد ، ومررت بفي زيد <sup>(٣)</sup> .  
وجاء في التذييل : " إذا كان الحرف ثانيه حرف معتل نحو ( في ) فإنه لا يجوز

(١) ما لا ينصرف ص ١٦٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٧٢/٢ .

فيه عندهم<sup>(١)</sup> إلا الحكاية فتقول : قام في زيد ، ورأيت في زيد ، ومررت بفي زيد ، وإنما لم يسمع إعراب هذا ، لأنه ليس من الأسماء ما هو على حرفين ثانيه حرف علة إلا اسمين ( فوك وذو مال ) فذلك لم يقس عليهما وذهب المبرد والزجاج إلى جواز الإعراب فيقولان : قام في زيد ، ورأيت في زيد ، ومررت بفي زيد<sup>(٢)</sup> .

والرأى أن ما ذهب إليه المبرد<sup>(٣)</sup> ، والزجاج<sup>(٤)</sup> من تثقيب حرف العلة عند التسمية به هما في ذلك قد تبعا سيبويه وأستاذه الخليل فقال سيبويه : " قلت : فإن سمّيته بفي زيد لا تريد الفم ؟ قال : أثقله فأقول : هذا في زيد كما أثقلته إذا جعلته اسماً لمؤنث لا ينصرف<sup>(٥)</sup> .

فالمبرد والزجاج جعلوا حرف الجر اسماً مستقلاً ثم أضافاه إلى المجرور بعده عند التسمية به فهما بذلك لم يحكيا لفظ الجار والمجرور وهذا هو الحال من نص سيبويه والله أعلم .

ثانياً : التسمية بحرف الجر وثانية حرف صحيح مع مجروره .

نحو : ( من زيد ، وعن زيد ) مسمى بهما .

حكاه الإعرابي : فيه وجهان :

الوجه الأول : الإعراب : وهو أن يعرب إعراب المضاف والمضاف إليه فتقول :

جاء من زيد ، ورأيت من زيد ، ومررت من زيد .

(١) يقصد به الجمهور جاء في الارتشاف م ٢ / ٨٩٤ : " أو الثاني عليل نحو : في زيد فالجمهور على

الحكاية " وينظر الهمع ٣/ ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٢) التذييل ٤٨٢/٦ .

(٣) قال المبرد في المقتضب ٤/ ٤٣ : " إذا سميت رجلاً ( في ) : هذا في " .

(٤) قال الزجاج في ما لا ينصرف ص ١٦٤ " ويلزم سيبويه والخليل أن يجيزا ألا يحكيا ، وأن يجعلاً (الباء )

اسماً على حياله ويضيفوا فيقولوا : " باء زيد ، ولأء زيد في ( يزيد ، ولزيد ) وذلك لأنهما زعما إذا

سميا رجلاً ( في زيد ) قالوا : ( هذا في زيد قد جاء ) ، لأن الاسم لا يكون على حرفين الثاني حرف

لين ، فزادوا عليه حتى بلغ ثلاثة أحرف " .

(٥) الكتاب ٣/ ٣٣٠ .

والوجه الثاني : أن يحكى فتقول : جاء من زيد ، ورأيت من زيد ، ومررت بمن زيد ، والأول أجود ، ولم يذكر سيبويه في نحو : من زيد إلا الإعراب<sup>(١)</sup> فقال: وسألت الخليل عن رجل يسمى من زيد وعن زيد فقال: أقول: هذا من زيد، وعن زيد. وقال آخيره في ذا الموضع وأصيره بمنزلة الأسماء كما فعل ذلك به مفرداً يعنى عن ومن<sup>(٢)</sup>.

ولكن الزجاج أجاز الحكاية<sup>(٣)</sup> وقال بالحكاية ابن عصفور وجوز الإعراب فيما كان ثانيه حرفاً صحيحاً ، وإن كان على أزيد من حرفين فجوز الإعراب والحكاية جاء في شرح الجمل : " فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً فباتك تحكيه فتقول: جاءني من زيد ، ورأيت من زيد ومررت بمن زيد ، ويجوز لك أن تعربه وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاءني من زيد ، ورأيت من زيد ، ومررت بمن زيد ، وذلك أنه أشبه المضاف والمضاف إليه في أنه خافض كما أن المضاف خافض ، وهو على أزيد من حرف واحد كما أن المضاف كذلك .. فإن كان على أزيد من حرفين فلك فيه وجهان : الإعراب والحكاية نحو : جاءني منذ اليوم ، ورأيت منذ اليوم ، ومررت بمنذ اليوم ، هذا إذا أعربته فإن حكيت قلت منذ على كل حال<sup>(٤)</sup>.

نستخلص مما سبق أن التسمية بالجار ومجروره إذا كان ثاني الجار معطلاً فالوجه عند الجمهور الحكاية ، وإذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً أو أكثر من حرفين وصحيح الآخر فمن العلماء من أوجب الإعراب<sup>(٥)</sup> ومنهم من جوز الإعراب والحكاية ، والأرجح أن يعرب الأول ويضاف إلى ما بعده ، وهذا الوجه هو الذي ذكره سيبويه مقتصراً عليه<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر شرح التسهيل للمراي ص ٢٩٠ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٣) ما لا ينصرف ص ١٦٣ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٧٣ .

(٥) ينظر المحرر في النحو للهمي م ٣ / ١٢٦٠ ، والارتشاف الضرب م ٢ / ٨٩٤ ، وينظر الهمع ٣/ ٢٣٤ .

(٦) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٥٣ ، وتمهيد القواعد م ٨ / ٤١٠٧ .





## المبحث الرابع التسمية بالمركب

التسمية بالمركب بالنظر إليها من ناحية الإعراب تنقسم إلى قسمين :

الأول : حكاية اللفظ كما كان قبل التسمية ويشمل الآتى :

١- المركب من حرفين نحو : إنما ، وكأتما .

٢- المركب من حرف واسم نحو : أينما ، ومثلما ، وأنت .

٣- المركب من حرف وفعل نحو : هلم .

٤- المركب من فعل واسم نحو : حبذا :

فهذا تحكيه في جميع أحواله الإعرابية من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ ، فتقول : جاءني إنما وكأتما ، ورأيت إنما وكأتما ، ومررت بآتما وكأتما ، ورأيت إنما وكأتما ، ومررت بآتما وكأتما . وكذلك تقول في الباقي : قام أينما ومثلما وأنت وهلمَّ وحبذا ، ومررت بأينما ومثلما ... إلخ<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه : " وسألت الخليل عن إنما ، وأنما ، وكأتما ، وحيثما ، وإمّا ، في قولك : إمّا أن تفعل وإمّا أن لا تفعل ، فقال: هنّ حكايات ... وأما هلمّ فزعم أنّها حكاية في اللغتين جميعاً ، كأنّها لمّ أدخلت عليها الهاء ، كما أدخلت ها على ذا<sup>(٢)</sup> .

وقال المبرد : " فإذا سميت رجلاً أو شيئاً غيره بحرفين أحدهما مضموم إلى الآخر لم يكن في ذلك إلا الحكاية . تقول في رجل سميته إنما : هذا إنما قد جاء ، وكذلك إن سميته لعنماً أو لعل وحدها ؛ لأن عل ضمت إليها اللام .

وإنما كان هكذا ؛ لأن أحد الحرفين ضم إلى الآخر ، فإن غيرته ذهب المعنى<sup>(٣)</sup> .

والقسم الثاني : يجوز فيه الحكاية وأن تعربه إعرابه الممنوع من الصرف ويشمل :

أولاً : ما تركب من اسم وصوت نحو : سيبويه وعمرويه ، وما يسمى بالمركب المزجي

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٧٣/٢ ، وارتشاف الضرب م ٨٩٥/٢ بتصرف .

(٢) الكتاب لسيبويه ٣٣١/٣ ، ٣٣٢ .

(٣) المقتضب ٣٢ /٤ وينظر الأصول لابن السراج ١٠٥/٢ .

نحو : بعبك ، وحضر موت فيجوز فيه أن تقول : جاعني سيبويه ، ورأيت سيبويه ،  
ومررت بسيبويه بالبناء على الكسر للحكاية .

ويجوز إعرابه إعراب الممنوع من الصرف فتقول : جاعني سيبويه ، ورأيت سيبويه ،  
ومررت بسيبويه<sup>(١)</sup> .

قال الزجاج : " ( بعبك ، وحضر موت ) اسمان ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا  
اسماً واحداً ضمت ( هاء التأنيث ) إلى ( قائم ) حيث قلت ( قائمة ) فلا يعمل أحدهما  
في الآخر وإنما هما اسم واحد بمنزلة اسم طول بزيادة نحو : عنتريس<sup>(٢)</sup> .

وقال الهرمى : " وإن سميت رجلاً : سيبويه ، أو عمرويه أو نقطويه ، حكيتـه  
ولم تعربه فتقول : هذا سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه بالكسر في  
الأحوال الثلاث ... وأما تسميتهم بقولك : بعبك ، وحضر موت ... فإنه معرب  
إعراب ما لا ينصرف<sup>(٣)</sup> .

ثانياً : ما تركب من اسمين وهو المركب (العددي) فإن تضمن معنى حرف العطف فيحكى  
لفظه بالبناء على فتح الجزأين فتقول : جاعني خمسة عشر ، ورأيت خمسة عشر ،  
ومررت بخمسة عشر ، وذلك في الأحوال الثلاثة ، ويجوز فيه الإعراب لأن العدد بعد  
التسمية به زال منه تضمن معنى حرف العطف<sup>(٤)</sup> .

جاء في المحرر في النحو : " وإن سميتـه ( خمسة عشر ) أعربتـه وأجريتـه  
مجرى ما لا ينصرف<sup>(٥)</sup> .

ولكن الزجاج كان له رأى قد ردَّ به على من قال بجواز إعرابه فقال : " وزعم  
أن بعض العرب يقول : " هذه خمسة عشر " فيرفع الآخر لما أضاف ... وحقيقة

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٤٧٣ بتصرف .

(٢) ما لا ينصرف للزجاج ص ١٦٠ .

(٣) المحرر في النحو م ٣ / ١٢٦١ .

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٧٣ .

(٥) المحرر في النحو م ٣ / ١٢٦١ ، ١٢٦٢ .

شرح هذا الباب ... ما كان في معنى الحروف فغير معرب" (١) .

وإن لم يتضمن العدد معنى حرف العطف فإنه يجوز فيه ما كان يجوز فيه قبل التسمية وهما :

- ١- الإعراب : وهو إعراب الجزء الأول إعراب الممنوع من الصرف وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاء خمسة عشر ورأيت خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر .
- ٢- البناء على فتح الجزئين فتقول : جاء خمسة عشر ، ورأيت خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر (٢) .

ثالثاً . التركيب المترجل وهو ما لم يحفظ عن العرب نحو ( عن لو ) و ( لوذا ) ونحو : ( قام قام ) فهذا لا يحكى ، لأن ما يحكى ما نقل عن العرب مثل تأبط شراً ، وبرق نحره وزيد قائم وعافل لبيب أو رجل عافل ، أما هذا فيرجع به إلى أصل التركيب وهو إما التركيب الإضافي أو التركيب المزجي وحينئذ يعرب إما صدره والعجز مضاف إليه ، وإما يجعل الإعراب على آخر العجز ، وإما يبنى على فتح الجزأين (٣) .

وفي هذا يقول أبو حيان : " فإن كان التركيب مرتجلاً لم تركبه العرب نحو : عن لو ونحو : قام قام فلا يكون على الحكاية ، فيرجع إلى أصل الإضافة والتركيب ، ويجرى على قياس من التتميم في الجزعين إن احتاج إلى ذلك ، وقال المبرد (٤) .

كل شيئين سميت بهما حرفين كانا أو اسمين إن شئت جعلتهما بمنزلة حضرموت إضافة ومنع الصرف وإن شئت حكيت ، وإن سميت بأن ما ، تقول : أن ماء وإن شئت حكيت ، فيصير في النصب هذا الذي يقال له في رأيته : رأيت أن ماء

(١) ما لا ينصرف للزجاج ص ١٣٧ .

(٢) شرح جمل الزجاجة ٤٧٣/٢ ، ٧٤ ؛ بتصرف .

(٣) حاشية التذييل والتكميل ٦٦٦/٦ ؛ بتصرف .

(٤) المبرد في المقتضب ٣٣/٤ : " فإن سميت عم في الاستفهام في قولك : عم تسأل؟ ومم أنت؟ فأردت

الحكاية جاز . وإن أردت الإعراب قلت : هذا عن ماء ، ومن ماء ، فأعربت ، وأضفت ، ومددت ما ؛ لأنها اسم متمكن .

تحكي حاله قبل أن يكون اسماً" (١).  
وفي تمهيد القواعد : " والمركب الذي من فعل وفعل لا يكون تركيبه إلا تركيب  
مزج ... فيكون داخلاً تحت قوله ( ويعرب ما سوى ذلك ) " (٢).  
فهذا التركيب لا يلزم من عدم وجوده في كلام العرب منع التسمية به فليس من  
شرط ما يسمى به أن يكون مستعملاً في كلام العرب وهذا يدل على التوسع في اللغة  
حتى تسائر متطلبات العصور المختلفة (٣).

---

(١) الارتشاف م ٢ / ٨٩٧ .

(٢) تمهيد القواعد لناظر الحبيشي م ٨ / ٤٠٩٢ .

(٣) ينظر حاشية التمهيد م ٨ / ٤٠٩٢ .

## المبحث الخامس

### التسمية بالفعل

الفعل ينقسم إلى ثلاث أقسام :

ماض - ومضارع - وأمر .

أولاً : الفعل الماضي : المبنى للمطوم ، وليست في أوله زيادة وله مثال من الأسماء

نحو : ( ضَرَبَ ، وَعَلِمَ ) من الفعل الثلاثي و ( نَحَرَ ج ) من الفعل الرباعي .

حكيمه الإعرابي :

إذا نويت في الفعل ضميراً كانت الحكاية فيعامل معاملة التسمية بالجملة من

نحو : ( تَأَبَّطْ شِراً ) وإذا لم تتو فهو معرب منصرف في المعرفة والنكرة .

جاء في المقتضب : " اعلم أنك إذا سميت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوله

زيادة، وله مثال في الأسماء، فهو منصرف في المعرفة، والنكرة. فمن ذلك : ضَرَبَ ،

وما كان مثله ، وكذلك : عَلِمَ ، وَكَرَّمَ ، وَبَابِهِمَا ؛ لأن ضرب على مثال : جَمَلَ ،

وَحَجَرَ ، وَعَلِمَ على مثال : فَخَذَ ، وَكَرَّمَ على مثال : رَجُلٌ ، وَعَضُدٌ . وكذلك ما كثرت عدته ،

وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا . فمن ذلك : دَحْرَجَ ؛ لأن مثاله : جَعْفَرُ ، وَحَوْقُلٌ ؛ لأن

مثاله كَوَثْرٌ ، والملحق بالأصل بمنزلة الأصلي " (١) .

وجاء فيه : " فإن سميت رجلاً بفعل، نحو: ضَرَبَ وَقَتَلَ ، ولا فاعل فيه فالإعراب

والصرف .... وإن سميته بهما أو بشيء من الفعل وفيه الفاعل فالحكاية لا غير " .

تقول: هذا ضَرَبَ قد جاء؛ لأن الفاعل مضمرًا بمنزلة مظهرًا ألا ترى أنك لو

سميته قام زيدًا قلت: هذا قام زيدًا لا غير " (٢) .

وفي شرح الجمل : " فإن سميت بما هو في تقدير الجملة ، وهو الفعل إذا كان

فيه ضمير فتحكيه على لفظه أبداً فتقول : جاءني ضَرَبَ ، ورأيت ضَرَبَ ومررت

(١) المقتضب ٣/٣١٤ .

(٢) المرجع السابق ٤/٣٤ .

بِضْرَبٍ" (١) .

وجاء في المحرر في النحو : " إن نويت فيه مضمرأ ، هو أن يقول قائل : زيدَ ضْرَبَ ، فسميت مسمى أو مولوداً : ضْرَبَ ، نقلاً على ما سمعت فيكون على هذا فيه فاعل مضمر عائد على زيد الذي ذكر عنه الضرب تقديره : ضرب هو ، فعلى هذا تحكيه ، ولا تغيره العوامل في الأحوال كلها ، فإن قال قائل : ضرب زيد بتقديم ضْرَبَ ، وسمى بضرب على هذه الحالة فإنه ليس فيه ضمير فتعربه بوجوه الإعراب" (٢) .

أما الفعل المبني للمفعول وليس له نظير من الأسماء نحو : ضْرَبَ ، ونُجْرِحَ ، وبُوطِرَ مسمى به ، والمعتل والمضعف منه .

فحكّمه الإعرابي :

إذا نويت ضميراً فالحكاية عند التسمية وإن لم تنو فيعرب إعراب الممنوع من الصرف أما المعتل والمضعف من الأضي المبني للمجهول فيصرف لأنه خرج إلى نظير له من الأسماء

جاء في المقتضب : " فإن سميت بفعل لم تسم فاعله: لم تصرفه؛ لأنه على مثال ليست عليه الأسماء" (٣) . وقال في باب : " ما كان من فعل — اعد أنه ما كان على فعل غير معتل لم يكن إلا فعلاً، وكذلك كل بناء من الفعل معناه فعل إذا كان غير معتل؛ نحو: نُجْرِحَ، واستُجْرِحَ، وضُورِبَ. فإن سميت من هذا رجلاً لم تصرفه في المعرفة؛ لأنه مثال لا يكون للأسماء، وإنما هو فيها مدخل. فإن كان من ذوات الواو والياء، أو مما يلزمه الإدغام، فكان ذلك مخرجاً له إلى مثال الأسماء، انصرف في المعرفة، لأن المانع له قد فارقه، وذلك قولك: قد قيل، وبيع، وردّ، وشدّ إذا أردت مثل فعل؛ لأنه قد

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٧١/٢ .

(٢) المحرر في النحو للهرفي م ٣ / ١٢٦٢ .

(٣) المقتضب ٣ / ٣١٤ .

خرج إلى مثال فيل، وديك؛ كما خرج المدغم إلى مثال البُر، والكر<sup>(١)</sup> .  
وفي شرح جمل الزجاجي : " كل منقول من الفعل الذي لا نظير له في الأسماء  
لا يخلو أن تنقله وفيه ضمير أو خالياً من الضمير فإن كان فيه ضمير فإتك تحكيه ...  
فإن نقلته وليس فيه ضمير فإتك تمنعه الصرف ما لم يخرج الإعلال إلى وزن من  
أوزان الأسماء ، فإن أخرجه الإعلال إلى ذلك ، فلا يخلو أن ينطق له بأصل مثل : قيل  
وبيع ، فإنه مصروف أبداً وعليه : ما رأيته من شبَّ إلى دب<sup>(٢)</sup> .  
وفي الأثر : نهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال<sup>(٣)</sup> أو لا ينطق له بأصل مثل أن يسمى  
رجلاً بضرب المخففة من ضرب ... فلا يخلو أن تعدد بالعارض أو لا تعدد، فإن  
اعتدت العارض صرفته ، وإن لم تعدد بالعارض منعت الصرف<sup>(٤)</sup> .  
الفعل الماضي والأمر : المبدوء بهمزة وصل . ولم يكن فيه ضمير نحو : انطلق ،  
واضرب مسمى بهما . وقرن الأمر مع الفعل الماضي في هذا الموضع للبدء بهمزة  
الوصل في كل منهما .  
حكاه الإعرابي :

تقطع الهمة ويعرب إعراب الممنوع من الصرف للغمية وزن الفعل إذا كان  
معرفة ويصرف في حال التنكير ، وسبب قطع الهمة هو النقل من الفعلية إلى  
الاسمية قال الزجاج : " إذا سميت رجلاً ( اضرب أو استضرب أو اخرنجم ) ومعنى  
( اخرنجم ) : اجتمع - فإنك تقطع ( الألف ) فتقول : ( هذا اضرب قد جاء ) وتمنعه

(١)المقتضب ٣ / ٣٢٤ .

(٢) قول : دب كناية عن الشيخوخة .

(٣) صحيح البخاري ٣ / ٢٥ : في كتاب ( الاعتصام بالكتاب والسنة ) باب ( ما يكره من كثرة السؤال وتكلف  
ما لا يضيئه ) بلفظ (إنه كان ينهى عن قيل وقال ) وفي صحيح مسلم ٢ / ٢١٣ في كتاب ( الأقضية )  
باب ( انتهى عن كثرة المسائل ) .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .



الصرف ، لأنه على وزن الفعل وهو معرفة " فأما قوله جل وعز : ﴿ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾<sup>(١)</sup> فإنما صرف ، لأنه نكرة ، والألف مقطوعة ، وإنما قطعت (الألف) ، لأنك : نقلت الأفعال إلى الأسماء ، وأصل (ألفات الوصل) للأفعال ، فلما أخرجتها إلى الأسماء أخرجتها إلى باب غير (ألفات الوصل)<sup>(٢)</sup> .

وقال الرضي : " إذا سميت بفعل فيه همزة وصل قطعها كقولك<sup>(٣)</sup> : " بوحشٍ إصمبت<sup>(٤)</sup> .

قال ابن عقيل : " فإذا سميت بانطلق قطعت الهمزة ، لأن ما جاء من الأسماء بهمزة الوصل قليل لا يقاس عليه "<sup>(٥)</sup> .

أما همزة الوصل الموجودة في المصدر وبعض الأسماء كـ ( ابن واسم ) عند التسمية تبقى على حالها لأن الكلمة بعد التسمية لم تنقل من حال إلى حال .

يقول الزجاج : " فإن سميته ( استخراج ) أو ( استضراب ) وصلت الألف ، لأن هذه ( الألف ) كانت في المصدر موصولة كما كانت في الفعل موصولة ، فنقلت اسماً فيه ( ألف وصل ) من معنى إلى معنى ، وكلا المعنيين اسمان فتركت ( الألف ) على حالها ، وإذا سميت رجلاً ( ابن ) وصلت ألفه أيضاً فقلت : ( هذا ابن قد جاء ) وصرفت هذه الأسماء كلها أعنى : ( استفعال ، وانفعال ، وافتعال ) لأنها ليست على وزن الفعل "<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة الرحمن من الآية : ٥٤ .

(٢) ما لا ينصرف ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) جزء من عجز بيت من البسيط للراعي النميري يقول فيه :

أَشْلَى سَلْوَقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا = بَوْحَشٍ إِصْمَبْتُ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدٌ

البيت ورد ذكره في شرح المفصل ١/ ٢٩ ، ٣٠ ، لسان العرب مادة ( صممت ) وخزانة الأئب ٧/ ٣٠٣ ،

٣١٨ ، ٣١٣ ، ٣٠٦ .

(٤) شرح الكافية ٣/ ٤٥٠ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٥٠ .

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٦ .

وقال الرضي : "وأما إن سميت باسم فيه همزة الوصل كـ ( ابن ) و ( اسم ) أبقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل" (١) .

وتحدث ناظر الحبشي عن التسمية بالفعل المبدوء بهمزة وصل وعن الاسم المبدوء بها فقال : " اعلم أن المسمى به إن كان فعلاً يختص بأحكام زائدة على الأحكام التي يشترك هو والاسم فيها فمنها : أنه إن كان ذا همزة وصل عادت الهمزة همزة قطع بعد التسمية ، فيقال في : انطلق ، واستخرج مسمى بهما : ذهب انطلق ، وقام استخرج بقطع الهمزة فيهما ، وقد علل ذلك بأن ما جاء بهمزة وصل من الأسماء قليل فلا يقاس عليه ، وقد أخرج هذا اللفظ من جنس الأفعال إلى جنس الأسماء فكان حمله على الأكثر في الأسماء أولى ، وعلم من كلام المصنف (٢) أن ذا همزة الوصل من الأسماء تستمر همزته إذا سمى به على ما كانت عليه دون قطع ، لأنه إنما نقل من اسمية إلى اسمية فوجب بقاؤه على ما كان عليه دون قطع وعن ابن الطراوة (٣) أنها تقطع قال : لأن همزة الوصل إنما كانت فيه حين كان جارياً على الفعل وقد خرج عن ذلك بالعلمية (٤) .

وقد رد عليه بأن العرب لم تعتبر ما ذكره ويدل عليه : ( هبة الله ) علماً ، ولا شك أن الأصل فيه وهبة ، وإنما حذف الواو لجريان الكلمة على الفعل ، وقد بقيت الكلمة على ما كانت عليه بعد أن صارت علماً (٥) .  
أما إذا كان الفعل المبدوء بهمزة وصل يحتمل ضميراً .

(١) شرح الكافية ٣/٣٥١ .

(٢) قول ابن مالك تقطع همزة الوصل إن كان ما هي فيه فعلاً .

(٣) ابن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبد الله ت ٥٢٨ هـ النحوى الأديب الشاعر من آثاره النحوية )

ترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سبويه - ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٦٠٢ ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١/ ٣٩٨ ط: دار الكتب العلمية - بيروت .

(٤) ذكر رأيه في التنزيل ٦/ ٤٧٨ ، والمساعد ٣/ ٥٠ ، الهمع ٣/ ٢٣٣ .

(٥) تمهيد القواعد ٨م / ٤١٠٣ ، ٤١٠٤ .

## فحكّمه الإعرابي :

الحكاية عند التسمية به من ترك همزة الوصل على حالها وترك آخره كما كان قبل التسمية في جميع حالاته الأعرابية من رفع ونصب وجر .

وفي ذلك يقول الزجاج : " وإذا سميت رجلاً ( اضرب الذي فيه ضمير تركت ألفه موصولة ، ووقفت آخره في الرفع والنصب والجر - وكذلك كل كلام عمل بعضه في بعض - تقول : ( هذا ضرب قد جاء ) تلفظ بـ ( الضاد ) بعد الذال سقطت ( ألف اضرب ) للوصل وسقطت ( ألف هذا لسكون الضاد ، بقي موقوفاً ، لأنه قد رفع المضمر كأنك قلت : ( اضرب أنت ) " (١) .

الفعل الماضي الملحق به تاء التانيث "

إذا سميت بالفعل الذي اتصلت به ( تاء التانيث الساكنة ) نحو : انطلقت ، وأسلمت ، وضربت غير محتمل ضميراً .

## حكّمه الإعرابي :

تقطع همزة الوصل ويوقف عليه في الإعراب بالهاء نحو : مسلمة وطلحة ويكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية والتانيث فيقال : قام انطلقت وأسلمة وضرب ، ورأيت انطلقت وأسلمة وضربة ومررت بإنطلقت وأسلمة وضربة (٢) .

وإن كان فيه ضمير فالحكاية ونرجع إلى أقوال العلماء فيما سمي بالفعل المتصل به تاء التانيث الساكنة فنجد إمام النحويين سيبويه يقول : " كما فعلت ذلك بضربت حين كانت علامةً للتانيث ، فقلت هذا ضربةً قد جاء . وتجعل التاء هاءً لأنها قد دخلت في الأسماء حين قلت هذه ضربةً ، فوقفت إذا كانت بعد حرف متحرك قلبت التاء هاءً حين كانت علامةً للتانيث " (٣) .

وقال ابن عصفور : " أن تسمى رجلاً بالفعل مع علامة التانيث مثل : ضربت ،

(١) ما ينصرف ص ٢٦ .

(٢) ينظر التنزيل ٤٨٧/٦ ، ٤٨٨ ، ينصرف .

(٣) الكتاب ٣ / ٢١٠ .

فلا يخلو أن يكون فيه ضميراً أو لا يكون ، فإن كان فيه ضمير فالحكاية ليس إلا ، وإن لم يكن فيه ضمير فإنه يمتنع الصرف للتعريف والتأنيث ، وتقف على التاء كما تقف على التاء اللاحقة للاسم فتقلبها هاء فتقول: جاعني ضربة ومررت بضربة (١) .

ويقول ناظر الحبيشي عن التسمية بالفعل ولم يحتمل ضميراً " فالفعل الذي اتصلت به ( تاء التأنيث ) الساكنة نحو أسلمت من قولنا : ( أسلمت هند ) إذا سمي به يلحق بـ ( مسلمة ) مسمى بها ، فيكون معرباً ممنوعاً كالعلم المؤنث بالتاء فيقال فيه أسلمة رفعاً ، وأسلمة نصباً وجرأً " (٢) .

ويقول الرضي عن الوقف على الفعل المتصل به تاء التأنيث الساكنة مسمى به: " ولو سميت بنحو: ( ضربت ) ، أبدلت التاء هاء في الوقف، وصار مثل ( مسلمة ) ، لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء " (٣) .

ثانياً الفعل المضارع:

وهو ما كان فيه زيادة في أوله من الزوائد الأربع ومن الياء في نحو ( يزيد ، ويشتر ) والألف في نحو ( أفكل ) (٤) و(أثمذ) (٥) والتاء في نحو تتفّل (٦) والنون في نحو ، نرجس مسمى به رجل .

حكمه الإعرابي :

فإن كان الاسم الذي به زيادة على وزن الفعل المضارع غير منقول من فعل فإنه يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل كرجل اسمه ( أفكل ) وإن كان منقولاً من فعل وفيه ضمير فإنه يعرب على الحكاية كأن تسمى رجلاً : يشكر من نحو : زيد

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٩ ، ٢٣٠ ، وينظر المساعد ٣/٥٤ .

(٢) تمهيد القواعد ٨م / ٤١٠٩ .

(٣) شرح الكافية ٣/٣٥٢ وينظر تمهيد القواعد ٨م / ٤١٠٩ .

(٤) أفكل : الرعدة من يزد أو خوف ، لسان العرب مادة ( أفك ) .

(٥) ثمذ : حجر الكحل .

(٦) التتفل : قيل ذلك للثعلب لسرعته .

يشكر فإنه يكون مرفوعاً في جميع أحواله الإعرابية وإن سميت به وليس فيه ضمير فإنه بمتنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإن نكرته بعد التسمية فإنه ينصرف فسي الحاليتين سواء كان منقولاً من الفعل أو لم يكن ، لأنه لم يبق إلا علة واحدة (١) وهي وزن الفعل .

قال سيبويه : " هذا باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد فما كان من الأسماء أفعل، فنحو: أفعل، وأزمل، وأيدع، وأربع ، لا تنصرف في المعرفة ، لأنّ المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال ، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل ، لثقل المعرفة عندهم " (٢) .

وقال : " وإذا سميت رجلاً بإئتمد لم تصرفه، لأنه يشبه إضرب، وإذا سميت رجلاً بإصبع لم تصرفه، لأنه يشبه إصنع " (٣) .

وقال : " وإذا سميت رجلاً بفعل في أوله زائدة لم تصرفه، نحو يزيد " (٤) .

وقال الزجاج : " فإذا دخل الاسم زيادة في أوله من هذه الأربع وكان على مثال الفعل فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة... على وزن: (يفعل ويفعل ويفعل) تقول: رأيت يزيداً ويزيداً آخر... إلا أنك إذا سميت رجلاً بـ (بيعمل) لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة تقول: مررت بـيعمل ويعمل آخر... فطى هذا قياس هذا الباب ... ومثل الياء في الزيادة الهمزة في أول الكلمة ، فإذا كان الاسم على مثال الفعل لم تصرفه وحكمت بأن الهمزة زائدة نحو : (أبئتم) وهو خوص المقل ، واحدته أبئمة " (٥) .

وقال : " وإذا سميت رجلاً (تُدرأ) والتدراً : الرجل الشديد الدفع في الخصومة

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ بتصرف .

(٢) الكتاب ١٩٤/٣ .

(٣) المرجع السابق ١٩٧/٣ .

(٤) المرجع السابق ١٩٨/٣ .

(٥) ما لا ينصرف ص ١٨ ، ١٩ .

وغيرها لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة والدليل على أن (التاء) زائدة قولهم : ( درأت ) أي دفعت ... وإذا سميت رجلاً ( نرجس ) لم تصرفه في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، لأن ( نرجساً ) على وزن تَفْعَل ... فأما من كسر ففقال : ( نرجس ) فهو أيضاً لا يصرفه في المعرفة ، لأن الكسر يقع تابعاً للكسر ، وقد ثبت أولاً أنه ( تَفْعَل ) (١) .

أما ما كان من الأسماء فيه زيادة ليست على مثال الأفعال فإنه مصروف .

قال سيبويه : " واعلم أن كل اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فإنه مصروف ؛ وذلك نحو: إصليت وأسلوب ... ، وكذلك هذا المثال إذا اشتققته من الفعل، نحو يَضْرُوبُ وإضرب وتضرب ، لأن ذا ليس بفعل وليس باسم على مثال الفعل، وليس بمنزلة عمر. ألا ترى أنك تصرف يربوعاً، فلم كان يَضْرُوبُ بمنزلة يضرب لم تصرفه " (٢) .

وقال المبرد : " ألا ترى أن الزيادة لا تمنح الصرف من الأسماء إلا ما كان منها على وزن الأفعال. فما كان في أوله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف، وذلك نحو: يربوع، وتعوض (٣)، وطريق أسلوب (٤) ؛ لأن الأفعال لا تكون عليه " (٥) .

التسمية بالفعل الماضي أو المضارع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة .

إذا سميت بالفعل المسند إلى ألف الاثنين نحو : أسلما ويسلمان وكانت الألف علامة للتثنية وليست ضميراً للفاعل ، فعند التسمية بالفعل زيدت النون في الفعل الماضي : أسلما ، فتقول : أسلمان ويعامل الفعل مع هذه العلامة معاملة المثني عند

(١) المرجع السابق ص ٢٢ ، ٢٥ .

(٢) الكتاب ٣ / ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) تعوض : ضرب من الثمر أسود شديد الحلاوة : اللسان العرب مادة ( عضض ) .

(٤) طريق أسلوب : كل طريق ممتد فهو أسلوب : اللسان العرب مادة ( سلب ) .

(٥) المقضب ٣ / ٣١٨ .

التسمية به من الرفع بالألف والنصب والجر بالياء أى حكاية حال المثنى إن أعرب بالحروف ، أو إلزاه الألف في جميع أحواله الإعرابية ، مع جعل الإعراب على النون مع المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كما تقدم في التسمية بالمثنى .

وكذا الفعل المسند إلى واو الجماعة أو نون النسوة وكاتتا علامة على الجمع فتزاد النون مع الفعل الماضى المسند إلى واو الجماعة في نحو : أسلموا فيقال : أسلمون ويعامل معاملة جمع المذكر السالم مسمى به من الرفع بالواو والنصب والجر بالياء إن أعرب بالحروف أو إلزاه الواو أو الياء وجعل الإعراب على النون كما سبق في التسمية بجمع المذكر السالم.

أما الفعل المسند إلى نون النسوة مسمى به فيكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وشبه العجمى، فلا يوجد في الأسماء العربية ما هو كذلك، أى لا تلحق النون في الأسماء مثل هذا فتقول: هذا ضربين، ورأيت ضربين، ومررت بضربين (١).

ونرى ما قاله العلماء في هذا النوع من التسمية :

قال سيبويه : " وإن سميت رجلاً ضربوا فيمن قال: أكلوني البراغيث قلت: هذا ضربيون قد أقبل، تلحق النون كما تلحقها في أولي لو سميت بها رجلاً من قوله عز وجل: ﴿أُولِي أَلْبَانٍ﴾ (٢). ومن قال: هذا مسلمون في اسم رجل قال: هذا ضربيون، ورأيت ضربيين. وكذلك يضربون في هذا القول.

فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال هذا مسلمين قلت: هذا ضربيين قد جاء. ولو سميت رجلاً: مسلمين على هذه اللغة لقلت: هذا مسلمين، صرفت وأبدلت مكان الواو ياءً، لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء .... وإنما فعلت هذا بهذا حين لم

(١) المساعد ٥٤/٣ بتصرف ، التذييل ٤٨٧/٦ ، ٤٨٨ بتصرف .

(٢) سورة فاطر : آية (١).

يكن علامة للإضمار، وكان علامة للجمع" (١) .

وقال السيرافي تعليقاً على هذا الموضوع : " الواو تدخل في أواخر الأفعال ضميراً، وعلامة للجمع ... فإن دخلت علامة للجمع ، وسميت به رجلاً أدخلت مع الواو نوناً فقلت : هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، هذا هو المختار ، وهو أن تجريه مجرى مسلمين في الرفع بالواو وفي النصب والجر بالياء ، ويفتح النون على كل حال ... وفيه وجه آخر ، وهو أن تجعل الإعراب في النون وتجعل ما قبل ياء على كل حال " (٢) .

وقال سيوييه عن التسمية بالفعل المسند إلى ألف التثنية ونون النسوة : " وإن سمّيته ضرباً في هذا القول أحقته النون، وجعلته بمنزلة رجل سمي برجلين .... وإن سمّيت رجلاً بضربين أو يضربين، لم تصرفه في هذا، لأنه ليس له نظير في الأسماء؛ لأنك إن جعلت النون علامة للجمع فليس في الكلام مثل: جعفر، فلا تصرفه. وإن جعلته علامة للفاعلات حكيمته. فهو في كلا القولين لا ينصرف (٣) .

وقال المبرد عن جعل ألف التثنية وواو الجمع علامة على كل منهما ولحوق النون عند التسمية بهما بمثابة الضمة في الواحد : " وإن سمّيته ضرباً، أو ضربوا من قولك: ضربوا إخوانك زيداً، أو ضربياً أخواك زيداً، فكانت الألف والواو علامة لا ضميراً قلت: هذا ضربان قد جاء، وهذا ضربون قد جاء، لأن النون في الاثنين والجمع من الأفعال كالضمة في الواحد.

ألا ترى أنك تقول: هذا يضرب يا فتى، وهما يضربان، وهم يضربون. فالنون في مكان الضمة من يضرب.

فإذا قلت: لن تضرب يا فتى قلت: لن تضرباً، ولن تضربوا فعلى هذا قلت: ضرباً، وضربوا؛ كما قلت في الواحد: ضربَ يا فتى.

(١) الكتاب ٢٠٩/٣ ، ٢١٠ .

(٢) شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٢٠٩/٣ .

(٣) الكتاب ١١٠/٣ .



فلما أدخلت في الواحد الإعراب فقلت: هذا ضربٌ يا فتى أدخلت في التثنية والجمع النون، إلا أنك تصرفه تصريف رجل سميته رجلين، فيكون نصبه وخفضه بالياء، ورفع بالالف في التثنية، وبالواو في الجمع " (١) .

يقوم من نص المبرد أن النون تثبت عند التسمية في حالة الرفع فهي تقابل الضمة على المفرد في حالة الرفع، وأن حذف النون في حالة النصب والبناء في مقابلة الفتحة على المفرد في حالة النصب والبناء في الماضي، ومن النحويين من جعل النون في مقابل التنوين على المفرد (٢) .

وعن حكمه الإعرابي:

يقول الزجاج: " وجعلت إعرابه وإن كان واحداً إعراب الاثنين، لأن لفظك لفظ الاثنين حكاية للتثنية، وإن شئت قلت: ( هذا ضربان قد جاء ) فجعلت الألف والنون فيها بمنزلةتهما في النقران والجولان، فلم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة كما يفعل بـ ( عثمان ) " (٣) .

فالتسمية بالفعل المسند إلى ألف الاثنين عند التسمية يجوز فيه وجهان كما فهم من نص الزجاج: الأول حكاية حال المثني قبل التسمية من الرفع بالألف والنصب والجر بالياء .

والثاني: إعرابه إعراب الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

وعن التسمية بالفعل المسند إلى واو الجماعة يقول الزجاج عن حكاية حال الجمع قبل التسمية: " وجعلته كالجمع في الإعراب كما قال الله جل وعز (٤) ﴿ كَلَّا إِنَّ

كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيْنٍ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيْنٌ ﴾ (٥) .

(١) المقتضب ٤/٣٤، ٣٥، وينظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣/٢٠٩ .

(٢) ينظر شرح الكافية ٣/٣٥٢ .

(٣) ما ينصرف ص ٢٩ .

(٤) ما ينصرف ص ٣٠ .

(٥) سورة المطففين الآية: ١٨، ١٩ .

وهذا هو الوجه الأول من الإعراب ، وعن الوجه الثاني وهو إلزام الفعل الياء والنون مع الإعراب والصرف وهو الرأي الذي أجمع عليه النحويون ولكنه يرى جواز إلزام الواو والنون مع الإعراب والصرف خاصة مع التسمية بالفعل المسند إلى واو الجماعة حيث ذكر " فإن جعلته معرب الآخر بمنزلة قولك : ( هذه سنين ) قلت : هذا ضربين قد جاء ، ورأيت ضربيناً قد جاء ، ومررت بضربين ، فهذا إجماعهم ، والذي أراه : أن الواو ثبوتها جائز وأنهم قد غلطوا في قلبهم هذا الباب إلى الياء دون الواو ، وكان ينبغي أن يقولوا إنه على ضربين " (١) .

ويقول ناظر الحبيشي عن التسمية بالفعل المسند إلى نون النسوة :

" والفعل الذي اتصلت به ( نون ) الإثاث الحرفية وهي المرادة بقوله : في تلك اللغة أى لغة : (٢) « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ » (٣) .

إذا سمي به معرب ، كما أن ما تقدمه من نحو : أسلمان ومسلمان وأسلمون ، ويسلمون معرب أيضاً لكن نحو ( فَعَلْنَ ) يتحتم أن يكون إعرابه بالحركات بخلاف ما سبق (٤) فلذا أفردته بالذكر عن أخواته ثم إنه ممنوع الصرف للعلمية وشبه العجمة إذ مثل هذا الوزن مفقود في الأوزان العربية ، فيقال : ضربين رفعاً وضربين نصباً وجرأً .... والمضارع كذلك فلو سمي بنحو : يضربين من يضربين الهدات واجب له من الإعراب ومنع الصرف ما وجب لـ ( ضربين ) لما سمي به " (٥) .

(١) ما ينصرف ص ٣٠ .

(٢) أى على لغة دخول واو الجماعة على الفعل إذا أسند إلى الفاعل الظاهر - ينظر التثنية ٦/٩٠ : .

(٣) جزء من الحديث " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " وللحديث رواية أخرى ، وهي : " إن لله

ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " ينظر : صحيح البخاري ١٣١/١ كتاب مواقيت

الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، وصحيح مسلم ٣٠٥/١ كتاب المساجد باب فضل صلاتي الصبح

والعصر والمحافظة عليهما ط : مكتبة الصفا - القاهرة ط : الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥ م .

(٤) يقصد به التسمية بالفعل المسند إلى ألف الاثنين أو المسند إلى واو الجماعة من الإعراب بالحروف أو

الإعراب بالحركات على النون .

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨م / ٤١٢ : .

وهو في ذلك تابع لمذهب سيبويه<sup>(١)</sup> من القول بالمنع من الصرف لأن الوزن ليس له نظير في الأوزان العربية وعليه يكون التسمية بالفعل المسند إلى نون النسوة وهي علامة على الجمع ممنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة .

أما إذا كانت ألف التثنية أو واو الجماعة أو نون النسوة ضميراً فحكمه الإعرابي عند التسمية حكاية حال الفعل على لفظ واحد في الرفع والنصب والجر ، فتقول في رجل اسمه ( ضرب ) أو ( ضربوا ) : ( هذا ضرباً ، وضربوا ) ، ورأيت ضرباً وضربوا ) و ( مررت بضرباً وضربوا ) فلا اختلاف بين النحويين في القول بالحكاية<sup>(٢)</sup> .

قال المبرد : " وإن سميته ضرباً والألف ضمير الفاعلين ، أو ضربوا على هذا الشرط حكيمته "<sup>(٣)</sup> .

وقال السيرافي " الواو تدخل في أواخر الأفعال ضميراً ... ثم سمي بالفعل الذي هي فيه رجل لم يتغير ، لأنه فعل وفاعل "<sup>(٤)</sup> .

وقال الرضي : " أما لو جعلت الألف والواو في الجميع ضميراً ، فيكون من باب التسمية بالجملة "<sup>(٥)</sup> .

فالجملة تحكى على حالها ولا تتأثر بالعوامل كسائر الجمل المسمى بها<sup>(٦)</sup> نحو :

تأبَّط شراً ، وشاب قرناها مسمى بهما .

الفعل المضارع المعتل المجزوم :

الفعل المضارع المجزوم يتمثل في خمسة أنواع :

(١) قال في الكتاب ٣ / ٢١٠ : " لم تصرفه في هذا ، لأنه ليس له نظير في الأسماء " .

(٢) ما لا ينصرف ص ٣١ بتصرف .

(٣) المقتضب ٤ / ٣٤ .

(٤) شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣ / ٢٠٩ .

(٥) شرح الكافية ٣ / ٣٥٣ .

(٦) ينظر : التذييل ٦ / ٤٩٠ .

الأول: المجزوم بحذف حرف العلة من آخره أى المحذوف اللام نحو: (يرم) و(يغز) و (يخش) مسمى به من (لم يرم) ، (ولم يغز) ، و (لم يخش) .  
حكمه الإعرابي:

ترد اللام المحذوفة وهى الياء فى (يرمى) والواو فى (يغزو) ويكون إعرابه إعراب الاسم المنقوص من حذف الياء والواو فى حالة الرفع ، والجر مع التنوين للعرض مع قلب الواو ياء من (يغزو) والضمّة التى قبلها كسرة لأنه لا يوجد فى اللسان العربى اسم آخره واو قبلها ضمة فتقول : قام يرم ، ورأيت يرمى ، ومررت بيرم ، وقام يغز ورأيت يغزى ، ومررت بيغز<sup>(١)</sup> أما (يخش فتد الألف ويعامل معاملة الاسم المقصور من الإعراب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التغرر ، فتقول : جاء يخشى ، ورأيت يخشى ، ومررت بيخشى<sup>(٢)</sup> .  
ونرجع إلى ما ذكره علماء العربية فى هذا النوع .

جاء فى المساعد : " فلو سميت بيغز من لم يغز ، رددت الواو ، ثم قلبتها ياء ، والضمّة كسرة لتصح الياء ، وإنما فعل ذلك ، لأنه لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة فتقول : هذا يغز ، ورأيت يغزى ومررت بيغز كما تفعل بالمنقوص<sup>(٣)</sup> .  
وفى تمهيد القواعد : " فمثال المحذوف الآخر : يرمى ، ويغزو من : لم يرم ، ولم يغز ، وإذا سمى بهما فتد ( الياء ) و ( الواو ) فتقول : هذا يرم ويغز ، ونظرت إلى يرم ويغز ، ورأيت يرمى ويغزى ، ترد (الياء) فى الأول، و ( الواو ) فى الثانى ، ثم حذف ( الياء ) من يرمى كما تحذفها من ( قاض ) ، وأما ( يغز ) فبعد رد الواو قلبها ( ياء ) وتقلب الضمة قبلها كسرة لأجل الياء ، والموجب لذلك أن اسماً معرباً لا يكون فى آخره ( واو ) قبلها ضمة فيعود اللفظ بـ ( يغز ) كاللفظ بـ ( يرم )

(١) المرجع السابق ٤٧٩/٦ بتصرف .

(٢) قال الرضى فى شرح الكافية ٣/٣٥٢ " وانخشى ) كـ ( يحيى ) .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥١/٣ .

سواء ويكون حكمها حكم المنقوص" (١) .

وقد تحدث سيبويه عن قلب الواو ياء عند التسمية بالفعل المعتل الآخر بالواو فقال : " وسألته عن رجل يسمّى يغزو ، فقال: رأيت يغزى قبل ، وهذا يغز ، وهذا يغزى زيد ، وقال : لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزى ، وثبات الواو خطأ ، لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم ، وإنما هذا بناء اختصّ به الأفعال ، ألا ترى ترى أنك تقول : سرو الرجل (٢) ولا ترى في الأسماء فعل على هذا البناء . ألا ترى أنه قال : أنا أدلو حين كان فعلاً ، ثم قال: أدل حين جعلها اسماً . فلا يستقيم أن يكون الاسم إلا هكذا" (٣) .

وقال الزجاج : " إذا سميت رجلاً ( يَغزُو ) ولم يكن في قول الخليل ويونس إلا ( يَغزى ) بالياء .

فإنما الخليل فينون ، ويقول : هذا يغز كما ترى ، وأما يونس فيقول : ( هذا يغزى ) بغير تنوين" (٤) .

يتضح من نصي سيبويه والزجاج أن التسمية بالفعل المعتل آخره بالواو عند الخليل تقلب الواو ياء ويعامل الاسم معاملة الاسم المنقوص من حذف الياء في حالتى الرفع والجر أما عند يونس فيقلب الواو ياء ، ولا يعامله بعد التسمية معاملة الاسم المنقوص ولكنه يبقى الياء في حالت الرفع والجر .

والثاني : التسمية بالفعل الأجوف الجزوم نحو : ( يبيع ) و ( يقم ) و ( يخف ) من لم يبيع ، ولم يقم ، ولم يخف المحذوف العين وهى الياء أو الواو .

(١) تمهيد القواعد م ٨ / ٤١٠٤ .

(٢) سرو الرجل : يسرو أى ارتفع يرتفع فهو رفيع مأخوذ من سرة كل شيء ما ارتفع منه اللسان العرب مادة ( سرا ) .

(٣) الكتاب ٣١٦/٢ وينظر الأصول ١٠٩/٢ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥٠ .

حكمه الإعرابي عند التسمية به :

يرد ما حذف منه<sup>(١)</sup> ويعامل معاملة الممنوع من الصرف من الرفع بالضمّة من غير تنوين ، والنصب والجر بالفتحة فتقول : قام يبيع ، ويقوم ، ويخاف ، ورأيت يبيع ويقوم ويخاف ، ومررت ببيع ويقوم ويخاف<sup>(٢)</sup> وسبب المنع العلمية ووزن الفعل وهو ( يَفْعَل ) أى في أوله زيادة خاصة بالفعل .

قال أبو حيان : " أو محذوف ما قبل الآخر نحو : يبيع ، ويقم ، ويخف من لم بيع ، ولم يقم ، ولم يخف قلت : قام يبيع ويقوم ، ويخاف ، ورأيت يبيع ، ويخاف ، ويقوم ، ومررت ببيع ، ويخاف ، ويقوم " (٣) .

وقال ابن عقيل " فلو سميت بيقم من لم يقم قلت : جاعني يقوم ورأيت يقوم ، ومررت بيقوم " (٤) .

وقال ناظر الحبشي : " ومثال المحذوف ما قبل الآخر : يبيع ويقم ، ويخف من لم بيع ، ولم يقم ، ولم يخف فإذا سميت بها قلت : يبيع ، ويقوم ، ويخاف رفعا ، ويبيع ، ويقوم ، ويخاف نصبا وحرأ " (٥) وعن سبب منع الصرف يقول الثماني : " وأما ما يشترك فيه الاسم والفعل ويغلب فيه حكم الفعل بأن يكون في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وأن يكون على وزن الفعل من ( يَفْعَل ، ويفعل ، ويفعل ... نحو يغمر ، ويزيد وتغلب ... ) فهذا كله لا ينصرف لافي التكرير ، ولا في التصغير لاجتماع التعريف ووزن الفعل الذي يغلب عليه " (٦) .

وقال " فإن قيل : فلم غلبتم حكم الفعل على حكم الاسم في هذه الأوزان ؟

(١) شرح التسهيل للمرادي ص ٢٨٩ بتصرف .

(٢) ينظر التذليل ٤٧٩/٦ بتصرف .

(٣) ارتشاف الضرب م ٢ / ٩٠١ .

(٤) المساعد ٥١/٣ .

(٥) تمهيد القواعد م ٨ / ٤١٠٤ .

(٦) الفوائد والقواعد للثماني ص ٦٠٤ ، وينظر : تمهيد القواعد م ٨ / ٣٩٨١ .

قيل له : لأن هذه الحروف التي في أولها معان متصورة في الأفعال وليست هذه المعاني تصح في الأسماء فلأجل هذا غلبنا معاني الأفعال على معاني الأسماء لما قلناه<sup>(١)</sup> .

والثالث : الفعل المضارع المجزوم بحذف الفاء والسلام نحو : يقي ويق من : لم يقي ، ولم يف

إذا سمى بهما :

حكمه الإعرابي :

ترد إليه اللام عند التسمية ولا ترد الفاء لأن العرب يستغنون بحرف المضارعة عن الفاء فلا يردونها ، فتقول : قام يقي ويف ، ورأيت يقي ويفي ، ومررت بيقٍ ويقٍ فيعامل معاملة الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر ، ويمنع من الصرف قال أبو حيان : " أو فيه حرف المضارعة قلت : قام يقي ، ورأيت يقياً ، ومررت بيقٍ ، ولا ترد فاء الكلمة "<sup>(٢)</sup> .

وفي التذييل : " فإن انحذفت فآؤه ولامه وكان على حرفين بحرف المضارعة نحو : يقي ويف من قولك : لم يقي ولم يف فتقول : قام يقي ويف ورأيت يقي ويفي ومررت بيقٍ ويفٍ ولا ترد فاء الكلمة وتمنعه من الصرف ، لأن فيه العنمية ووزن الفعل "<sup>(٣)</sup> .

وقال ناظر الحبيشي : " واعلم أنك لا ترد الفاء من يقي ، ويف من : لم يقي ، ولم يف إذا سميت بهما ؛ بل ترد اللام فقط ، كأنهم يستغنون بحرف المضارعة عن (الفاء) فلا يردونها فتقول : قام يقي ويف ، ورأيت يقي ويفي ، ومررت بيقٍ ويفٍ "<sup>(٤)</sup> .

(١) الفوائد والقواعد ص ٦٠٦ .

(٢) الارتشاف م ٢ / ٩٠٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٦ / ٤٨٠ .

(٤) تمهيد القواعد م ٨ / ٤١٠٤ ، ٤١٠٥ .

والرابع: الفعل المضارع الجزوم بحذف العين واللام نحو: يرّ من قولك: لم يرّ مسمى به .  
حكمه الإعرابي:

ترد إليه اللام المحذوفة ، ولا ترد إليه العين لأنهم يستغنون عنها بحرف  
المضارع ويكون ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل تقول: قام يرى ، ورأيت  
يرى ، ومررت بيري .

جاء في التذييل: " فإن المحذوف العين واللام على حرفين بحرف المضارعة  
نحو ( يرّ من قولك: لم يرّ ، ترد لام الكلمة تقول: جاعني يرى، ورأيت يرى، ومررت  
بيري ، ولا ترد عين الكلمة وتمنعه من الصرف لأن فيه العلمية ووزن الفعل" (١) .  
وفي المساعد: ولو كان ما حذفت عنه ولامه على حرفين بحرف المضارعة ،  
رددت اللام دون العين ، فلو سميت بيري من: لم ير ، قلت: قام يري، ورأيت يري ،  
ومررت بيري ، ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل" (٢) .

والنوع الخامس: التسمية بالفعل المضارع المضعف المنفي: نحو: يرّذ من: لم يردد .  
حكمه الإعرابي:

عند التسمية به يدغم أحد المثليين في الآخر ويمنع من الصرف للعلمية ووزن  
الفعل .

قال الرضى: " وإن سميت بفعل مفكوك الإدغام جزماً كـ ( يردد) أدغمت، فقلت:  
يرد، غير منصرفين، لأن المفكوك قليل في الأسماء، كقرّذذ، ومهّذذ، وكثير في  
الأفعال، ولأن فك الإدغام في الفعل إنما كان لعارض، زال في الاسم، وهو: الجزم" (٣) .  
وقال أبو حيان: " ولو سميت بـ ( يردد ) المجزوم أدغمت لزوال موجب الفك  
وهو الجزم" (٤) .

(١) التذييل ٦ / ٤٨٠ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٢/٣ وينظر التمهيد ٨ / ٤١٠٥ .

(٣) شرح الكافية ٣ / ٣٥١ ، ٣٥٢ بتصرف .

(٤) التذييل ٦ / ٣٢٤ وينظر الارتشاف ٢ / ٩٠٢ .



وقال ناظر الحبيشي : " أن المفكوك للجزم ... إذا سمي بع يدغم أحد المثليين في الآخر ومثال ذلك : أن يسمى بـ ( يَرْدُ ) من لم يردد ، فتقول فيه يَرْدُ رفعاً ، ويردُّ نصباً وجرأً ، ويجب منع صرفه ... وإنما يجب الإدغام ... لأن العلة المقترضة للفك في الفعل لم تكن في الاسم أعنى في ( يردد ) ... لما سمي به ، وإذا كان كذلك وجب الرجوع إلى قياس اعتلال الأسماء ، لأن الكلمة انتقلت إلى نوع آخر فصار لها حكم النوع الذي نقلت إليه " (١).

أما التسمية بالفعل مع حرف الجزم نحو : لم يردُّ أو لم يخفُ مسمى به رجل ، فحكمه الحكاية ، لأن الحرف عمل في الفعل ، فلا يجوز أن يعمل فيه عامل آخر ، أو حتى لا يجتمع عاملان على معمول واحد فتقول : جاء لم يردُّ ، ورأيت لم يردُّ ، ومررت بلم يرد قال سيبويه : " ولو سميت رجلاً لم يرد أو لم يخف ، لوجب عليك أن تحكيه ؛ لأنَّ الحرف العامل هو فيه ، ولو لم تظهر هذه الحروف لقلت : هذا يريد وهذا يخاف " (٢).

وقال المبرد : " إذا سميت رجلاً لَتَقَمْ أو لم تَقَمْ أو إن تَقَمْ أقم فالحكاية لأنه عامل ومعمول فيه إذا جنت بالعامل معه " (٣) .  
ثالثاً : فعل الأمر :

سبق الحديث عن فعل الأمر المبدوء بهمزة وصل مع الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل وبينت حكم التسمية به وفي هذا الموضع أتناول الحديث عن فعل الأمر من المعتل والمضعف ، وقد جاء في خمسة أنواع :  
النوع الأول التسمية بفعل الأمر من الأجوف نحو : قُلْ ، وبِغْ .  
حكمه الإعرابي :

يرد المحذوف منه ويكون معرباً منصرفاً .

(١) تمهيد القواعد ٨م / ١٠٦ ؛ وينظر شرح المرادي ص ٢٨٩ ، المساعد ٥٢/٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣١٩ .

(٣) المقترض ١ / ١٧٣ .

جاء في الكتاب : " وإن سميت رجلاً قُلَّ أو خَفَّ أو بَغَّ أو أقيم قلت: هذا قولٌ قد جاء وهذا بيعٌ قد جاء، وهذا خافٌ قد جاء، وهذا أقيمٌ <sup>(١)</sup> قد جاء؛ لأنك قد حركت آخر حرفٍ وحوّلت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى، فإنما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لئلا ينجزم حرفان، فإذا قلت: قولاً أو خافاً أو بيعاً أو أقيموا، أظهرت للتحرك، فهو ههنا إذا صار اسماً أجدر أن يظهر" <sup>(٢)</sup> .

وقال المبرد : " وإن سميته قَمَّ أو بَغَّ قلت: هذا قومٌ على وزن فُعَل، وهذا بِنَعٍ على وزن ديكٍ يا فتى لأن الأسماء لا تنجزم. وإذا تحركت أو آخرها رد ما حذف لالتقاء الساكنين. وإن سميته أقيمٌ قلت: هذا أقيمٌ قد جاء. لا تصرفه للزيادة التي في أوله <sup>(٣)</sup> ، لأن الزيادة من خصائص الأفعال وذكر أبو حيان وجهاً آخر وهو جواز تضعيف الحرف الموقوف عليه هذا إذا كان على حرفين بعد الحذف فقال : " وخير بعضهم بين هذا وبين التضعيف فيقول : قَمَّ ، وبَغَّ ، وخَفَّ " <sup>(٤)</sup> .

أما إذا حذفت العين من الفعل وكان على أكثر من حرفين بعد الحذف فلا ترجع بعد التسمية به ذكر أبو حيان فقال : " إن كان على أكثر من حرفين ، وكان فيه ما حذف لغير الجزم لم يرجع كماستعد " <sup>(٥)</sup> .

وقال ناظر الحبيشي عن رد المحذوف منه ( العين ) " إذا سميت بنحو : بَغَّ وقُلَّ : قلت : بِنَعٍ وقولٌ رفَعاً ، وبيعاً وقولاً نصباً ، وبيعٍ وقولٍ جراً وقد عرفت في باب ( منع الصرف ) أن مثل هذا الوزن <sup>(٦)</sup> لا أثر له في المنع من الصرف " <sup>(٧)</sup> .

(١) في الكتاب ( هذا أقيمٌ قد جاء ) بالتثوين وهذا خطأ نبه عليه الشيخ عبد الخالق عزيمة في المقتضب ١٧٣/١ فالاسم ممنوع من الصرف للغمية ووزن الفعل للزيادة في أوله .

(٢) الكتاب ٣ / ٣١٩ .

(٣) المقتضب ١ / ١٧٣ .

(٤) ارتشاف الضرب م ٢ / ٩٠١ ، ٩٠٢ .

(٥) المرجع السابق م ٢ / ٩٠٢ .

(٦) ينظر م ٨ / ٣٩٨٦ .

(٧) تمهيد القواعد م ٨ / ٤١٠٤ .

فالماتع من الصرف الأوزان المختصة بالفعل ، والفعل بها أولى وفي قول ،  
وبيع هما بالاسم أولى كما في المقتضب .

والنوع الثاني: المعتل الفاء واللام وهو الليف المفروق من نحو: وعى ، ووقى فالأمر منه:  
عة ، وقية ، فإذا سميت به حذفت هاء السكت ، ورددت ما حذف منه ، وهما الفاء  
واللام ، أى الواو ، والياء .

حكمه الإعرابي :

بعد رد المحذوف يعامل معاملة الاسم المنقوص من الإعراب والصرف وحذف  
الياء في حالتي الرفع والجر ، تقول : جاء وع ، ورأيت وعياً ، ومررت بوع<sup>(١)</sup> .

قال سيبويه : " وإذا سميت رجلاً بعه قلت: هذا وع قد جاء، صيرت آخره كأخر  
إرمه حين جعلته اسماً<sup>(٢)</sup> . فإذا كان كذلك كان مختلفاً؛ لأنه ليس اسم على مثال ع ،  
فتصيره بمنزلة الأسماء، وتلحقه حرفاً منه كان ذهب، ولا تقول: عي فتلحقه بالأسماء  
بشيء ليس منه، كما وأنتك لو حقرت شيةً وعدةً لم تلحقه ببناء المحقر الذي أصل  
بنائه على ثلاثة أحرف بشيء ليس منه وتدع ما هو منه، وذلك قولك: هذا وع كما  
ترى ... ولا يجوز أن تقول: هذا عه، كما لم يجز ذلك في آخر إرمه<sup>(٣)</sup> .

ويقول السيرافي عن التسمية بعد حذف هاء السكت التي دخلت للوقوف فيما  
كان على حرف واحد وهو العين وقد أصبح اسماً مستحقاً للإعراب : " فرددت الياء  
من أجل ذلك ، وبقي الاسم على حرفين الثاني فيهما من حروف المد واللين فاحتجت  
إلى حرف آخر ، فرددت الواو التي هي فاء الفعل، وفتحتها لأحد أمرين : إما لأن  
الفتحة أخف الحركات ، وإما لأن الواو لما ظهرت في الفعل كانت مفتوحة في قولك :

(١) المرجع السابق ٨م / ٤١٠٤ بتصريف ، وينظر شرح التسهيل للمراي ص ٢٨٩ .

(٢) في الكتاب ٣ / ٣١٧ : " وتقول في رجل سميت به بارمه: هذا إرم قد جاء، وينون، في قول الخليل، وهو  
القياس ، وتقول: رأيت إرمي قبل، يبين الياء، لأنها صارت اسماً وخرجت من موضع الجزم، وصارت  
من موضع يرتفع فيه وينجر وينصب " .

(٣) الكتاب ٣ / ٣١٨ .

وعى يعي ، وكل ما عتل من الأسماء فاحتجج إلى حرف يزداد فيه ، وكان قد سقط منه حرف ، فالأولى رد الساقط الذي كان فيه ، كرجل كان اسمه عدة أو شية إذا صغرناه قلنا : وعيدة ووشية . فهذا أصل لما كان على هذا <sup>(١)</sup> .

وقال أبو حيان : " ومثال المحذوف الفاء واللام أن تسمى بـ ( عه ) فتقول : قام وع ، ورأيت وعياً ، ومررت بوع ، فترد ما حذف منه وهو الفاء واللام وتحذف الياء لالتقلها مع التنوين فيصير مثل ( شج ) ولذلك ثبتت هذه الياء في النصب <sup>(٢)</sup> .  
والنوع الثالث : التسمية بفعل الأمر على حرف واحد من الثلاثة المحذوف العين واللام نحو ( رة ) من رأى وجئ بهاء السكت لعدم الإحجاف بالكلمة .  
حكمه الإعرابي :

عند التسمية به تحذف هاء السكت، وترد العين واللام أى : الهمزة والياء ، وعادت الراء إلى أصلها من السكون ، لأن الحركة التي عليها هي حركة الهمزة نقلت إليها ثم حذفت فالأصل كان ( يرأى ) ، فلما عادت الراء إلى أصلها جئ بهمزة الوصل، فيقال : رأى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت: رأى على وزن ( أفعل بوزن ) ( أعلم ) ، وهو منصرف إذ لا مانع من صرفه ، وبعض النحويين لا يعيد الراء إلى سكونها الأصلي ويتركها متحركة ، ولكن الياء تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتكون : رأى على وزن عصا ، يعامل معاملة الاسم المقصور <sup>(٣)</sup> .

يقول الزجاج : " وإذا سميت رجلاً بـ ( رة ) من قولك : ( ره زيداً ) قلت : هذا رأ قد جاء ( كقولك : ( رعاً ) رجعت الألف لأنها ذهبت للأمر ، وعادت الهمزة مفتوحة ، لأن الأصل ( يرأى ) وبقيت الراء مفتوحة كما كانت في ( ره ) ليعظم ما رد كان كذلك أصله " <sup>(٤)</sup> .

(١) شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣/٣١٨ .

(٢) التذييل ٦/٤٨ ، وينظر الارشاف م ٢ / ٩٠٢ .

(٣) تمهيد القواعد ٨ / ٤١٠٥ بتصرف .

(٤) ما لا ينصرف ص ١٥١ .

وفي شرح التسهيل : " وفي المحذوف العين واللام نحو : ر ، قام رأى كعصى عند بعضهم " (١) .

وفي المساعد : " فإذا سميت تراه ، حذفت هاء السكت ، وردت العين ، وهى الهمزة ، واللام ، وهى الياء ، والهمزة إذا رددتها متحركة ، ولا تتحرك فى هذه الكلمة فى الأصل إلا ، والراء ساكنة ، فنسكن الراء حينئذ ، فتأتى بألف الوصل ، فتصير ارأى ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار : ارأأ منوناً ، لأنه مصرف ، إذ لا مانع من صرفه ، ووزنه افعل هذا قول النحويين " (٢) .

يتبين مما سبق أن رأى وزن فعل الأمر من الثلاثى ، وهذا الوزن ذكره سيبويه بقطع همزة الوصل عند التسمية به حيث قال " ولو سميت رجلاً بـ (رَه) لأعدت الهمزة والألف فقلت: هذا إرأ قد جاء، وتقديره: إدعى " (٣) .

وقال الرضى عن الأخفش " والأخفش يرد همزة الوصل أيضاً مقطوعة فيقول: أرأى، غير منصرف، لأن الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها إلى الهمزة المردودة، لأنها كانت لها " (٤) وتحدث ناظر الحبيشي عن هذا الوزن فقال : " وفي ذلك نظر ، لأن هذه الزنة تغلب فى فعل الأمر من الثلاثى ، ولا شك أن رأى يوازن اعلم ، وقد نصوا على أن نحو : إصْبَع إذا سُمى به منع الصرف " (٥) .

ويفهم من القول بقطع الهمزة المنع من الصرف للعلمية ، ووزن الفعل والله أعلم .

(١) شرح التسهيل للمرادى ص ٢٨٩ ، وينظر الارتشاف م ٢ / ٩٠٢ .

(٢) المساعد الفوائد ٣ / ٥١ ، ٥٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣١٨ .

(٤) شرح الكافية للرضى ٣ / ٣٥٣ .

(٥) تمهيد القواعد م ٨ / ٤١٠٥ .

والنوع الرابع: التسمية بفعل الأمر على أكثر من حرف: من نحو: ارمه، وأخشه المعتل الآخر،  
وبه هاء السكت.

حكيمه الإعرابي:

تحذف هاء السكت، وتعود اللام المحذوفة، وتقطع همزة الوصل، ويعامل  
معاملة الاسم المنقوص من حذف الياء في حالتي الرفع والجر وإثباتها في حالة  
النصب<sup>(١)</sup>.

جاء في الكتاب: "وتقول في رجل سمّيته بارمه: هذا إرمٌ قد جاء، وينونٌ، في  
قول الخليل، وهو القياس. وتقول: رأيت إرمي قبل، يبين الياء، لأنها صارت اسماً  
وخرجت من موضع الجزم، وصارت من موضع يرتفع فيه وينجر وينتصب"<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: "ومثال ما فيه هاء السكت (ارمه) إن سميت به حذفت الهاء  
قلت: إرم فينون في حالة الرفع والجر، وتقطع همزة الوصل، وتقول في حالة  
النصب: ضربت إرمي"<sup>(٣)</sup>.

والنوع الخامس: فعل الأمر من المضعف عند التسمية: بنحو (اردُدْ) فعل الأمر من رد.  
حكيمه الإعرابي:

يدغم وتحذف همزة الوصل لزوال الموجب للفتك وهو الوقف، لأنه صار اسماً  
ووجب له الإعراب من الرفع والنصب والجر، وقد تحركت الراء فستغنى عن همزة  
الوصل، فنقول: جاء رُدٌّ، ورأيت رُدًّا، ومررت برُدِّ. مع الصرف<sup>(٤)</sup>.

وقال سيبويه عن الفعل المضعف عند التسمية به ونقله من فعل الأمر: وإذا  
سمّيت رجلاً باعضض قلت: هذا إعضُّ كما ترى، لأنك إذا حرّكت اللام من  
المضاعف أدخلت، وليس اسم من المضاعف تظهر عينه ولامه فإذا جعلت إعضض

(١) تمهيد القواعد ٨م / ٤١٠٥، ١٠٦: بتصرف.

(٢) الكتاب ٣١٧/٣، ٣١٨.

(٣) التنزيل الفوائد ٥٢/٣، وينظر: الارتشاف ٢م / ٩٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٢/٣.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢م / ٩٠٢ وتمهيد القواعد ٨م / ٤١٠٦.

اسماً قطعت الألف كما قطعت ألف إضرب، وأدغمت كما تدغم أعض إذا أردت أن  
أفعل؛ لأن آخره كآخره" (١) .

وفي ما لا ينصرف : " لو سميت رجلاً ( إعض ) نقلت : ( هذا إعض يا هذا  
قد جاء ) تدغم ؛ لأن الضادين قد تحركتا ، وتقطع ألف الوصل ، لأنك نقلتها من الفعل  
إلى الاسم ، فلذلك لم تسقط في قولك ( عض ) لأنها في الأسماء تصير ألف قطع ، فلا  
تسقط لتحرك ما بعدها إذا كانت ألف قطع " (٢) .

وفي المساعد : " فلو سميت بارذذ ... أدغمت وحذفت الهمزة من اردد ، لأن  
الموجب مجيئها فك الإدغام ، وقد زال ، فتقول : جاعني ... رذ ، ورأيت ... رذاً ،  
ومررت ... برذ " (٣) .

---

(١) . الكتاب ٣/٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٥٢ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٥٢ .

## المبحث السادس التسمية بالحرف

الحروف بالنسبة إلى وضعها تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : حروف المعاني .

والثاني : حروف المباني .

والثالث : حروف الهجاء .

أولاً حروف المعاني : وهي أنواع بحسب الوضع أيضاً :

١- ما وضع على ثلاثة أحرف نحو إن ، ومنذ ، وثم ونعم وأجل ويلي ، وهذه الحروف منها ما قبل آخره ساكن ومنها ما هو متحرك ما قبل الآخر ، فإن كان قبل آخره ساكناً حرك لالتقاء الساكنين نحو : إن .  
حكمه الإعرابي :

من حيث التسمية إذا أريد بها الكلمة يجوز فيها وجهان الصرف وعدمه نحو : هذه إن فاعلم ، صرفت ، لأنه مؤنث سمي بمؤنث ولك على هذا ألا تصرفها فيمن لم يصرف ( هنداً ) فتقول : هذه أن فاعلم<sup>(١)</sup> وأما إذا أريد بها الحرف فيكون معرباً منصرفاً وهو قول سيبويه ، وقال الزجاج بالحكاية إذا سمي بها حيث نكر : " زعم سيبويه<sup>(٢)</sup> أنك إذا أردت بها تسمية الحرف ، لم يكن لك بد من أن تعرب ... والقول في هذا ما قاله سيبويه ، ودليله قول الشاعر :<sup>(٣)</sup>

لَيْتَ هِرْعَرِي وَأَيْنَ مَنْيَ لَيْتَ

إِنَّ لَيْتِيَّ وَإِنَّ لِيَّ وَأَعْنَاءُ

وقد يجوز عندي أن أحكيها، لأنها إنما هي مستعملة لمعان ، فإذا أردت أن

(١) ما ينصرف ص ٨٨ بتصرف .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٦٠ " فإذا صيرت واحداً من الحرفين اسماً للحرف فهو ينصرف على كل حال .

(٣) البيت قاله أبو زيد الطائي من بحر الخفيف ورد نكره في شرح جمل الزجاج ٢/ ٢٣٢ ، خزنة الأدب

١/ ١٢٤ ، ٦/ ٢٥٨ والشاهد فيه : تنوين ( لبت ) الثانية والثالثة .



أحكى كيف كانت في بابها قلت : ( هذه إنَّ يا هذا ) أريد هذه التي أقول لها : إنَّ زيداً منطلق ، وما أشبهه ، كما أن القائل حيث قال : دعني من تمرتان ، إنما حكى قول القائل : هذه تمرتان ، فكأنه قال : دعني من قولك : هذه تمرتان " (١) .

وتبع ابن عصفور سيبويه في القول بالإعراب والصرف فقال : " فإن كان على أزيد من حرفين مثل إذا جرَّت ، وكذلك ثمَّ ، فإن حكمه حكم الاسم يكون معرباً ، فتقول : جاءني منذُ ، ورأيت منذاً ومررتُ بـمُنذٍ " (٢) .

٢- ما كان على حرفين واثنتائي حرفاً صحيحاً نحو: من، وعن فحكمه عند التسمية به : يكون معرباً ويجري مجرى الأسماء المنقوصة كيدٍ ودمٍ فتقول : جاءني منٌّ ورأيت مناً ومررت بمنٍ (٣) أو الثاني حرف لين نحو: ، لو ، وفي ولا ، فعند التسمية يضعف الحرف الثاني، لأنه لا يوجد اسم معرب آخره حرف لين متحرك ، ويجب قلب الألف التي زيدت في ( لا ) همزة ، ومن العرب من يهمز في الكل ويقول: لوءٌ (٤) .

قال الزجاج : " واعلم أن ما كان آخره حرف لين من هذه الحروف ، فسميت به الحرف ، لم يكن لك بد من أن تزيد حرفاً مثله في نحو : لو ، وأو ، وفي ، ولا ، تقول : ( لوٌّ ) من ( لو عناء ) " (٥) .

ويقول ابن عصفور عن سبب زيادة حرف اللين على ما آخره واو أو ياء : " إنما قطعت ذلك لأنك لو تزد عليه حرفاً من جنس الثاني لأدى ذلك إلى بقاء الاسم المعرب على حرف واحد ، وذلك أنك لو جعلت الإعراب في الحرف الثاني من غير أن تزيد عليه لوجب أن يدخله التنوين علامة على التمكن ثم تستثقل الحركة في حرف

(١) ما لا ينصرف ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور ٢٣١/٢ .

(٣) شرح الجمل الزجاجي ٢٣١/٢ بتصرف .

(٤) المساعد ٤٨/٣ بتصرف .

(٥) ما لا ينصرف ص ٨٩ .

العة فيلتقي ساكنان : حرف العلة والتنوين فيحذف حرف العلة لذلك فيبقى الاسم على حرف واحد وذلك باطل<sup>(١)</sup> .

وقال ناظر الحبيشي : " أما المسمى به الذي هو حرفان وثاتيهما صحيح فحكمه البقاء على ما كان دون تغيير ... فيقال في ( عن مسمى بها : عنّ وعنأ ، وعن رفعاً ونصبا وجرأ ... وأما الذي ثاني حرفيه معتل فحكمه تضعيف ذلك المعتل ... فيقال في ( كي ، ولو ، ولا ) مسمى بها :

كيّ ، ولوّ ، ولاءً ، رفعاً . وكياً ولوّاً ولاءً نصباً ، وكياً ولوّاً ولاءً جرأ ... ، وإنما وجب التضعيف في ما ذكره ، لأن الاسم المعرب لا يكون آخره حرف لين تجرى عليه حركات الإعراب<sup>(٢)</sup> .

٣- ما وضع على حرف واحد نحو: تاء الفاعل ، وكاف الخطاب وواو العطف ، ولام الجر ، وياء المتكلم ، ولام التعريف ، وتاء التانيث ، فإن كان متحركاً فحكمه أن يزداد عليه حرف من جنس حركته ثم يضعف ذلك الحرف نحو التسمية بتاء الفاعل من نحو : ضربتُ ، وضربت .

حكمه الإعراب والصرف : تقول : توّ ، وتىّ ، رفعاً ، وتوّاً وتياً نصباً ، وتوّ وتيّ جرأ<sup>(٣)</sup> .

جاء في شرح الكافية : " فإن كان متحركاً كمل ثلاثة أحرف، بتضعيف مجانس حركته فإنه أولى، لكون الحرفين ، مجانسين لحركته، وإنما جعلوه ثلاثة، لما يلحقه من التصغير والجمع، فتقول في المسمى بياء الجر: بيّ، وأيضاً، لو زدت حرفاً واحداً من جنس حركته لسقط بالتنوين، فصار المعرب على حرف واحد. وتقول في المسمى بلام الابتداء، لاء<sup>(٤)</sup> .

(١) ما لا ينصرف ص ٨٩ .

(٢) تمهيد القواعد م ٨ / ٤٠٩٩ ، ٤١٠٠ ، وينظر التذييل ٦ / ٤٧٢ .

(٣) التمهيد م ٨ / ٤١٠٠ بتصرف .

(٤) شرح الكافية للرضي ٣ / ٣٥٠ .

وفي المساعد: " وإن كان حرفاً واحداً كُمل بتضعيف مجازين حركته إن كان متحركاً، ولم يكن بعض كلمة - فتقول في التسمية بالتاء من ضربت أو ضربت أو ضربت: جاعني تَوَّ وتَاء وتَيَّ، ورأيت تَوَّ وتَاء وتَيَّ، ومررت بتَوَّ وتَاء وتَيَّ" (١).

وإن كان ساكناً نحو: ياء المتكلم، ولام التعريف وتاء التأنيث يكمل بهمزة وصل ويكون معرباً في جميع أحواله عند الخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup> والزجاج<sup>(٣)</sup> وجوز غيرهم تحريك الساكن ويضعف بحرف من جنس حركته أي بالياء<sup>(٤)</sup>.

جاء في شرح جمل الزجاجي: " فإن كان حرف المعنى على حرف ساكن حركته بالكسرة، وقعلت به ما فعلت بالتسمية بالحرف المكسور، وإنما حركته بالكسر، لأنه تضيف إليه في التسمية به حرفاً، إذا لا يمكن أن يكون الاسم الظاهر على حرف، وأشبع الحروف في الزيادة حروف العلة، فتزيد حرف علة ساكناً لأنه مهما أمكن زيادة الحرف ساكناً كان أولى من زيادته متحركاً، فيلتقي ساكنان فتحرك؛ لأنه لا يمكن الابتداء بالساكن، وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر فتحرکه بالكسر فلذلك يصير حكمه حكم التسمية بالحرف المكسور" (٥).

وقال الرضي: عن التسمية بلام التعريف عند تحريكها بالكسرة: " فتقول: لي، وذلك لأنه لا بد من تحريك هذا الساكن المبتدأ به، إذا أردنا زيادة حرفين عليه، والساكن إذا حرك، حرك بالكسر" (٦).

يتبين مما سبق أن التسمية بحروف المعاني من حيث حكمها الإعرابي: ما كان منها على ثلاثة

(١) المساعد ٤٩/٣.

(٢) في الكتاب ٣/ ٣٢١، قال: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامي... فقال: أقول لب وإي وإد،

فألحق ألفا موصولة " وينظر: المقتضب ١/ ١٧٠.

(٣) ينظر: ما لا ينصرف ص ١٥٠.

(٤) شرح الكافية ٣/ ٣٥٠ بتصرف.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٣٢ بتصرف.

(٦) شرح الكافية ٣/ ٣٥٠.

أحرف. والحرف الثاني منها ساكناً يجوز فيه وجهان الصرف وعدمه إذا سمي به الكلمة وإذا أريد بالحرف الحرف فيكون معرباً منصرفاً وهو قول سيبويه وهو الأرجح ، أما ما كان على حرفين أو حرف واحد وآخر كل من الحرفين حرف لين أو حرف صحيح ، أو كان الحرف ساكناً أو متحركاً فالإعراب، والصرف في جميع حالات الاسم الإعرابية . والله أعلم .

ثانياً: حرف المباني :

ويراد بها الحروف التي تتكون منها الكلمات ، فنقطع من الكلمة ويسمى بها، وقد جاءت عند التسمية بها على نوعين :

١- ما كان على حرفين نحو : الضاد والراء من ( ضرب ) أي : ( ضَرَّ ) أو الراء والياء من ( ضرب ) : أي ( رَبَّ ) وكان الحرف الثاني صحيحاً ، فعد التسمية يكون حكمه الإعرابي : الإعراب والتتوين دون التضعيف في جميع أحواله الإعرابية<sup>(١)</sup> ، فيقول : جاء ضَرَّ رَبِّ ، ورأيت ضراً ورباً ، ومررت بضرٍ وربٍ فإن كان الحرف الثاني حرف لين نحو التسمية بالياء والياء من ( بَيْع ) المصدر واللام والياء من ( لَيْت ) فحكمه الإعرابي : الإعراب والصرف مع تضيف الحرف الثاني ؛ لأن الاسم المعرب<sup>(٢)</sup> لا يكون آخره حرف لين تجرى عليه حركات الإعراب فيدخله التتوين علامة على التمكين ، فيلتقى ساكنان حرف العلة والتتوين ، فيحذف حرف العلة ، فيبقى الاسم على حرف واحد<sup>(٣)</sup> وهذا إجحاف بالكلمة ، ولهذا ضعف حرف اللين فنقول في التسمية : جاء بيٌّ ورأيت بيّاً ، ومررت ببيٍّ وفي التسمية بـ ( قَوٌّ ) من ( قول ) جاء قَوٌّ ، ورأيت قَوّاً ، ومررت بقوٌّ ، وفي التسمية بـ ( عا ) من عافية : جاء عاءٌ ، ومررت بعاءٍ ، ورأيت عاءٌ وذلك بإبدال الألف الثانية همزة<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر المساعد ٤٩/٣ ، تمهيد القواعد ٨م / ٤٠٩٩ .

(٢) تمهيد القواعد ٨م / ٤١٠٠ بتصرف .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢٣٢/٢ بتصرف .

(٤) تمهيد القواعد ٨م / ٤١٠٠ بتصرف .

أحرف. والحرف الثاني منها ساكناً يجوز فيه وجهان الصرف وعدمه إذا سمي به الكلمة وإذا أريد بالحرف الحرف فيكون معرباً منصرفاً وهو قول سيبويه وهو الأرجح ، أما ما كان على حرفين أو حرف واحد وآخر كل من الحرفين حرف لين أو حرف صحيح ، أو كان الحرف ساكناً أو متحركاً فالإعراب، والصرف في جميع حالات الاسم الإعرابية . والله أعلم .

ثانياً : حرف المباني :

ويراد بها الحروف التي تتكون منها الكلمات ، فتقطع من الكلمة ويسمى بها، وقد جاءت عند التسمية بها على نوعين :

١- ما كان على حرفين نحو : الضاد والراء من ( ضرب ) أي : ( ضَرَّ ) أو الراء والباء من ( ضرب ) : أي ( رَبَّ ) وكان الحرف الثاني صحيحاً ، فعند التسمية يكون حكمه الإعرابي : الإعراب والتتوين دون التضعيف في جميع أحواله الإعرابية<sup>(١)</sup> ، فيقول : جاء ضَرَّ وربَّ ، ورأيت ضراً ورباً ، ومررت بضرٍ وربٍ فإن كان الحرف الثاني حرف لين نحو التسمية بالياء والياء من ( بَنَعَ ) المصدر واللام والياء من ( لیت ) فحكمه الإعرابي : الإعراب والصرف مع تضيف الحرف الثاني ؛ لأن الاسم المعرب<sup>(٢)</sup> لا يكون آخره حرف لين تجرى عليه حركات الإعراب فيدخله التتوين علامة على التمكين ، فيلتقى ساكنان حرف العلة والتتوين ، فيحذف حرف العلة ، فيبقى الاسم على حرف واحد<sup>(٣)</sup> وهذا إجحاف بالكلمة ، ولهذا ضعف حرف اللين فتقول في التسمية : جاء بيٌّ ورأيت بيّاً ، ومررت ببيٍّ وفي التسمية بـ ( قَوَّ ) من ( قول ) جاء قَوَّ ، ورأيت قَوَّاً ، ومررت بقوَّ ، وفي التسمية بـ ( عا ) من عافية : جاء عاءٌ ، ومررت بعاءٍ ، ورأيت عاءً وذلك بإبدال الألف الثانية همزه<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر المساعد ٤٩/٣ ، تمهيد القواعد م ٨ / ٤٠٩٩ .

(٢) تمهيد القواعد م ٨ / ٤١٠٠ بتصرف .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢٣٢/٢ بتصرف .

(٤) تمهيد القواعد م ٨ / ٤١٠٠ بتصرف .

٢- ما كان على حرف واحد وهو جزء كلمة عند التسمية به وكان ساكناً نحو:

الباء من ( اضرب ) والراء من ( ضرب ) فحكمه الإعرابي : فيه مذهبان :

الأول : مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> ، أن يجلب له همزة الوصل ويعرب إن كان صحيحاً ونقول في الباء من ( اضرب ) والراء من ( ضرب ) قام ( ابّ ) ، ورأيت ( اباً ) ومررت بـ ( اب ) وفي الراء ، قام ارّ ، ورأيت ارأ ومررت بار وتقول في الوصل قام رّ بحذف همزة الوصل<sup>(٢)</sup> وإن كان حرف علة فحاله كحال ( لو ، وكى وما ) أى من تضعيف حرف اللين<sup>(٣)</sup>.

والمذهب الثاني : أنك تزيد على الحرف الساكن الحرف الذي قبله فيكمل بالفاء إن كان عيناً نحو: الضاد من (ضرب) وبالعين أن كان لاماً نحو الراء من(اضرب) فتقول: قام ضربّ، ربّ ، ورأيت ضربّاً ، رباً ومررت بضربّ، وربّ<sup>(٤)</sup>.

ولكن الزجاج يرى بقطع الهمزة عند التسمية بالحرف الساكن وهو جزء كلمة قياساً على التسمية بالأفعال عند نقلها إلى باب الاسمية : يقال : والقول عندى غي هذا غير ما قالوه جميعاً أعنى إذا سميت رجلاً بـ ( ابّ ) فأقول : ( هذا ابّ ) فأقطع ألف الوصل على ما أجمعوا عليه إذا سموا رجلاً بـ ( اضرب ) قالوا كلهم : هذا إضرب قد جاء ، وقالوا : قطعنا الألف ، لأننا نقلناه من باب الأفعال إلى باب الأسماء فقطعنا ألفه .

فكذلك فعلتُ أنا في (ابّ) لأنى نقلته من باب اللفظ بحرف إلى باب التسمية<sup>(٥)</sup> .  
ومنع الفراء التسمية بالحرف الساكن<sup>(٦)</sup> وقد أثنى عليه أبو حيان في الارتشاف

(١) الكتاب ٣ / ٣٢١ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ص ٢٨٧ بتصرف ، والارتشاف ٢م / ٩٠٠ بتصرف .

(٣) ارتشاف ، الضرب ٢م / ٩٠٠ بتصرف .

(٤) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص ٢٨٧ وينظر: المساعد ٣ / ٤٩ .

(٥) ما لا ينصرف ص ١٥٦ .

(٦) ينظر شرح التسهيل للمرادي ص ٢٨٧ .

فقال : " بعضهم : لا يجوز أن تسمى بالباء من ( اضرب ) إذا قلت : إِبَّ ، لأنك إذا وصلتها بقيت على حرف واحد ، وهذا هو مذهب قوى ، وهو خلاف مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> .

والذي تميل إليه النفس هو قول سيبويه بزيادة همزة الوصل عند التسمية بالحرف وذلك فرقاً بين التسمية بالفعل فتقطع معه همزة الوصل والتسمية بالحرف ، فتقول في التسمية بالباء من اضرب : قام إِبَّ ، ورأيت إِبَّ ، ومررت بِإِب ، تزيد الألف مكسورة لسكون الباء .

وأما إذا كان الحرف متحركاً ، كالتسمية بكل حرف من ( ضرب ) الفعل ، ففي الذي يكمل به خلاف بين النحويين كالاتي :

١- إن كان الحرف المسمى به عيناً كمل بفائها كالتسمية بالراء من ( ضرب ) تقول : قام ضَرَ ، وإن كان فاء كمل بعينها تقول أيضاً قام ضَرَ في التسمية بالفاء المفتوحة وهي الضاد في الموزون<sup>(٢)</sup> .

وإن كان التسمية به لاماً كمل بالفاء أو العين فتقول : قام ضَبَّ على رأى الأخفش<sup>(٣)</sup> وقام رَبَّ على رأى المازني<sup>(٤)</sup> .

٢- يكمل الحرف المتحرك بحرف من جنس حركته ثم يضعف ذلك فيقال في الضاد المفتوحة من ( ضرب ) : ضادّ وفي الضاد المضمومة من ( ضرب ) المبني للمعلوم : ضوٌّ وبالضاد المكسورة من ( ضراب ) قلت : ضِيٌّ وهو رأى سيبويه<sup>(٥)</sup> .

٣- أن يرد جميع الحروف إذا سمي بحرف من الكلمة : كالتسمية بالباء من

(١) الارتشاف ٢م / ٩٠٠ .

(٢) ينظر المساعد ٤٩/٣ ، تمهيد القواعد ٨م / ١٠١ : ٤١٠١ .

(٣) ينظر المقتضب ١٧١/١ ، ما لا ينصرف ص ١٥٤ ، وشرح الكافية ٣٥٠/٣ ، ٣٥٠/٣ .

(٤) ينظر شرح الكافية ٣٥٠/٣ ، التذييل ٦ / ٤٧٥ .

(٥) الكتاب ٣٢٥/٣ ، ٣٢٦ ، وينظر الارتشاف ٢م / ٨٩٩ ، والتمهيد ٨م / ٤١٠١ .

(ضرب) فيقول : ضَرَبَ وهو رأى المبردة<sup>(١)</sup> برد الكلمة إلى أصلها أو بإعادة جميع ما حذف<sup>(٢)</sup> .

والأرجح ما ذهب إليه سيبويه وأستاذه الخليل وهو أن يكمل الحرف المتحرك عند التسمية به بحرف من جنس حركته ، ولا يوجد لبس بين التسمية بحرف صحيح ضعف بحرف من جنس حركته والتسمية بحرف ثانيه حرف لين نحو : ( لو ) لسكون حرف اللين وقد اختار الزجاج قول سيبويه فقال : والقول في هذا عندي ما قاله سيبويه والخليل ، لأن الخليل إنما قال لهم : كيف تسمون بـ (باء) مفتوحة أو (باء) مضمومة أو (باء) مكسورة؟<sup>(٣)</sup> وبه قال ابن عقيل عند التسمية بالحرف المتحرك فذكر: بل يضاعف بمجانس الحركة التي للحرف ، فلو سميت بالقاف من قفل قلت : قَوَّ وُلُوْ سميت بها من قتل قلت : قاء أو من قتال قلت : قي<sup>(٤)</sup> .  
ثالثاً : حروف الهجاء :

حتى لا يبقى الحرف المعرب على حرف واحد فيما نطق على حرفين نحو ، يا ، وتا ، وثا ضعف الحرف الثاني منه وقلت همزة فراراً من الساكنين ، فتقول: هذه بَاءٌ ، وتاءٌ ، وثاءٌ .

وحروف الهجاء موقوفة كما جاء في القرآن الكريم ، لآم ميمٌ وما آخره ألف قصر نحو : با ، ثا ، فان دخل عليها عامل أعربت ، ومد المقصور تقول : كتبت ألفاً وباءً قال سيبويه عن حالها : "واعلم أنّ الخليل كان يقول: إذا تهجّيت فالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطّع، تقول: لآم ألف، وقاف لآم" <sup>(٥)</sup> .  
وقال الرضي عن دخول العامل عليها : " وإن لم يكن المعرب منها علماً ،

(١) ينظر : المقتضب ١/١٧٢ ، وما لا ينصرف ص ١٥٥ .

(٢) شرح الكافية ٣/٣٥٠ ، ١٥١ .

(٣) ما لا ينصرف ص ١٥٥ .

(٤) المساعد ٢/٥٠ .

(٥) الكتاب ٣/٢٦٦ .



ضغفت الألف وقلبتها همزة للساكنين، فتقول: هذه باءٌ، وتاءٌ  
أما ما كان على ثلاثة أحرف نحو: ( زاي عند التركيب تعرب وفيه لغة أخرى :  
زي فإذا دخل عليها العامل أعربت تقول : كتبت زياً<sup>(١)</sup> .  
ويرى القراء الحكاية فيما دخل عليها عامل كحالتها قبل دخول العامل ، فيقول :  
كتبت با ، تا ، والذي عليه كلام العرب الإعراب فيما كان على حرفين ، وما كان على  
ثلاثة أحرف نحو : زاي تبدل الياء همزة<sup>(٢)</sup> ويجوز فيه أربعة أوجه من الإعراب :  
الأول : إذا أريد به اسم السورة أعرب مع المنع من الصرف للعلمية والتأنيث  
تقول : هذه قافٌ ، ونونٌ .

الثاني - يجوز الصرف لأنه ثلاثي ساكن الوسط تقول : هذه قاف ، ونون فيمن  
صرف هنذا أي سورة قاف ، ونون .

الثالث - الحكاية : بالوقف ، فتحكى الحرف على ما كان يلفظ به في السورة  
تقول : هذه نونٌ يا هذا تجعله صوتاً .

الرابع - الإعراب والصرف بجعله اسماً للقول والكلام<sup>(٣)</sup> والأجود ترك الصرف<sup>(٤)</sup>  
فيما جعل أسماء للسورة أما ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: ياسين ، تمنع  
من الصرف للعلمية والعجمة، لأن مثل هذا الوزن لا يوجد في لسانهم<sup>(٥)</sup>، أما  
﴿كهيعص﴾<sup>(٦)</sup>، فليس فيها إلا الحكاية تقول هذه كهيعص، لأنه لا يجوز أن تجعل خمسة  
أشياء اسماً واحداً فتحكى الكلام على ما عمل بعضه في بعض<sup>(٧)</sup> .

(١) شرح الكافية ٣٤٨/٣ بتصريف .

(٢) ينظر : الارتشاف م ٢ / ٩٠٥ ، المساعد ٥٧/٣ بتصريف .

(٣) ينظر الارتشاف م ٢ / ٩٠٦ .

(٤) ما لا ينصرف ص ٨٤ ، ٨٥ بتصريف .

(٥) المساعد ٤٨/٣ بتصريف .

(٦) سورة مريم الآية : ١ .

(٧) ما لا ينصرف ص ٨٥ بتصريف .



## الخاتمة

- بعد هذه الرحلة بين مباحث التسمية بين الإعراب والإعراب تبرز أهم نقاط البحث :
- \* المثني يجوز فيه وجهان من الإعراب الحكاية ، وإعرابه إعراب الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وتتعين الحكاية معه إذا جاوز الاسم سبعة أحرف نحو :  
اشهيبابين مسمى به .
  - \* الجمع بنوعية أرجح الأوجه إعرابه على الحكاية .
  - \* من ضمائر الغيبة ( هو ، هي ) يجب إعرابهما دون باقي الضمائر عند التسمية بهما والسبب هو إفرادهما عن التركيب .
  - \* يجب إعراب الكلمة المبنية إذا سمي بها ، لأن المقتضى للبناء قد زال بعد التسمية ، ومثال على ذلك الاسم الموصول وهو شبه الافتقار .
  - \* التسمية بالجملة الاسمية المتضمنة عملاً يعرب أول الاسم على حسب العوامل ، ومعمولها يحكى على حاله في نحو : ( هذا قائم أبوه ) ، ورأيت قائماً أبوه ، ومررت بقائم أبوه .
  - \* التسمية بالمعطوف والمعطوف عليه يعرب على حسب العوامل أما التسمية بحرف العطف والمعطوف تحكى على حسب الوضع الذي نقلت منه .
  - \* التسمية بالفعل الماضي تقطع همزته وتقلب تاء التانيث هاء عند اتصالها به في الوقف بشرط ألا يشتمل على ضمير يعود على مؤنث سابق ويكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية والتانيث ، وعند احتمالها للضمير يحكى حاله قبل التسمية .
  - \* التسمية بالفعل المسند إلى نون النسوة يكون الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية وشبه العجمة في نحو : هذا يضرين ، ورأيت بضرين ومررت بيضرين .



## الفهرس

- \* أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد تحقيق د/ محمد إبراهيم البناط : دار الاعتصام .
- \* إوتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان تحقيق د / رجب عثمان محمد ، وزميله. الناشر : مكتبة الخانجى - القاهرة ، ط : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- \* الاشتقاق لأبى بكر محمد بن دريد ( ت ٣٢١هـ) تحقيق/ عبد السلام محمود هارون الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة ، ط: الثانية .
- \* إصلاح المنطق لابن السكيت شرح وتحقيق / أحمد محمد شاكر ، وزميله ط : دار المعارف .
- \* الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ط : مؤسسة الرسالة - بيروت ط : الثالثة ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .
- \* الأفعال لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ) تحقيق على فودة الناشر : مكتبة الخانجى - القاهرة ط : الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- \* إنباه الرواه على انباه النحاء للوزير جمال الدين القفطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٤م ، ط : دار الفكر - بيروت .
- \* بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية ( ت ٧٥١هـ) تحقيق / سيد عمران ، وعامر صلاح ، ط : دار الحديث - القاهرة .
- \* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط: المكتبة العصرية - بيروت ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .
- \* تاريخ دمشق لابن عساكر ، ط : دار الفكر - بيروت .
- \* التذييل والتكميل لابن حيان شرح كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق الجزء السادس منه رسالة دكتوراه إعداد عبد الحميد محمود حسان - جامعة الأزهر .
- \* التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، ط : دار إحياء الكتب

العربية - القاهرة .

\* تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) دراسة وتحقيق أ.د/ علي محمد فاخر وآخرون ط : دار السلام ط: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

\* حاشية الصبان على شرح الأشموني ط : دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .

\* حاشية يس العليمي على التصريح بمضمون التوضيح ط : دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .

\* خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي تحقيق د / إميل بديع يعقوب منشورات : دار الكتب العلمية - بيروت ط : الأولى ١٩٩٨م .

\* الخصائص لابن جني تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ، ط : دار الكتب العلمية - بيروت ط : الأولى ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م .

\* سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق / أحمد فريد أحمد ، ط : المكتبة التوفيقية القاهرة .

\* شنرات الذهب لابن العماد ، ط : دار الفكر - بيروت .

\* شرح الأشموني بحاشية الصبان ط: دار إحياء الكتب العربية .

\* شرح التسهيل للمراي تحقيق د/ عبد الهادي أحمد فراج رسالة دكتوراه - جامعة الأزهر .

\* شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وزميله ط : هجر ط: الأولى ١٩٩٠م .

\* شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق / صاحب أبو جناح بدون طبعة .

\* شرح ديوان امرئ القيس ط: دار بيروت للطباعة .

\* شرح كافية ابن الحاجب للرضي تحقيق د / إميل بديع يعقوب منشورات : دار الكتب العلمية - بيروت ط : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

- \* شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجبلي (ت ٨٩٨هـ) المسمى الفوائد الضيائية ط : دار الآفاق العربية ط: الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣ م .
- \* صحيح البخاري ط : مكتبة الصفا - القاهرة .
- \* صحيح مسلم ط : مكتبة الصفا - القاهرة ط: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥ م .
- \* طبقات الشعراء والشعراء لابن قتيبة ط: عالم الكتب - بيروت ط : الأولى .
- \* طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط: دار المعارف .
- \* الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج د/ محمد محمد سعيد ، ط: مطبعة الأمانة - القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
- \* الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢هـ) تحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة ط: مؤسسة الرسالة ط: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .
- \* القاموس المحيط للفيروزآبادي ط : دار الجيل - بيروت .
- \* الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون الناشر : مكتبة الخاتجي - القاهرة ، ط: الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- \* ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج تحقيق د/ هدى محمود قراعة الناشر : مكتبة الخاتجي القاهرة ط : الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م ، ط : الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .
- \* المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي (ت ٧٠٢هـ) تحقيق أ.د/ منصور على محمد على محمد عبد السمیع الناشر : مطبعة دار السلام القاهرة ط: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م .
- \* المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات ط: دار إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ - ١٩٥٤ م .
- \* معجم الأدباء لياقوت الحموي ط: دار إحياء التراث العربي. بيروت ط: الأخيرة.

- \* معجم الشعراء للمرزباني ط: دار الكتب العلمية - بيروت .
- \* المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- \* مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ط : عالم الكتب - بيروت والمطبعة الرحمانية ١٩٣٤ م .
- \* لسان العرب لابن منظور ط: دار المعارف - القاهرة .
- \* همع الهوامع للسيوطي تحقيق / أحمد شمس الدين منشورات : دار الكتب العلمية - بيروت ط : الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- \* وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق د/ إحسان عباس، ط: دار صادر - بيروت .
- \* هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ط: دار الكتب العلمية - بيروت .

بسم الله الرحمن الرحيم